مجلة رماح
للباحثين الشباب

مجلة دولية علمية محكمة تصدر عن

مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح

عمان - الأردن

العدد (٢) تموز (يوليو) ٢٠٢٤

(عدد خاص)

أبحاث طالبات جامعة الأمير سلطان بكلية القانون

وطالبات مدارس الفرسان العالمية

المملكة العربية السعودية- الرياض

ISSN

الورقي: 1370-2958

إلكتروني: 1389-2958

إدارة المجلة

المشرف العام

الأستاذ الدكتور خالد الخطيب

رئيس مركز البحث وتطوير الموارد البشرية "رماح"

رئيس التحرير

الدكتورعماد الصعيدي

رئيس مجلة رماح للباحثين الشباب

المسؤول الإداري

الأستاذ محمد الصعيدي

مركز رماح

العنوان الاداري للمجلة

مركز البحث وتطوير الموارد البشرية "رماح"

عمان - الأردن - شارع وصفي التل

الهاتف / الفاكس : 00962782708863

البريد الالكتروني :

dr.imad.remah@gmail.com

khalidk_51@hotmail.com

www.remahresearch.com

رئيس تحرير المجلة

الدكتورعماد الصعيدي

مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح

الهيئة الإستشارية للمجلة

أ.د ربحي عليان	الجامعة الأردنية	الاردن
أ.د أشرف مؤنس	جامعة عين الشمس	الجمهورية المصرية
أ.د رمضان أحمد عبدالنبي عامر	جامعة بني سويف	الجمهورية المصرية
د. ماريا طوالبة	المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم –أروكا	الأردن
د. إلهام صالح	جامعة الأمير سلطان	المملكة العربية السعودية
د. بسمة ملص	أكاديمية ومدارس اجيال العلم	الأردن
د. هويدا الميع	مدارس العلا الثانوية	السودان
د. مصدق الدوري	وزارة التربية والتعليم	جمهورية العراق
د. نادية خربط	مدارس ميار الدولية	الأردن
د. أسعد صبحي أبوحسين	المدارس المتقدمة للتعلم الذكي **(STEM)**	المملكة العربية السعودية

د. حسن محمد حسن بني مصطفى	الكلية العلمية الإسلامية	الأردن
د. نبيل ونوغي	المركز الجامعي بريكة- طبنة	الجزائر
د. رائده سعيد أبو سمك	ناشطة مجتمعية وشبابية	الأردن
أ.لانا خالد الخطيب	مدرسة المواهب الإنجليزية	الأردن

شروط النشر

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث ٢٠ صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث والكلمات المفتاحية.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم **A4** وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة ٤,٥ سم، وأن يكون الخط (**Traditional Arabic**) قياس١٤ باللغة العربية ويكون الخط **(Times New Roman)** قياس ١٢ باللغةالإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج **(Microsoft Word)**
- يرقم التهميش والإحالات ويعرض في أسفل الصفحة :المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة .
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة .
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث:أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية ،على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن ١٥٠ كلمة. منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي **(MLA)** أو أسلوب شيكاجو **(Chicago)** في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي **(APA)** في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها .
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع.

GLOBAL UNION OF
JOURNALISTS
& MEDIA PERSONS

الاتحاد العالمي
للصحفيين والإعلاميين

شهادة عضوية

مُنحت الشهادة ل

رماح

التخصص: مجلة دولية علمية محكّمة

مقر العمل: الأردن

مع ما يترتب عليها من حقوق وواجبات وامتيازات مقررة للأعضاء
بموجب قانون العضوية في الاتحاد العالمي للصحفيين والإعلاميين
وقد أعطيت له هذه الإفادة حسب الأصول

رقم العضوية: IUJ5506

تاريخ الإصدار
16 / 10 / 2022

تاريخ الانتهاء
16 / 10 / 2024

رئاسة الاتحاد العالمي
للصحفيين والإعلاميين

GLOBAL UNION OF JOURNALISTS AND MEDIA PERSONS CIC

License number: 13973502
Registered address: 22 EDWARD ROAD, LEICESTER, UNITED KINGDOM LE2 1TF
Nature of business (SIC)
58130 - Publishing of newspapers
85422 - Post-graduate level higher education
94120 - Activities of professional membership organisations
94990 - Activities of other membership organisations not elsewhere classified
Notice: Any illegal or non-professional use of this certificate, the membership of its holder will be suspended in accordance with the terms and conditions of the GLOBAL UNION OF JOURNALISTS & MEDIA PERSONS.

www.iu.news
www.IUJornalists.org

افتتاحية العدد

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد،

يعتبر البحث العلمي ركيزة أساسية من ركائز تقدم الأمم وعلو شأنها، فهو المنطلق الأول الذي تقوم عليه الصناعات والابتكارات وتبنى من خلاله السياسات، وعن طريقه يتوصل المجتمع إلى حلول للكثير من المشكلات التي تواجهه، ولما للمؤسسات التعليمية من أهمية بالغة في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة والمدارس خاصة، لا بد من المعنيين في المدارس من غرس ثقافة البحث العلمي لدى الطالب وتنشئته وتربيته على فهم أساسياته وتدريبه على اكتساب مهاراته، وذلك بتعلم أدواته المبدئية الأولية، إلى جانب اختيار مجال البحث ذو الفائدة التي يراها الطالب والقادرة على إحداث تأثير إيجابي في محيطه، وسيؤدي ذلك إلى ارتباط الطالب بالاطلاع والقراءة بشكل وثيق واعتماده على نفسه في البحث عن المعلومة الصحيحة والدقيقة، واكتسابه الخبرة البحثية، والتعرف على إمكانياته، وتمكينه من التقنية واستخدامها في جميع مناحي الحياة.

وعليه ستعمل "مجلة رماح للباحثين الشباب"، على سد ثغرة البحث العلمي المتعلق بالباحثين الشباب عند طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية والخاصة بمساريها " الدولي والوطني" وطلبة البكالوريوس في الجامعات، بهدف تأكيد أهمية البحث العلمي ودوره في تنمية قدرات ومهارات الشباب في البحث والتفكير الناقد والالتفات إليه في وقت مبكر، من خلال إطلاق العدد الأول من المجلد الأول لمجلة الباحثين الشباب وذلك تحت رعاية سعادة الدكتور طلال أبوغزاله رئيس ومؤسس المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم (أروقا).

وفي مجلتنا الحالية سنأخذ على عاتقنا بذل الوسع والجهد في نشر ثقافة البحث العلمي بين فئات الشباب والذين ننظر إليهم على أنهم قادة المستقبل وصناع الحضارة، ومشروعنا للعودة إلى الريادة العلمية والحضارية من جديد.

والله تعالى المعين والموفق،،

رئيس التحرير

الدكتور عماد الصعيدي

رسالة سعادة الدكتور طلال أبوغزاله

تتزايد أهمية البحث العلمي يوما بعد يوم، في ظل الاستمرار في التقدم العلمي والتوسع المعرفي، والانتقال إلى عصر الإبداع والابتكار. كما تتزايد أهمية البحث العلمي نظرا لدوره البارز والأساسي في الابتكار.

والدول العربية جميعًا تحتاج إلى تنمية وتطوير جوانب البحث العلمي لمختلف الجهات، بدءًا بمؤسسات التعليم، لتبدأ بتعليم منهجيات البحث العلمي للطلبة منذ الصّغر، لينشأ جيل يؤمن بأهمية البحث العلمي ودوره في الإبداع والابتكار، ليس هذا فحسب بل يؤمن بأن البحث العلمي هو أداة إنتاج المعرفة، وخدمة اقتصاد الدولة.

ومن هنا أرى وجوب إدخال أسس البحث العلمي من أجل الابتكار في المناهج المدر سية، كما أؤكد أهمية إدماج القطاع الخاص في دعم مشاريع البحث العلمي وتمويلها لتحويل النتائج إلى ابتكارات مبدعة، ومن ثم تسويقها لتعود بالفائدة على أمتنا العربية واقتصاداتها، وفي ذات الوقت نكون قد أتحنا الفرصة لأصحاب الأفكار الإبداعية للوصول إلى إبداعاتهم.

وإنني هنا في مجلة "رماح للباحثين الشباب" أجد أنها و سيلتنا الأولى في الوطن العربي أمام الشباب الباحثين، من طلبة المدارس والجامعات، وأداتنا لنشر ثقافة البحث العلمي بهدف الابتكار.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
(إدارة المجلة) هيئة التحرير	2
الهيئة الاستشارية	3
شروط النشر	5
شهادات المجلة	7
افتتاحية العدد	9
فهرس المحتويات	13-14
التمييز بين منازعات التحكيم ومنازعات القضاء العادي دانه الغامدي شهد العنزي	15
الاستئناف كطريق من طرق الطعن العادية نظرة على لائحة الاستئناف ضي المهوس شهد العماني	43
النقض (كطريق طعن غير عادي) روان عبدالعزيز آل لحيان هنا محمد قصاب	63
التقاضي الرقمي مقابل التقاضي الحضوري ساره فهد العسكر شهد تركي الحصيني	79
الفرق بين القضاء العادي و التحكيم بشاير شاهر المطيري ديم جبر الجبر	111

129	**THE FUTURE OF FOOD WASTE** **SARAH BILAL AL SAAD** **RENA AMER HOSEH** **HELLAH AHMED ALJULAIL**

التمييز بين منازعات التحكيم
ومنازعات القضاء العادي

اعداد الباحثات: دانه الغامدي / شهد العنزي

اشراف

الدكتورة/ إلهام صالح

كلية القانون – جامعة الأمير سلطان

السعودية / ٢٠٢٤-١٤٤٥

الملخص:

هذه الدراسة البحثية تركز على التفاوتات بين القضاء العادي والتحكيم، حيث تسعى الباحثات لتوضيح هذه الاختلافات وتسليط الضوء على المزايا المتعلقة بكل منهما. تشمل الدراسة أيضًا بعض التوصيات المهمة.

الكلمات المفتاحية: القضاء، التحكيم، القاضي، المحكّم، أطراف النزاع.

The difference between judiciary and arbitration

Prepared by Dana Alghamdi – Shahad Alanazi

Supervised by Dr. Elham Saleh

Judicial System & pleadings

Prince Sultan University 2024 – 1445

Abstract

This research study focuses on the differences between regular litigation and arbitration. The researchers aim to clarify these differences and shed light on the advantages associated with each system. The study also includes some important recommendations.

Keywords: litigation, arbitration, judge, arbitrator, parties to the dispute.

مقدمة

القضاء والتحكيم هما ركائز أساسية في نظام العدالة. يهدفان إلى تحقيق العدالة وحل النزاعات بوسائل متعددة وفقًا للقوانين والمعايير المعتمدة. يقوم القضاء بدور رئيسي في تنفيذ القانون وحل النزاعات بين الأفراد والمؤسسات، في حين يستند التحكيم إلى آليات بديلة لحل النزاعات خارج نطاق المحاكم الرسمية، مما يوفر مرونة وسرعة أكبر في حل الخلافات. تتنوع أشكال القضاء والتحكيم حسب الثقافة والنظام القانوني لكل دولة، ولكن الهدف الرئيسي لهما هو تحقيق العدالة وتطبيق القانون بشكل موضوعي ومنصف.

يعتمد نجاح القضاء والتحكيم على استقلالية القضاة والمحكمين، ونزاهتهم، وكفاءتهم في فهم القانون وتطبيقه على الحالات المختلفة التي يتولون التعامل معها. بوصفهما أساسيين للعدالة، يسهم القضاء والتحكيم في تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي، وتعزيز الثقة في نظام القانون والمؤسسات القضائية. لذلك، فإن دراسة هذين الجانبين ضرورية لفهم كيفية تحقيق العدالة وتعزيز حقوق الأفراد في المجتمعات المختلفة.

الدراسات السابقة:

١. دراسة: "تمييز التحكيم التجاري عن القضاء وطبيعته القانونية "

تحدث م.م. عبد الستار احمد مجيد الجبوري في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ٢٠٢١ عن دراسة تمييز التحكيم التجاري عن القضاء وطبيعته القانونية.

هدف الدراسة تكلم عن بيان دور القضاء في الرقابة على حكم التحكيم.

٢. دراسة: "النظام القضائي في الفقه الاسلامي"

تحدث المؤلف محمد رأفت عثمان في هذا الكتاب عن النظام القضـــائي في الفقه الاسلامي ١٩٩٤ والهدف هو التعريف بالقضاء والنظام القضائي في الإسلام.

المبحث الأول
التحكيم والقضاء
يتناول هذا المبحث عن بيان دور كل من القضاء والتحكيم.

التحكيم شعبةٌ من شعب القضاء. قال صاحب تبصرة الأحكام (وأما ولاية التحكيم بين الخصـمين فهي ولاية مستفادة من آحاد الناس وهي شـعبة من القضـاء متعلقة بالأموال دون الحدود واللعان والقصاص) [١]، ولذلك يذكره الفقهاء عادةً في باب القضاء، فكلٌ من المحكّم والقاضي يستمدّ سلطته ممن ولّاه، فالقاضي يعيّنه الإمام والمحكّم يعيّنه الخصوم، وينعزل كلٌ منهما إذا عزله من ولّاه، والحُكمُ الصـادرعن كلٍ منهما حكمٌ شـرعيّ متى كان صحيحـًا مستوفيـًا لشروطه.

(١) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ج ١ ص ١٧، اسم المؤلف: أبي عبد الله محمد بن فرحون اليعمري، الوفاة: ٧٩٩هـــ،(١) دار النشر : دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢هـــ - ٢٠٠١م تحقيق: جمال مرعشـلي عمدة السـالك وعدّة الناسـك، ص ١٦٣ ، اسـم المؤلف: أحمد بن النقيب المصـري، الوفاة :٧٦٩هـ. دار النشر: دار الجيل-بيروت.

قال ابن النقيب الشافعيّ جامعًا لهذه الأحكام (ويجوز في بلدٍ قاضيان فأكثر،ولا يصحّ إلا بتولية الإمام له أو نائبه ، وإن حكّم الخصمان رجلاً يصلح للقضاء جاز ولزم حكمه وإن لم يتراضيا به بعد الحكم، لكن إن رجع فيه أحدهما قبل أن يحكم امتنع الحكم).[1]

وبذلك أخذت مجلة الأحكام العدلية فنصّت في مادّتها رقم ١٤٤٨ بالقول (كما أن حكم القضاة لازم الإجراء في حق جميع الأهالي الذين في داخل قضائهم، كذلك حكم المحكّمين لازم الإجراء.

المبحث الثاني
القضاء
يتناول هذا المبحث تعريف القضاء وأهميته، وأبرز عيوبه، ومزاياه.

مفهوم القضاء:

أولاً: القضاء لغة: القضاء هي مصدرها في اللغة الفعل قضى، وله معانٍ متعددة منها:

الحكم: قضى قضاء، أي حكم حكمًا، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، أي حكم بذلك.

الإحكام والإنفاذ: قال ابن فارس: القاف والضاد والحرف المعتل أصل صحيح يدل على إحكام أمر وإتقانه وإنفاذه لجهته، ولذلك سمي القاضي قاضيًا؛ لأنه يُحكِمُ الأحكام، ويُنفِّذها.[2]

---

(١) عمدة السالك وعدّة الناسك، ص ١٦٣ ، اسم المؤلف: أحمد بن النقيب المصري، الوفاة :٧٦٩هـ. دار النشر: دار الجيل-بيروت

(٢) ابن فارس (٢٠٠١). معجم مقاييس اللغة (ط. الأولى). بيروت: دار إحياء التراث العربي. ج. الخامس. ص. ٩٩.

الفراغ والانتهاء من الشيء: يقال: قضى حاجته إذا فرغ منها، ومن ذلك قول الله تعالى:﴿فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾، أي قتله وفرغ من قتله.

الأداء والإنهاء: تقول قضيت ديني إذا أديته وفرغت منه، قال تعالى:﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾، أي أنهينا إلى عِلمه، وأدينا له بحتمية استئصال آخر هؤلاء القوم في الصباح.

الصنع والتقدير: يقال: قضى عمله في ساعة أي أنهاه فيها، يقول الله تعالى:﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾، أي صنعهن وقدرهن.

ثانيًا: القضاء اصطلاحًا:

عرفه الحنفية بأنه: فصل الخصومات وقطع المنازعات على وجه مخصوص.[1]

وعرف ابن خلدون منصب القضاء بأنه: منصب الفصل بين الناس في الخصومات، حسمًا للتداعي، وقطعًا للتنازع، بالأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة.[2]

(١) محمد أمين بن عمر عابدين (٢٠٠٣). رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) ويليه قرة عيون الأخيار وتقريرات الرافعي. القاهرة: عالم الكتب. ج. الخامس. ص. ٣٥٢ – ٣٥٤، ٣٥٩ – ٣٦٠،

(٢) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (٢٠١٥). مقدمة ابن خلدون. بيروت: المكتبة العصرية. ص. ٢٢٠.

الحكمة من القضاء

القضاء وسيلة الدولة في قمع الظالم، ونصرة المظلوم، وَقَطْعِ الخُصُومَاتِ وإيصال الحقوق إلى أهلها وإقامة الحدود، قال الخرشي: «القَضَاءُ مِنْ أَعْظَمِ المَرَاتِبِ لِما فِيهِ مِنْ فَصْلِ الخُصُومَاتِ، وَإِقَامَةِ الحُدُودِ، وَنَصْرِ المَظْلُومِ، وَكَفِّ الظَّالِمِ» [1]، وقال ابن قدامة: «إنّ في القضاء أمرًا بالمعروف، ونهيًا عن المنكر، ونصرة المظلوم، وأداء الحق إلى مستحقه، وردًا للظالم عن ظلمه، وإصلاحًا بين الناس، وتخليصا لبعضهم من بعض وذلك من أبواب القرب»، و قال ابن تيمية: «والمقصود من القضاء وصول الحقوق إلى أهلها، وقطع المخاصمة.»[2].

مزايا القضاء:

- الإلزامية: أحكام القضاء ملزمة لجميع الأطراف، مما يضمن تنفيذها.
- العدالة: يفترض أن يكون القضاء محايدًا وعادلاً.
- سبل الانتصاف: تتوفر سبل انتصاف ضد أحكام القضاء، مثل الاستئناف أو النقض.
- الشفافية: تجرى جلسات المحكمة علنًا، مما يسمح بمزيد من الشفافية والمساءل

عيوب القضاء:

- البطء: قد تكون إجراءات التقاضي بطيئة، خاصة في النزاعات المعقدة.
- التكلفة: قد تكون تكلفة التقاضي مرتفعة، خاصة إذا كان النزاع معقدًا أو طويلًا.

---

(١) محمد الخرشي أبو عبد الله – علي العدوي (١٣١٧هـ). الخرشي على مختصر سيدي خليل وبهامشه حاشية العدوي. مصر: المطبعة الأميرية الكبرى. ج. التاسع. ص. ٤٣٥.

(٢) ابن تيمية (٢٠٠٤). مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (مجموع الفتاوى). وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية – مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. ج. الخامس

- الافتقار إلى المرونة: لا تسمح إجراءات التقاضي بمزيد من المرونة من حيث توقيت وجدول جلسات الاستماع وتقديم الأدلة.
- عدم وجود ضمانات: لا توجد ضمانات بأن يكون قرار المحكمة عادلاً أو منصفًا.

المبحث الثالث

التحكيم

يتناول هذا المبحث تعريف التحكيم وأبرز عيوبه ومزاياه.

تعريف التحكيم

التحكيم في اللغة مصدرٌ للفعل (حكم) بمعنى قضى ، والحُكم: القضاء . ويقال: حكم بينهم يحكُم بالضم حُكما و حكم له وحكم عليه. و حكّمه في ماله تحكيماً إذا جعل إليه الحكم فيه فاحتكم عليه في ذلك. واحتكموا إلى الحاكم و تحاكموا بمعنى، والمحاكمة: المخاصمة إلى الحاكم

وبذلك يظهر أن التحكيم لا يختلف عن القضاء في المعنى اللغوي، فالمحكّم قاضٍ والقاضي محكّم. وليس الأمر كذلك في الاصطلاح إذ يفترقان:

قال صاحب البحر الرائق (وَأَمَّا فِي الِاصْطِلَاحِ: فَهُوَ تَوْلِيَةُ الْخَصْمَيْنِ حَاكِمًا يَحْكُمُ بَيْنَهُمَا)[1] وفي مجلة الأحكام العدلية (التحكيم هو عبارة عن اتخاذ الخصمين حاكما

(١) مختار الصحاح ، ج١ ص ٦٢ ، اسم المؤلف: محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي ، دار النشر : مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – ١٤١٥ – ١٩٩٥ ، الطبعة : طبعة جديدة ، تحقيق : محمود خاطر. وانظر مثل التفصيل السابق تحت مادّة (حكم) في:

برضـاهما لفصـل خصـومتهما ودعواهما)[1] فهو عند الفقهاء دون مرتبة القضـاء إذ يتولى طلبه من الغير الخصوم أنفسهم وليس السلطان أو من يقوم مقامه من أصحاب الولاية على الناس كما هو الحال في القضاء.

وقد نحى القانون المدنيّ والتجاريّ منحى الفقه في تعريف التّحكيم فعرّفه- مثلاً- بقوله (هو نظام لتسوية المنازعات عن طريق أفراد عاديين يختارهم الخصوم إما مباشرة أو عن طريق وسيلة أخرى يرتضونها. أو هو مكنة أطراف النزاع بإقصاء منازعتهم عن الخضوع لقضـاء المحاكم المخول لها طبق القانون، كيما تُحل عن طريق أشـخاص يختارونهم)[2] وسيأخذ هذا البحث بالتعريف الفقهيّ والقانونيّ للتحكيم.

ويشـترك التحكيم مع بقية وسـائل فضّ النّزاعات بين الناس في بعض الأمور ويفترق في بعضها الآخر، ولذلك لا بد من بيان أوجه الاتفاق والاختلاف حتى تتمايز الأشياء ويستطيع أهل العلم بيان أحكام (التّحكيم)، فإن الحُكم على الشيء فرعٌ عن تصوّره:[3].

---

(١) المعجم الوسيط ج ١ ص ١٩٠ ، اسم المؤلف: إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار ، دار النشـر : دار الدعوة ، تحقيق : مجمع اللغة العربية البحر الرائق شـرح كنز الدقائق ، ج ٧ ص ٢٤ اسـم المؤلف: زين الدين ابن نجيم الحنفي الوفاة: ٩٧٠هـ ، دار النشـر : دار المعرفة -(١) بيروت ، الطبعة : الثانية. مجلة الأحكام العدلية ، ج ١ ص ٣٦٥، دار النشر : كارخانه تجارت كتب ، تحقيق : نجيب هواويني.

(٢) التحكيم التجاري الدولي، اسـم المؤلّف: صـادق محمد الجبران. دار النشـر: منشـورات الحلبي الحقوقية، الطبعة: الأولى ٢٠٠٥ م.

(٣) تمّت الاستفادة من بحثين في موضوع الفرق بيت التحكيم وغيره :

الأول: التحكيم والتحاكم الدولي في الشـريعة الإسـلامية للدكتور عجيل النّشـمي، وهو بحثٌ مقدّم للمجلس الأوروبي للإفتاء والبجوث للدورة العادية التاسعة المنعقدة في فرنسا

والثاني: مشـروعية التحكيم في الفقه الإسـلامي للدكتور زيد عبد الكريم الزيد ، عميد المعهد العالي للقضـاء في العراق. ولا أعلم أن أيّاً من البحثين منشورٌ أو مطبوع حتى تاريخ كتابة هذا البحث

مزايا التحكيم:

- السرعة: تميل إجراءات التحكيم إلى أن تكون أسرع من إجراءات التقاضي.
- السرية: جلسات التحكيم سرية، مما قد يكون مفضلاً لأطراف النزاع الذين يرغبون في تجنب الإعلان عن تفاصيل نزاعهم.
- مرونة الإجراءات: تسمح إجراءات التحكيم بمزيد من المرونة من حيث توقيت وجدول جلسات الاستماع وتقديم الأدلة.
- التحكم في العملية: يتمتع أطراف النزاع بمزيد من التحكم في عملية التحكيم، بما في ذلك اختيار المحكمين وتحديد قواعد الإجراءات.
- الخبرة: يمكن لأطراف النزاع اختيار محكمين يتمتعون بخبرة محددة في مجال النزاع.

عيوب التحكيم:

- التكلفة: قد تكون تكلفة التحكيم مرتفعة، خاصة إذا كان النزاع معقدًا أو طويلًا.
- الافتقار إلى سبل الانتصاف: لا توجد سبل انتصاف متاحة ضد قرارات التحكيم، مثل الاستئناف أو النقض.
- عدم وجود ضمانات: لا توجد ضمانات بأن يكون قرار التحكيم عادلاً أو منصفًا.

المبحث الرابع
مقارنة التحكيم بالقضاء

إن التحكيم من أهمِّ وسائل وطرق فضِّ المنازعات التي يلجأ إليها الأطراف لحلِّ نزاعاتهم خارج نطاق المحاكم والهيئات القضائية الرسمية، وقد لاقتِ انتشاراً كبيراً بفعل تطور ظروف العلاقات والتعاملات بين الناس، لما فيها من المميزات والفوائد التي تقدم ذكرها في المبحث السابق، ولكنه يتشابه مع بعض الوسائل الأخرى لحل المنازعات؛ وذلك كما يلي:

المطلب الأول: أوجه الاتفاق والاختلاف بين التحكيم والقضاء:

يُعدُّ التقاضي الأكثر شيوعاً في طرقِ حلِّ المنازعات؛ لأنه الأصل، ويتفق مع التحكيم في أمور، ويختلف معه في أمور أخرى، فمن أهمِّ ما يتفقان فيه:

١. لزوم الحكم، فكل من حكم المُحَكَّم وحكم القاضي لازم للخصمين.[١]

٢. وجوب التنفيذ، فكل من حُكْم المُحَكَّم وحُكْم القاضي واجب التنفيذ.[٢]

٣. امتناع النقض فكل من حُكْم المُحَكَّم وحُكْم القاضي لا يجوز نقضه من غير سبب.[٣]

المطلب الثاني: أبرز وجوه الاختلاف بين التحكيم والقضاء:

١. لا يشترط في القضاء رضا الخصمين فالقاضي له سلطة ملزمة ويعاقب المخالف، على حين أن المُحَكَّم يشترط لسلطته في الحكم رضا الخصمين، وبعد الرضا يكون الحكم ملزماً لهما فقط.[٤]

---

(١)التنبيه على مشكلات الهداية (٤/ ٤٨٣)، والمطلع على دقائق زاد المستقنع (١/ ٩١)، وقد جاء في المادة (١٨٤٨) في مجلة الأحكام العدلية (ص: ٣٧٦): «كما أن حكم القضاة لازم الإجراء في حق جميع الأهالي الذين في داخل قضائهم كذلك حكم المُحَكَّمين لازم الإجراء على الوجه المذكور في حق من حكمهم وفي الخصوص الذي حكموا به»، وقال الماوردي في أدب القاضي (٢/ ٣٨٢)، «فيه للشافعي قولان: أحدهما أنه لا يلزمهما الحكم إلا بالتزامه، والثاني: يكون لازماً لهما ولا يقف بعد الحكم على خيارهما وهو قول الكوفيين وأكثر أصحابنا».

(٢) شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد (٤/ ٥٩)، والمطلع على دقائق زاد المستقنع (١/ ٩١).

(٣) روضة الطالبين (١١/ ١٢٣)، والعناية شرح الهداية (٧/ ٣١٧)،

(٤) أدب القاضي للماوردي (٢/ ٣٨٠)، والعناية شرح الهداية (٧/ ٣١٧)، والبحر الرائق (٧/ ٢٧)، والمطلع على دقائق زاد المستقنع (١/ ٩١).

٢. اختلاف الجهة: فالمُحَكَّم من قبل شخصين أو أكثر، والقضاء من قبل السلطان، فلا يجوز أن يتولى القضاء شخص من قبل نفسه، أو مجموعة من الأشخاص.[١]

٣. التحكيم ولاية خاصة قاصرة على المتخاصمين فيما حكَّماه فيه، على حين أن ولاية القضاء ولاية عامة تتفرع عن ولاية الإمام فولايته عامة، ودائرتها أوسع من دائرة التحكيم فتشمل جميع الأشخاص المتقدمين للقاضي.[٢]

٤. القاضي أعلى مرتبة من المُحَكَّم، فله الحق أن ينظر فيما يحكم المُحَكَّم فيه ولا يحق للمُحَكَّم ذلك.[٣]

٥. القاضي لا يعزل إلا من قبل السلطان، وأما المُحَكَّم فبمجرد انتهاء التحكيم تنتهي مهمته، وللمختصمين عزله.[٤]

٦. المُحَكَّم لا يتقيد بالاختصاص المكاني، بل يحكم في أي قضية يرضاه الطرفان حكمًا فيها، ولو كان المدعى عليه لا يقيم في بلد التحكيم.[٥]

٧. الاختلاف في لزوم وجود شروط القاضي للمُحَكَّم، فيجوز تحكيم من لا تتوفر فيه كل شروط القاضي.[٦]

---

(١) تبصرة الحكام (١/ ٢٠)، والفقه الميسر (٨/ ٣٢)..

(٢) شرح أدب القاضي للخصاف، للصدر الشهيد (٤/ ٦١)، والتنبيه على مشكلات الهداية (٤/ ٤٨٣)، والفقه الميسر (٨/ ٣٢).

(٣) البحر الرائق لابن نجيم (٧/ ٢٤).

(٤) القضاء في الإسلام وآداب القاضي، لجبر الفضيلات (ص: ١٦٥)، والفقه الميسر (٨/ ٣٣).

(٥) البحر الرائق (٧/ ٢٧)، وحاشية ابن عابدين (٤/ ٣٥٠).

(٦) المطلع على دقائق زاد المستقنع (١/ ٩١).

المبحث الخامس
نشأة التحكيم والقانون الواجب التطبيق في المملكة العربية السعودية

أدى تطور المجتمعات وتشابك المصالح الاقتصادية ونمو التجارة الدولية ومواجهة تحديات الإشكاليات القانونية في حقل المعاملات الداخلية إلى إيجاد التحكيم كآلية مُحكّمة تكون حلًا أسرع وأفضل للفصل في النزاعات، وتشريعها في نصوص نظامية. وتمثل أول ظهور للتحكيم في المملكة العربية السعودية في أقدم نظام تجاري سعودي (نظام المحكمة التجارية) الصادر بالأمر السامي رقم ٣٢ وأفرد له المواد من ٤٩٣ إلى ٤٩٧، وكان حينها مقصورًا على المعاملات التجارية فقط، ثم صدر في نظام العمل والعمال التحكيم في المنازعات العمالية، وفي ضوء قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي سنة ١٩٨٥م وفق آخر تحديث لها في ٢٠٠٦م، وهو المصدر الأول للتشريعات الوطنية الحديثة المتعلقة بالتحكيم، وقواعده الصادرة سنة ١٩٧٦م وفق آخر تحديث لها في ٢٠١٣م، صدر نظام التحكيم في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم ملكي رقم م/ ٤٣ في تاريخ ٢٤/ ٥/ ١٤٣٣هـ ليحل محل نظام التحكيم السابق له.

أنواع التحكيم:

١. التحكيم الاختياري والتحكيم الإجباري.

يكون التحكيم اختياريًا حين يتم اللجوء إليه بإرادة الخصوم، كوسيلة بديلة عن القضاء لفض النزاع بينهما، وهذا هو الأصل في التحكيم، أما التحكيم الإجباري فهو الذي نص

النظام بوجوب اللجوء إليه لفض النزاع عند هيئات تحكيم يتولى النظام تنظيمها وتشكيلها، وذلك في مسائل معينة قد يرى النظام عدم جواز عرضها على القضاء وذلك لاعتبارات معينة. والتحكيم الإجباري مستبعد من نطاق تطبيق التشريعات الوطنية المستندة إليه، فلا يجوز أن يكون التحكيم إجباريًا يلجأ إليه أحد الأطراف تنفيذًا لقاعدة قانونية آمرة لا يجوز مخالفتها، وذلك أيًا كان موضوع التحكيم نزاعًا قائمًا أو محتملًا، لأن التحكيم مصدره الاتفاق، مؤدى ذلك أنه في حال فرض المنظم التحكيم قسرًا بقاعدة قانونية آمرة فإن هذا يعد انتهاكًا لحق التقاضي الذي كفله الدستور.

٢. التحكيم بالقضاء والتحكيم بالصلح.

في حال حدوث الخلاف بين الخصوم يتم اللجوء للتحكيم، ويكون التحكيم بالقضاء إذا كانت مهمة المحكّم هي الفصل في المنازعة، فهو كالقاضي يصدر حكمه بناءً على ما يتضح له من الوقائع ووسائل الاثبات المقدمة له، ولا اعتبار لرأي الخصوم في الحكم. ويكون التحكيم بالصلح إذا كان المحكم مفوض من قبل الخصوم بإجراء الصلح في المنازعة القائمة بينهم، وينحصر هدفه في تقريب وجهات النظر بين الخصوم والبحث عن الحل الذي يراه مناسب لكلا الخصمين، وإذا تعذر ذلك فله أن يصدر الحكم الذي يراه.

٣. التحكيم المؤسسي والتحكيم الحر.

يكون التحكيم المؤسسي بناء على اتفاق الطرفين من خلال مؤسسة تحكيم دائمة، أيًا كانت مؤسسة وطنية أم دولية، وأيًا كان اسمها محكمة أو غرفة أو جمعية أو مجلس أو مركز أو غير ذلك. ويسمى أيضًا هذا النوع من التحكيم «التحكيم النظامي أو التحكيم اللائحي» لكونه دائمًا يجري بآلية منظمة معلومة سلفًا وفقًا للائحة المؤسسة التحكيمية التي تنظر عن طريقها القضية. أما التحكيم الحر فهو يجري خارج إطار المؤسسات التحكيمية الدائمة، حيث يختار فيه الخصوم هيئة التحكيم بناءً على اتفاقهم، ثم تتولى الهيئة النظر في المنازعة

والفصل فيها مستقلة إداريًا وماليًا عن أي مؤسسة تحكيم دائمة، ويسمى هذا النوع من التحكيم «التحكيم الخاص أو التحكيم التعاقدي» لكونه يتم بالتعاقد المباشر والخاص بين الأطراف وهيئة التحكيم هي التي تحكم العلاقة بينهما وليس لائحة داخلية بخلاف التحكيم المؤسسي. والتحكيم الدارج منهما هو التحكيم المؤسسي، وهو الأفضل من حيث أنه يحقق الكثير من المميزات للأطراف ولهيئة التحكيم على السواء.

الشروط الشكلية لصحة اتفاق التحكيم:

أ- كتابية التحكيم

يجوز أن يكون اتفاق التحكيم سابقًا على قيام النزاع سواء كان بالشرط أي مستقلًا أو ورد في عقد معين، أو بالمشارطة أي اتفاق لاحقًا لقيام النزاع، وإن كان قد أقيمت في شأنه دعوى أمام المحكمة فيجب أن يحدد الاتفاق المسائل التي يشملها التحكيم وإلا كان الاتفاق باطلًا.

يجب أن يكون اتفاق التحكيم مكتوبًا وإلا كان باطلًا

ب- الأهلية الكاملة لأطراف اتفاق التحكيم

معيار الأهلية هو القدرة على التصرف الكامل في الحقوق وإجراء كافة التصرفات القانونية حيالها سواء بشكل سلبي أو إيجابي، وأورد النص حكمان نظاميان وهما:

لا يصح اتفاق التحكيم إلا ممن يملك التصرف في حقوقه سواء كان شخصًا طبيعيًا أو من يمثله، أو شخصًا اعتباريًا.

لا يجوز للهيئات الحكومية الاتفاق على التحكيم إلا بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، ما لم يرد نص نظامي خاص يجيز ذلك.

٤. إجراءات الدعوى التحكيمية:

جاء فيما معنى نص المادة الخامسة والعشرون في فقرته الأولى من نظام التحكيم أنه يحق لطرفي التحكيم الاتفاق على الإجراءات التي تتبعها هيئة التحكيم واللغة التي يتم التعامل بها، ونصت الفقرة الثانية من ذات المادة على أنه "إذا لم يوجد مثل هذا الاتفاق كان لهيئة التحكيم -مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية- وأحكام هذا النظام، أن تختار إجراءات التحكيم التي تراها مناسبة". ونصت المادة السادسة والعشرون من النظام على أنه "تبدأ إجراءات التحكيم من اليوم الذي يتسلم فيه أحد طرفي التحكيم طلب التحكيم من الطرف الآخر، مالم يتفق طرفا التحكيم على غير ذلك". ونصت المادة السابعة والعشرون على أنه "يعامل طرفا التحكيم على قدم المساواة، وتهيأ لكل منهما الفرصة الكاملة والمتكافئة لعرض دعواه أو دفاعه". وعند البدء في التحكيم لا بد من القيام ببعض الإجراءات التي حددها النظام وهي إجراءات عامة تطبق على كل المنازعات التي يتم الفصل فيها من خلال التحكيم. وهي:

يجب تكوين هيئة التحكيم بحيث يقوم كلا من المدعي والمدعى عليه باختيار محكم له، ثم يقومان بالاتفاق فيما بينهم على اختيار محكم ثالث يسمى رئيس هيئة التحكيم وهو الذي سيحكم بينهم، وتكون الهيئة مستقلة في إجراءاتها.

يباشر المحكمون إجراءات خاصة معينة، ويجب مراعاة القواعد الآمرة الواردة في النظام والتي تعتبر من النظام العام.

في الميعاد المتفق عليه بين الطرفين أو الذي تعينه هيئة التحكيم، يرسل المدعي إلى المدعى عليه والمحكمين بيانًا مكتوبًا بالدعوى شاملًا اسمه واسم المدعى عليه وعنوانهما، وشرح الوقائع والطلبات والأسانيد وكل أمر آخر متفق على ذكره في هذا البيان بين الطرفين.

في الميعاد المتفق عليه بين الطرفين أو الذي تعينه هيئة التحكيم، يرسل المدعى عليه إلى المدعي والمحكمين جوابًا مكتوبًا بدفاعه ردًا على ما جاء في بيان الدعوى.

يجوز لكلًا من الطرفين أن يرفق في بيان الدعوى أو بجوابه عليها صورًا من الوثائق التي يستند إليها وأن يشير إلى الوثائق والأدلة التي يعتزم تقديمها، وهذا لا يخل بحق هيئة التحكيم في أي مرحلة من مراحل الدعوى أن تطلب تقديم أصول أو صورة من المستندات أو الوثائق التي يستند إليها أي من الطرفين.

ترسل صورة للطرف الآخر من كل ما يقدمه الطرفين إلى هيئة التحكيم من مستندات أو مذكرات أو أي أوراق أخرى، وصورة للطرفين من كل ما يقدم إلى الهيئة المذكورة من المستندات وتقارير الخبراء وجميع الأدلة التي ممكن أن تستند إليها هيئة التحكيم في إصدار حكمها.

لهيئة التحكيم وفقا للمادة الثانية والعشرون أن تطلب من الجهة المعنية مساعدتها على إجراءات التحكيم لما تراه هذه الهيئة مناسبًا لحسن سير التحكيم، مثل الأمر بإحضار شاهد، أو خبير أو مستند أو صورة منه أو الاطلاع عليه وغير ذلك مع عدم الإخلال بحق هيئة التحكيم بإجراء ذلك استقلالًا.

إجراءات التحكيم وفقًا للمركز السعودي للتحكيم التجاري

يقدم المدعي طلب التحكيم، وذلك بتعبئة نموذج طلب التحكيم، إلى المركز السعودي للتحكيم التجاري ويرسل نسخة منه إلى المدعى عليه، ويسدد رسوم التسجيل اللازمة.

يتواصل المركز مع المدعى عليه ويبلغه بطلب التحكيم، ويطلب منه الرد على الطلب خلال مدة لا تتجاوز المنصوص عليها في قواعد التحكيم.

بعد رد المدعى عليه، يرسل المركز للمدعي الرد ويطلب منه الرد عليه.

يقوم المركز بالتنسيق لمكالمة إدارية جماعية بين الأطراف لتحديد النقاط اللازمة في إجراءات التحكيم، وذلك فيما يتعلق بالمكان واللغة والقواعد وعدد المحكمين ووسيلة التواصل.

بعد اتفاق الأطراف على آلية تعيين المحكمين، يقوم المركز بالتوا صل معهم وإبلاغهم بالتعيين، واتباع الإجراءات الإدارية فيما يتعلق بالتعيين وطلبات الرد والإفصاح وفق أحكام قواعد التحكيم. وقبل إحالة المنازعة إلى هيئة التحكيم، يدفع الأطراف الرسوم النهائية للمركز.

تحدد هيئة التحكيم مكالمة أولية مع الأطراف لغرض الاستماع لملخص عن المنازعة وتحديد جدول زمني للإجراءات بما في ذلك مواعيد جلسات التحكيم ومواعيد تقديم المذكرات والردود عليها.

بعد تقديم الأطراف ما لديهم من طلبات وردود، تستفسر هيئة التحكيم من الأطراف عما إذا كانت لديهم أدلة أخرى لتقديمها، أو شهود آخرون لاستماعهم، أو أقوال أخرى للإدلاء بها. فإذا لم يكن لديهم شيء من ذلك أو اقتنعت الهيئة باكتمال ملف الدعوى، تعلن اختتام جلسات الاستماع.

تقوم هيئة التحكيم بدراسة ومداولة ما قدمه الأطراف خلال جلسات الاستماع، وتصدر حكم التحكيم خلال مدة لا تتجاوز ٦٠ يومًا من تاريخ اختتام جلسات الاستماع.

الرقابة القضائية

إن سلطة القضاء مساندة وداعمة للتحكيم، حيث جاء في المادة التاسعة والأربعون من نظام التحكيم السعودي أنه "لا تقبل أحكام التحكيم التي تصدر طبقًا لأحكام هذا النظام الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن، عدا رفع دعوى بطلان حكم التحكيم وفقًا للأحكام

المبينة في هذا النظام". والعلاقة بين القضـاء والعملية التحكيمية منظمة بصـورة تضـمن العملية التحكيمية وفقًا لاعتبارات الشـريعة الإسـلامية وأحكام نظام التحكيم التي جعلت اتفاق التحكيم بمثابة الشـريعة العامة للخصـومة التحكيمية ولا يجوز مخالفتها وإلا ترتب على ذلك البطلان المختص بنظره القاضـي، الذي من حقه التصـدي لكل ما هو مخالف للشـريعة الإسـلامية والنظام العام بالمملكة العربية السـعودية والقضـاء ببطلانه دون توقف على إبداء من أطراف دعوى البطلان، وهذا يعني تأكيدًا على سـيادة الدولة على كل ما يجري على أراضـيها أو يمس ثرواتها وحقوقها. المحور الرابع: الفرق بين التحكيم والقضاء التحكيم لا بد فيه من رضا الطرفين على خلاف القضاء، فجهة الأساس القانوني لاختصاص القاضي هو النظام، بحيث أن المنظم هو الذي يخول للقاضي ممارسة القضاء في المنازعة المطروحة أمامه، مما يعني أن القضـاء سـلطة إجبارية على أطراف النزاع، أما سـلطة التحكيم هي سـلطة اختيارية واللجوء للتحكيم ليس إجباريًا بقوة النظام، بل هوا رضـائيًا اختياريًا مبني على سـلطان الإرادة المشـتركة لأطراف النزاع باللجوء إليه، ولا يلزم تنفيذه إلا على الخصـوم المتفقين مسـبقًا إليه، أو الطرفين الراضـيين باللجوء إليه، ولا ينفذ على غيرهم.

التحكيم المحلي والدولي

التحكيم المحلي أو الوطني أو الداخلي: هو التحكيم الذي يتعلق بمنازعة على إقليم الدولة وتكون كافة عناصـره محلية أو وطنية. والتحكيم الدولي: هو التحكيم الذي إما أن ينصـب على علاقات تكون بين أفراد أو أشـخاص منتمين لدول مختلفة، أو ينصـب على نزاعات بين الدول أو المنظمات أو الهيئات الدولية. والتحكيم المختص بالفصـل في نزاعات التجارة الدولية هو التحكيم الدولي الخاص، بينما التحكيم المختص بحسـم نزاعات الدول

فيما بينهم هو التحكيم الدولي العام. ورأى البعض أن التحكيم الداخلي هو الذي يتعلق بمنازعة على إقليم الدولة، وتكون كافة عناصره وأطرافه وطنية. والتحكيم الدولي هو الذي يكون أحد عناصره أو أطرافه أجنبية كجنسية الأطراف أو موضوع النزاع أو القانون الواجب التطبيق على المنازعة أو المكان الذي يتم فيه التحكيم. أما المنظم السعودي فلم يفرق بين التحكيم الداخلي والتحكيم الدولي، فهو لم يفرق بين النزاعات الداخلية والنزاعات التي تأخذ الصفة الدولية، كما أنها لم تمنع التحكيم الذي يتم خارج المملكة. ثم أن التحكيم قد يتغير مسماه حسب موضوعه، فإذا كان موضوعه مدنيًا فيسمى تحكيمًا مدنيًا، وإذا تجاريًا يسمى تحكيمًا تجاريًا وهكذا. ومن أهم اتفاقيات التحكيم هي اتفاقية (نيويورك عام ١٩٥٨) بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، وهذه الاتفاقية تشمل نوع التحكيم الدولي المذكور أعلاه الذي ينصب على علاقات تكون بين أفراد أو أشخاص منتمين لدول مختلفة ويكون موضوعه أو أطرافه أو عناصره أجنبية، فإن هذا النوع من التحكيم يخضع لجميع أحكام اتفاقية نيويورك. وإحدى المواضيع التي تطرقت لها اتفاقية نيويورك هي قاعدة اختيار القانون المنطبق بموجب المادة الخامسة من الاتفاقية.

أولوية القانون الذي تختاره الأطراف

يمكن للأطراف أن تختار صراحة القانون الذي يحكم اتفاق التحكيم بينها. أي في حال تم اتفاق الأطراف مسبقا على القانون الذي يُخضعه إليه التحكيم فهنا يتم أخذ اتفاقهم بعين الاعتبار ويتم تطبيق القانون المختار من قبلهم. ومن ثم فكثيرا ما تطبق المحاكم القانون الذي اختارته الأطراف ليحكم الاتفاق الرئيسي، أو القانون الذي اختارته الأطراف لينظم إجراءات التحكيم، باعتباره اختيارا ضمنيا للقانون الذي يحكم اتفاق التحكيم. وراعت المحاكم في السوابق القضائية المبلغ عنها اختيار الأطراف القانون المنظم لاتفاق التحكيم. فعلى سبيل المثال، رأت محكمة النقض المصرية في إحدى الدعاوى أنه نظرا إلى اختيار

الأطراف للقانون السويدي ليحكم العقد المبرم بينهما، فإنه ينطبق القانون السويدي على اتفاق التحكيم المقام بينها.

القانون المنطبق في حالة عدم اختيار الأطراف لأي قانون

في الحالات التي لم تقرر في الأطراف صراحةً أو ضمنًا قانونًا يحكم اتفاق التحكيم بينها، لجأت المحاكم إلى القاعدة الفرعية وقيمت القانون المنظم للتحكيم بمقتضى" قانون البلد الذي صدر فيه القرار"، ولا تتضمن الاتفاقية كيفية تحديد المكان الذي " صدر فيه" قرار التحكيم. وقد قررت المحاكم أن مكان التحكيم المحدد في اتفاق التحكيم هو المكان الذي "صدر فيه" قرار التحكيم. فعلى سبيل المثال، رأت محكمة هولندية أن القانون الإنكليزي هو القانون المنطبق على الأطراف نظرا إلى عدم تحديد القانون الذي يخضع له الاتفاق، وتحديد إنكلترا مكانا للتحكيم في شرط التحكيم. ومن المبادئ الراسخة في ممار سات التحكيم، والمجسدة كذلك في قواعد التحكيم المؤ سسية وقوانين التحكيم، أن قرار التحكيم يعتبر صادرًا في مكان التحكيم.

المبحث السادس
هل الأفضل القضاء أم التحكيم؟

ترى الباحثات من رأيهن أن القضاء أفضل نسبيًا من التحكيم حيث يتميز القضاء عن التحكيم بالعديد من الجوانب، أهمها:

١. مصدر الولاية:

- القضاء: ولاية عامة من قبل السلطان، أي أن القاضي يمارس سلطته نيابة عن الدولة.
- التحكيم: ولاية خاصة يستقيدها المحكم من اتفاق أطراف النزاع.

٢. شروط الولاية:

- القضاء: يشترط في القاضي شروط محددة مثل الكفاءة العلمية والعدالة.
- التحكيم: لا يشترط في المحكم نفس الشروط المطلوبة في القاضي، بل يكفي أن يكون عاقلاً رشيداً.

٣. الإجراءات:

- القضاء: تخضع لإجراءات محددة قانونـًا، مثل رفع الدعوى، وتقديم الأدلة، وإصدار الحكم.
- التحكيم: تتمتع بمرونـة أكبر، حيـث يمكن لأطراف النزاع الاتفـاق على إجراءات التحكيم.

٤. قابلية الطعن:

- القضاء: يمكن الطعن في أحكام القضاء بالاستئناف أو التمييز.
- التحكيم: لا يجوز الطعن في أحكام التحكيم إلا في حالات محددة، مثل وجود خطأ جسيم في تطبيق القانون.

٥. التكلفة:

- القضاء: مجاني بشكل عام، باستثناء بعض الرسوم.
- التحكيم: يتحمل أطراف النزاع تكاليف التحكيم، بما في ذلك أتعاب المحكمين.

٦. قواعد الفصل:

- القضاء: يلتزم القاضي بتطبيق القانون بشكل صارم.
- التحكيم: يمكن للمحكمين أن يفصـلوا في النزاع بناءً على قواعد القانون أو قواعد العدالة والإنصاف.

٧. الالتزام بالحكم:

- القضاء: أحكام القضاء ملزمة للجميع، ويجب تنفيذها بالقوة الجبرية.
- التحكيم: أحكام التحكيم ملزمة لأطراف النزاع فقط، ولا يمكن تنفيذها بالقوة الجبرية.

٨. السرية:

- القضاء: تتميز جلسات القضاء بالعلنية.
- التحكيم: يمكن لأطراف النزاع الاتفاق على سرية جلسات التحكيم.

٩. التخصص:

- القضاء: القضاة متخصصون في مجالات قانونية مختلفة.
- التحكيم: يمكن اختيار محكمين متخصصين في مجال النزاع.

كما يُعد كل من القضاء والتحكيم وسيلة لحل النزاعات، ولكل منهما مميزاته وعيوبه. يعتمد اختيار الوسيلة المناسبة على طبيعة النزاع ورغبة أطرافه.

الخاتمة

يُعدّ كل من القضاء والتحكيم وسيلة لحل النزاعات، ولكل منهما مزايا وعيوب. ويُنصح باختيار الوسيلة الأنسب لحل كل نزاع على حدة، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأطراف وطبيعة النزاع.

النتائج

١. مصدر الولاية:

- القضاء: مصدره سلطة الدولة، والقاضي موظف عام يُعيّن من قبلها.

- التحكيم: مصدره اتفاق الأطراف على اللجوء إليه، والمحكم شخص عادي لا يشترط فيه شروط القاضي.

٢. الإجراءات:

- القضاء: تخضع لإجراءات محددة في قانون المرافعات المدنية والتجارية.
- التحكيم: إجراءاته أكثر مرونة، ويحددها الاتفاق بين الأطراف.

٣. السرية:

- القضاء: جلساته علنية، وأحكامه قابلة للنشر.
- التحكيم: جلساته سرية، وأحكامه لا تنشر إلا بموافقة الأطراف.

٤. الطعن في الحكم:

- القضاء: أحكامه قابلة للطعن أمام محاكم الاستئناف والنقض.
- التحكيم: أحكامه نهائية، ولا تقبل الطعن إلا في حالات محددة.

٥. التكلفة:

- القضاء: مجاني، باستثناء رسوم الدعاوى واتعاب المحامين.
- التحكيم: يتحمل الأطراف أتعاب المحكمين.

٦. السرعة:

- القضاء: قد تتطلب حل النزاع مدة طويلة.
- التحكيم: عادة ما يكون أسرع من القضاء.

٧. التخصص:

- القضاء: ينظر القاضي في مختلف أنواع النزاعات.
- التحكيم: يمكن اختيار محكم متخصص في نوع النزاع.

٨. الرضا:

- القضاء: قد لا يرضى أحد الأطراف بالحكم.
- التحكيم: يزداد احتمال الرضا بالحكم لكونه من اختيار الأطراف.

التوصيات

توصي الباحثات بالآتي:

هنا بعض التوصيات التي تؤكد أفضلية القضاء على التحكيم

١. المرونة والتأثير العام: القضاء يوفر مرونة في تطوير المبادئ القانونية والتأثير على المجتمع بشكل عام. لذا، يعتبر القضاء الخيار الأفضل في الحالات التي تتطلب قرارات بأثر واسع النطاق وتأثير قانوني عام.

٢. حماية حقوق الأطراف الضعيفة: القضاء يضمن حماية قوية للأطراف الضعيفة التي تحتاج إلى دعم قانوني. يقدم القضاء إجراءات قانونية شاملة تضمن استماعًا عادلاً وفرصة تقديم الحجج وتمثيل قانوني مناسب للأطراف الضعيفة.

٣. التدقيق القانوني: يقوم القضاء بتحليل قضايا بدقة وتطبيق القانون بشكل صحيح وموضوعي. قد يكون القضاء الخيار الأفضل عندما يكون هناك تساؤلات حول تفسير القانون أو تطبيقه.

٤. الشفافية والمساءلة: يتمتع القضاء بمستوى عالٍ من الشفافية والمساءلة. تُجرى الجلسات القضائية علنًا وتُوثَّق، وتكون قرارات القضاة متاحة للجمهور. يزيد هذا النهج الثقة في النظام القضائي ويساهم في تعزيز العدالة والمصداقية.

٥. الثبات والتطور القانوني: يعتبر القضاء أداة رئيسية في تطوير القانون وإرساء السابقات القضائية التي تؤثر على المستقبل. يتمتع القضاة بالكفاءة والخبرة في تفسير القوانين وتطبيقها بناءً على مبادئ قانونية ثابتة، مما يساهم في تطور النظام القانوني.

قائمة المصادر والمراجع

١ -أحكام القرآن ، اسم المؤلف: أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي. الوفاة: ٥٤٣هـ ، دار النشر : دار الفكر للطباعة والنشر – لبنان ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا

٢ -أحكام القرآن ، اسم المؤلف: أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، الوفاة: ٣٧٠ ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت – ١٤٠٥ ، تحقيق : محمد الصادق قمحاو.

٣ -الأشباه والنظائر، المؤلف: جلال الدين السيوطي، دار النشر: مصطفى البابي الحلبي، طبعة عام ١٣٩٨ هـ

٤ -الاعتصام ، اسم المؤلف: أبو إسحاق الشاطبي الوفاة: ٧٩٠ ، دار النشر : المكتبة التجارية الكبرى – مصر

٥ -البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، اسم المؤلف: زين الدين ابن نجيم الحنفي الوفاة: ٩٧٠هـ ، دار النشر : دار المعرفة – بيروت ، الطبعة : الثاني.

٦ -بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، اسم المؤلف: علاء الدين الكاساني الوفاة: ٥٨٧ ، دار النشر : دار الكتاب العربي – بيروت – ١٩٨٢ ، الطبعة : الثانية

٧ -البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ،اسم المؤلف: سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي، المعروف بابن الملقن

الوفاة: ٨٠٤ ، دار النشر : دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية - ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م ، الطبعة : الاولى ، تحقيق : مصطفى أبو الغيط و عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال.

٨ -تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، اسم المؤلف: أبي عبد الله محمد بن فرحون اليعمري، الوفاة: ٧٩٩هـ، دار النشر : دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م تحقيق: جمال مرعشلي

٩ -التحكيم التجاري الدولي، اسم المؤلّف: صادق محمد الجبران. دار النشر: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة: الأولى ٢٠٠٥ م

١٠ -التحكيم والتحاكم الدولي في الشريعة الإسلامية للدكتور عجيل النّشمي، وهو بحثٌ مقدّم للمجلس الأوروبي للإفتاء والبجوث للدورة العادية التاسعة المنعقدة في فرنسا

١١ -تفسير القران الحكيم ، الشهير ب (تفسير المنار)، اسم المؤلف: محمد رشيد رضا ، الوفاة ك ١٩٣٥ م ، دار النشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة عام ١٩٩٠ م.

١٢ -تفسير القرآن العظيم ، اسم المؤلف: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء الوفاة: ٧٧٤ ، دار النشر : دار الفكر - بيروت - ١٤٠١

١٣ -الجامع الصحيح المختصر، الشهير ب (صحيح البخاري) ،اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي الوفاة: ٢٥٦ ، دار النشر : دار ابن كثير اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧ ، الطبعة : الثالثة ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا

١٤ -جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم ، اسم المؤلف: زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي الوفاة: ٧٩٥هـ ، دار النشر : مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، الطبعة : السابعة ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط / إبراهيم باجس

١٥ -حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، اسم المؤلف: محمد عرفه الدسوقي الوفاة: ١٢٣٠ ، دار النشر : دار الفكر– بيروت.

١٦ -حاشية رد المختار على الدر المختار ، الشهير بحاشية ابن عابدين، اسم المؤلف: ابن عابدين. الوفاة: ١٢٥٢ ، دار النشر : دار الفكر للطباعة والنشر. - بيروت. - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠

١٧ -درر الحكام شرح مجلة الأحكام ، اسم المؤلف: علي حيدر، دارالنشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت ، تعريب: المحامي فهمي الحسيني

١٨ - سنن ابن ماجه ، اسم المؤلف: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني الوفاة: ٢٧٥ ، دار النشر : دار الفكر - بيروت ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي

١٩ -الشرح الكبير لابن قدامة ، ج ١١ ص ٣٩٣ اسم المؤلف: ابن قدامة المقدسي ، عبد الرحمن بن محمد ، الوفاة: ٦٨٢ ، بدون دار النشر أو رقم الطبعة.

٢٠ -شرح فتح القدير ، اسم المؤلف: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ، الوفاة: ٦٨١هـ ، دار النشر : دار الفكر - بيروت ، الطبعة : الثانية.

الاستئناف كطريق من طرق الطعن العادية
نظرة على لائحة الاستئناف

تم إعداد هذا البحث لمتطلبات مادة التنظيم القضائي والمرافعات

إعداد الباحث: ضي المهوس / شهد العماني

إشراف

الدكتورة: الهام صالح

كلية القانون – جامعة الأمير سلطان

السعودية / ٢٠٢٤-١٤٤٥

الملخص:

هذا البحث يتكلم عن الاستئناف كطريقة من طرق الطعن العادية في نظام القضاء السعودي وأيضا يشمل البحث نظرة على لوائح الإستئناف وأيضا استعرض البحث هذا الإستئناف في القضايا المدنية/ الجنائية/ الإدارية بحسب طبيعة القضية ونوعها وكذلك شرح عن طريقة رفع الإستئناف بشكل صحيح حتى يكون التقديم ناجح وتحليل القضايا القانونية الشائعة والتي يتم إستئنافها.

الكلمات المفتاحية: الإستئناف، قضايا شائعة يتم استئنافها، نوع القضية، طريقة رفع الإستئناف، تحليل القضايا، لوائح الإستئناف.

Appeal as a Method of Ordinary Objection And Overview of the Appeal Regulations

Prepared by:

Dhay Almuhawwis– Shahd Al-Omani

Supervised by: Dr. Elham Saleh

Prince Sultan University 1445-2024

Abstract:

This research discusses the appeal as a method of ordinary objection in the Saudi judicial system. It also includes an overview of the appeal regulations. The research examines appeals in civil, criminal, and administrative cases based on the nature and type of the case. It also explains the proper way to file an appeal to ensure its success and analyzes common legal cases that are appealed.

Keywords: Appeal, common cases that are appealed, type of case, method of filing an appeal, case analysis, appeal regulations.

١ .مقدمة:

- تعريف الاستئناف وأهميته في النظام القانوني.
- توضيح الأهداف والأسئلة المحورية للبحث.

٢. التشريعات واللوائح:

- دراسة القوانين واللوائح المتعلقة بالاستئناف في القانون المدني/ الجنائي/ الإداري (حسب الحالة).
- تحليل مواد اللائحة المتعلقة بالاستئناف وفهم متطلباتها وإجراءاتها.

٣. إجراءات الاستئناف:

- شرح الخطوات اللازمة لتقديم استئناف وتوقيتها.
- تحليل المتطلبات القانونية للتقديم الناجح للاستئناف.

4. القضايا القانونية المتعلقة:

- استعراض القضايا القانونية الشائعة التي يتم استئنافها.
- تحليل القضايا القانونية الرئيسية والتحديات المحتملة.

٥. الدراسات القانونية السابقة:

- استعراض الأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الاستئناف.
- تحليل الأفكار والرؤى القانونية السابقة لتحديد الاتجاهات والمساهمات الحالية.

6. الاستنتاجات والتوصيات:

- تلخيص النتائج الرئيسية للبحث.
- تقديم التوصيات للتحسينات المستقبلية أو المزيد من البحوث.

7. المراجع:

- قائمة بالمراجع والمصادر المستخدمة في البحث.

أهداف البحث:

١. التحليل الشامل للائحة الاستئناف كوسيلة من طرق الطعن العادية في النظام القانوني.

٢. فهم أعمق لأهمية لائحة الاستئناف في تحقيق العدالة وضمان حماية حقوق الأفراد.

٣. تحديد التحديات التي قد تواجه تطبيق لائحة الاستئناف واقتراح الحلول المناسبة.

٤. تقديم إطار للتفكير بشأن كيفية تطبيق نتائج البحث في تعزيز النظام القضائي وتحقيق العدالة.

الأسئلة البحثية:

١. ما هي المفاهيم الأساسية للائحة الاستئناف وكيف يتم تطبيقها في النظام القانوني؟

٢. كيف يمكن لائحة الاستئناف أن تسهم في تحقيق العدالة وضمان توفير المحاكمة العادلة؟

٣. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه تطبيق لائحة الاستئناف وكيف يمكن مواجهتها؟

٤. كيف يمكن تطبيق نتائج البحث على أرض الواقع لتحسين النظام القضائي وتحقيق العدالة؟

المقدمة

في نظام القانون، تعتبر الإجراءات القانونية للطعن والاستئناف أحد الوسائل الرئيسية لحماية حقوق الأفراد. ويعد الاستئناف هو آلية قانونية تُستخدم لإعادة النظر في قرار قضائي صدر سابقًا من محكمة أو سلطة قانونية، بهدف التحقق من توافقها مع القوانين والمبادئ القانونية وتصحيح أية أخطاء قد تكون وقعت في القرار السابق. تتمثل أهمية الاستئناف في توفير فرصة للأطراف المتضررة لطعن الأحكام التي تراها غير عادلة أو غير قانونية، مما يساعدها على تصحيح الأخطاء وتحقيق العدالة. تتباين إجراءات الاستئناف ومتطلباتها من دولة لأخرى وحتى داخل نفس الدولة، ويتوقف ذلك على النظام القانوني المعمول به.

يهدف هذا البحث إلى تحليل لائحة الاستئناف وفهم الإجراءات والمتطلبات القانونية الواجب اتباعها لتقديم استئناف ناجح. سيتم استكشاف المواد المتعلقة بالاستئناف وتفسيرها، بالإضافة إلى استعراض القضايا القانونية المتعلقة بهذه الإجراءات. كما سيتم تحليل الدراسات السابقة والبحوث المتعلقة بموضوع الاستئناف لفهم التطورات القانونية والآراء السابقة.

المبحث الأول: التشريعات واللوائح

المطلب الأول: دراسة القوانين واللوائح المتعلقة بالاستئناف في القانون المدني/ الجنائي/ الإداري (حسب الحالة).

إجراءات الاستئناف تُعتبر جزءًا أساسيًا من أنظمة العدالة في العديد من الدول حول العالم، حيث تهدف إلى ضمان حقوق الأطراف وتقديم العدالة بشكل أفضل. تلعب لوائح الاستئناف دورًا حيويًا في تحديد الإجراءات والشروط اللازمة لتقديم الاستئناف، بما في

ذلك المدة الزمنية المحددة لتقديم الاستئناف والمستندات المطلوبة، وتنظم هذه اللوائح السير الإجرائي وتحدد الجهة المختصة بالنظر في الاستئنافات. تتضمن لوائح الاستئناف الشروط والمتطلبات التي يجب توافرها لقبول الاستئناف، بالإضافة إلى الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لتقديم الاستئناف والمرافعات، وتتضمن أيضًا الإجراءات المتعلقة بالجلسات القضائية واستجواب الشهود والخبراء. تقوم لوائح الاستئناف بتنظيم سير العمل في القضايا المستأنف عليها، بما في ذلك تحديد المهل الزمنية لتقديم الاستئنافات والنظر فيها، وإدارة المرافعات والشهادات، بالإضافة إلى إجراءات طلبات تعليق التنفيذ. تُعتبر لوائح الاستئناف أداة أساسية لتنظيم سير العدالة وتقديم الحماية القانونية للأفراد، وتعزز هذه اللوائح مبدأ العدالة وتضمن المساواة في الوصول إلى العدالة.

دراسة القوانين واللوائح المتعلقة بالاستئناف في القانون المدني والجنائي والإداري تشمل استكشاف وتحليل النصوص القانونية والإجراءات القضائية المتعلقة بتقديم الاستئنافات والمرافعات أمام المحاكم المختلفة. في سياق القانون المدني، تُدرس القوانين المدنية واللوائح المنظمة لإجراءات الاستئناف في القضايا المدنية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالعقود، الأمور العائلية، والتعويضات المالية. أما في القانون الجنائي، فتشمل الدراسة القوانين واللوائح التي تحدد حقوق المتهمين والمدعين في الاستئناف ضد الأحكام الجنائية، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بتقديم الطعون واستئنافات البراءة أو الإدانة. بالنسبة للقانون الإداري، فإن الدراسة تركز على اللوائح والتشريعات التي تنظم الاستئنافات ضد قرارات الإدارة الحكومية، مثل القرارات الإدارية المتعلقة بالتراخيص والعقوبات الإدارية. يتطلب فهم دقيق لهذه القوانين واللوائح إلى جانب ممارسة متقنة التحليل القانوني والتمثيل القضائي لتحقيق النجاح في عمليات الاستئناف في المحاكم المختلفة.[1]

(١) بسيسو، سعدي، أصول المحاكمات الجزائية علما وعملا، حلب، ١٩٦٥م، ص٦٨٧

المطلب الثاني: تحليل مواد اللائحة المتعلقة بالاستئناف وفهم متطلباتها وإجراءاتها.

تحليل مواد اللائحة المتعلقة بالاستئناف يتطلب فهمًا دقيقًا للنصوص القانونية وتحليلًا شاملاً والمتطلبات والإجراءات المنصوص عليها. تتنوع مواد اللائحة وفقًا للتشريعات المحلية والقضايا المعنية، وعادة ما تشتمل على عدة جوانب تتعلق بالإجراءات القانونية والمتطلبات الإدارية التي يجب اتباعها لتقديم الاستئناف بشكل صحيح. أولاً، تتناول مواد اللائحة الإجراءات اللازمة لتقديم الاستئناف، بما في ذلك المدة الزمنية المحددة لتقديم الطعن والمستندات المطلوبة لدعم الاستئناف، مثل نسخة من القرار المستأنف وأي وثائق داعمة. ثانيًا، تحدد مواد اللائحة الجهة المختصة بالنظر في الاستئناف، سواء كانت محكمة أو هيئة قضائية محددة، وتوضح الإجراءات المتبعة لتقديم الاستئناف إلى تلك الجهة، بما في ذلك الإجراءات الإدارية الأولية التي يجب اتخاذها قبل تقديم الاستئناف. ثالثًا، تتناول مواد اللائحة إجراءات النظر في الاستئناف، بما في ذلك الجلسات القضائية وإمكانية تقديم الحجج والمرافعات، وتحديد المهل الزمنية لاتخاذ القرارات بشأن الاستئناف. وأخيرًا، تتضمن مواد اللائحة أيضًا الإجراءات المتعلقة بتنفيذ قرارات الاستئناف، بما في ذلك الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرارات القضائية وإمكانية تقديم طلبات إيقاف تنفيذ القرارات المستأنف عليها. باختصار، فإن فهم مواد اللائحة المتعلقة بالاستئناف يساعد على تحديد الخطوات اللازمة لتقديم الاستئناف بنجاح والمراجعة القضائية الفعالة للقرارات السابقة، مما يسهم في تحقيق العدالة و ضمان حماية حقوق الأفراد والمؤسسات.

المبحث الثاني: إجراءات الاستئناف

المطلب الأول : شرح الخطوات اللازمة لتقديم استئناف وتوقيتها.

لتقديم استئناف بشكل صحيح، يتوجب على الطرف المعني بالاستئناف اتباع سلسلة من الخطوات المحددة والدقيقة وفقًا للوائح والقوانين السارية المعمول بها في النظام القانوني المعني. أولًا وقبل كل شيء، يتعين على الطرف الراغب في تقديم الاستئناف جمع جميع الوثائق والمستندات الضرورية والملفات ذات الصلة بالقضية، والتي تدعم موقفه في الطعن. يجب أن تكون هذه الوثائق متكاملة وموثقة بشكل صحيح لضمان قبول الاستئناف. ثانيًا، يتوجب على الطرف تقديم طلب الاستئناف للسلطة المختصة، وفقًا للقانون المعمول به واللوائح القضائية المعتمدة. يجب الالتزام بالمدة الزمنية المحددة في اللوائح لتقديم الاستئناف، والتي قد تختلف حسب نوع القضية والسلطة المختصة بنظرها. يجب على الطرف ملء النماذج المطلوبة بشكل صحيح وتقديمها مع جميع الوثائق المطلوبة لدعم الاستئناف. ثالثًا، يتعين على الطرف انتظار استلام تأكيد استلام طلب الاستئناف وتحديد موعد الجلسة القضائية المخصصة لنظر الاستئناف. يجب الانتباه إلى القواعد والمهل الزمنية المحددة لإجراءات التقاضي والاستئناف، والالتزام بالمواعيد المحددة لتفادي أي تأخير يمكن أن يؤثر على سير القضية. ختامًا، يجب أن يتمتع الطرف بالصبر والاحترافية خلال جميع مراحل عملية الاستئناف، والالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها. من خلال اتباع هذه الخطوات بدقة واتباع الإرشادات القانونية المناسبة، يمكن للطرف تقديم استئناف فعال يساهم في تحقيق العدالة وإحقاق الحقوق بشكل ناجح.

المطلب الثاني: تحليل المتطلبات القانونية للتقديم الناجح للاستئناف.

عند التفكير في تقديم استئناف ناجح، يجب النظر في العديد من الجوانب القانونية التي تؤثر على الحالة.

أولاً وقبل كل شـــيء، يجب أن يكون المتقدم على دراية الجهة القضـــائية المختصـــة التي يجب تقديم الاستئناف إليها. يمكن أن تختلف هذه الجهات بناءً على نوع القضية والقوانين المعمول بها في المنطقة المعنية. على سبيل المثال، في بعض الحالات، قد يكون الاستئناف موجهـاً إلى محكمة عليا، بينما في حالات أخرى قد يكون لدى محكمة محلية ســلطة التعامل مع الاستئنافات.

ثانيـاً، يجب أن تحتوي وثيقة الاستئناف على توضيح واضح للأسباب التي دفعت المتقدم لتقديمها. يمكن أن تتضمن هذه الأسباب أخطاء في الإجراءات القانونية السابقة أو اكتشاف دليل جديد يمكن أن يؤثر على نتيجة القضـية. من المهم جداً توثيق هذه الأسـباب بشـكل دقيق ومقنع، وذلك من خلال استشهادات بالقوانين والحكايات القضائية المناسبة.

ثالثـاً، يجب على المتقدم أن يقدم حججـاً ودلائل قانونية تدعم الأســباب التي ذكرها في وثيقة الاســتئناف. يمكن أن تشــمل هذه الحجج التحليل القانوني للقضــية، والإشــارة إلى السابقة القضائية ذات الصلة، وتقديم الأدلة اللازمة التي تدعم حججه.

رابعـاً، بعد توضـيح الأسـباب وتقديم الحجج، يجب على المتقدم تحديد النتيجة المرجوة من الاستئناف. يجب أن تكون هذه النتيجة محددة بشكل واضح، سواء كانت تتضمن إلغاء القرار السابق، أو إعادة المحاكمة، أو تعديل الحكم.

خامســاً، يجب تقديم الطلبات الخاصــة بالاســتئناف، مثل طلب تأجيل التنفيذ لحين اتخاذ قرار بشأن الاستئناف، أو طلب تقديم وثائق إضافية لدعم حجج المتقدم.

وفي النهاية، يجب كتابة وثيقة الاســتئناف بلغة مهذبة واحترافية، مع توفير معلومات الاتصــال الخاصــة بالمتقدم للطلب لتيســير التواصــل معه في حال الحاجة لمزيد من المعلومات أو الإجراءات القانونية.

المبحث الثالث: القضايا القانونية المتعلقة:

المطلب الأول: استعراض القضايا القانونية الشائعة التي يتم استئنافها.

تتنوع القضايا المتعلقة بالاستئناف بشكل واسع مل يشمل مجموعة من التحديات القانونية التي يمكن أن يواجهوا الأفراد والشركات في مختلف المجالات القانونية.

على سبيل المثال، في مجال القانون المدني، قد تكون القضايا المتعلقة بالعقود من بين القضايا الشائعة التي يتم استئنافها. على سبيل المثال، يمكن لشخص أو شركة أن تقاضي طرفًا آخر بسبب عدم الوفاء بشروط عقد معين، مثل عدم دفع مبلغ مالي متفق عليه أو عدم أداء الخدمات كما هو متفق عليه. وفي حالة صدور قرار قضائي لصالح إحدى الأطراف، يمكن للطرف الخاسر أن يقدم استئنافًا أمام محكمة أعلى درجة لمراجعة القرار.[1]

أيضًا، في مجال القانون الجنائي، يمكن أن تشمل القضايا الشائعة التي يتم استئنافها الجرائم المختلفة، مثل السرقة، والاعتداء الجسدي، والقتل، وما إلى ذلك. على سبيل المثال، إذا أدين شخص ما بجريمة سرقة وشعر بأن هناك إجراءات قانونية غير عادلة تم اتخاذها في محاكمة القضية، فيمكنه تقديم استئناف للمطالبة بمراجعة القرار وإعادة فتح القضية.

بالإضافة إلى ذلك، في مجال حقوق الأسرة، يمكن أن تكون قضايا الطلاق وحضانة الأطفال من بين القضايا الشائعة التي يتم استئنافها. على سبيل المثال، إذا لم يكن الطرفان متفقين على حضانة الأطفال أو دعمهم المالي بعد الطلاق، فيمكن لأحدهما أو كلاهما أن يقدما استئنافًا للمطالبة بتغيير القرار القضائي وفقًا للظروف الجديدة. [2]

---

(١) حسني عبد المعلم، طرق الطعن في الاحكام المدنية و التجارية، بدون طبعة، بدون دار نشر، بدون تاريخ ، ص. ٣٧

(٢) علي موسي، الطعن في الاحكام وتطبيقاته في التنظيم القضائي السعودي، رسالة ماجستير في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، غير منشورة، ١٤١٠هـ، ص. ص. ٤١- ٤.

باختصار، يتنوع نطاق القضايا التي يتم استئنافها بشكل كبير، ويعكس هذا التنوع تعقيد النظام القانوني والحاجة إلى آليات لمراجعة القرارات القضائية لضمان تحقيق العدالة وتطبيق القانون بشكل صحيح.

المطلب الثاني: تحليل القضايا القانونية الرئيسية والتحديات المحتملة.

تحليل القضايا القانونية الرئيسية والتحديات المحتملة يُعتبر مرحلة أساسية في فهم عمق القضايا التي يتم استئنافها وتأثيرها على الأطراف المعنية والنظام القانوني بشكل عام. في سياق القضايا المدنية، تتضمن التحديات المحتملة مجموعة متنوعة من العناصر، من بينها تحديد المسؤولية القانونية، حيث قد يتعين على المحكمة تحديد من هو الطرف المسؤول عن الخلاف وفقًا للأدلة والقوانين المعمول بها. بالإضافة إلى ذلك، تشمل التحديات أيضًا تقييم الأضرار والتعويضات المناسبة، حيث يجب على المحكمة تحديد مدى الضرر الذي لحق بالطرف المتضرر وتقدير التعويضات المالية العادلة والمناسبة لتعويض الخسائر المالية والعاطفية التي تكبدتها الأطراف. وتُعدّ تطبيق العقود وفقًا للقوانين المحلية والدولية أحد التحديات المحتملة أيضًا، حيث قد تظهر نقاط غير واضحة أو مشكلات تفسيرية في العقود التي تمثل أساس النزاع، مما يتطلب تحليل دقيق للنصوص القانونية والتشريعات المعمول بها.

من جهة أخرى، في مجال القضايا الجنائية، يمكن أن تواجه التحديات المحتملة في تحليل القضايا تحديد الدليل القانوني وصحته، حيث يجب على المدعي العام أو المحامي الدفاعي تقديم أدلة قوية وموثوقة لدعم موقفهم في المحكمة. كما قد تُعتبر التحديات المتعلقة بتأثير الأدلة الجديدة أو التحقيقات الأخرى على مجريات القضية من العوامل التي تؤثر على تطور القضية، حيث يمكن أن تؤدي ظهور أدلة جديدة أو تطورات في التحقيقات إلى تغييرات في الدفاع أو الاتهام. وبالتالي، يجب تحليل هذه التحديات بعناية لضمان تقديم الحجج والمواقف القانونية المناسبة في المحكمة وفيما يتعلق بقضايا حقوق

الأســرة، تُظهر التحديات المحتملة تحديد حقوق الحضــانة والعناية بالأطفال والتوزيع العادل للممتلكات بين الأزواج المطلقين. على سبيل المثال، قد تواجه المحكمة تحديات في تقدير ما هي الظروف الأفضل لصالح الأطفال بعد الطلاق، وهو ما يتطلب دراسة شاملة للعوامل المتعلقة برعاية الأطفال وتطورهم. كما قد تعاني المحكمة من التحديات في تقدير قيمة وتوزيع الأصــول والممتلكات بين الأزواج المطلقين بشــكل عادل ومتســاوٍ، وهو ما يتطلب دراســة دقيقة أصــول والتزامات كل من الأطراف. باختصــار، يُظهر التحليل العميق للقضــايا القانونية الرئيســية والتحديات المحتملة العوامل المعقدة والمتنوعة التي يجب مراعاتها عند مراجعة القرارات القضــائية وتطبيق القانون، ويســلط الضــوء على الحاجة إلى تحليل دقيق ومعمق للقضايا لضمان تحقيق العدالة وتطبيق القانون بكفاءة ومصداقية.

المبحث الرابع: الدراسات القانونية السابقة:

المطلب الأول: استعراض الأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الاستئناف.

اســتعراض الأبحاث والدراســات الســابقة المتعلقة بموضــوع الاســتئناف يُعتبر جزءًا أســاســيًا في عملية البحث العلمي، حيث يســهم في فهم الســياق العلمي للموضــوع وتوجيه البحث نحو الاتجاهات الأكثر إثراءً. يتطلب هذا الاســتعراض قراءة وتحليل الأبحاث والدراسات التي أجريت سابقًا في مجال الاستئناف.

يبدأ الباحثون عادة بتحديد المصادر المناسبة للاستعراض، والتي قد تشمل المقالات العلمية المنشــورة في المجلات الأكاديمية المرموقة، والكتب ذات الصــلة، والتقارير الفنية

الصـــادرة عن الجهات المختصـــة. ثم يقوم الباحثون بقراءة وتحليل هذه الأبحاث بعناية، بهدف فهم النتائج والمناقشات السابقة والتعرف على الأساليب المستخدمة فيها.[١]

يتمثل هدف اســتعراض الأبحاث والدراســات الســابقة في تحليل الأدلة المتاحة واستخلاص الأفكار والملاحظات الرئيسية التي يمكن أن تساعد في توجيه البحث الحالي. ويشـمل ذلك تحديد النقاط القوية والضـعف في الأبحاث السـابقة، وتحليل النتائج بشـكل موضوعي، وتقييم مدى تطبيقها على سياق البحث الحالي.[٢]

بعد تحليل الأبحاث والدراسات السابقة، يقوم الباحثون بتلخيص النتائج والمعلومات الهامة بشـكل منظم ومفيد، مما يسـاعد في توجيه مسـار البحث الحالي وتحديد التحديات والفجوات التي تحتاج إلى المزيد من الدراسة والبحث.[٣]

باختصار، يعتبر استعراض الأبحاث والدراسات السابقة حجر الزاوية في عملية البحث العلمي حول موضـوع الاسـتئناف، حيث يسـاعد الباحثين في فهم السـياق العلمي وتوجيه البحث نحو الاتجاهات الأكثر إثراءً وتحديد الفجوات التي تحتاج إلى مزيد من الدراســة والبحث.

المطلب الثاني: تحليل الأفكار والرؤى القانونية الســابقة لتحديد الاتجاهات والمساهمات الحالية.

تحليل الأفكار والرؤى القانونية السابقة يعد جزءًا أساسيًا من العمل القانوني الشامل، حيث يساعد في فهم السياق التاريخي والثقافي والقانوني الذي شكل القوانين والقرارات في

---

(١) جمعة، محمد، الطعن في الأحكام الجنائية والعسكرية، الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع، ص٢٢٠.

(٢) عمر، نبيل، النظرية العامة للطعن بالنقص، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٨٠، م، ص٢٥١

(٣) عابدين، محمد، الوسيط في طرف الطعن على الأحكام، مرجع سابق، ص.١٦

الماضي. من خلال دراسة الأفكار والرؤى السابقة، نستطيع تحديد الاتجاهات القانونية الحالية والتنبؤ بالمسارات المستقبلية التي قد يسلكها التطور القانوني.

على سبيل المثال، عند دراسة تاريخ التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان، نجد أن التطورات الاجتماعية والثقافية والسياسية لها تأثير كبير على صياغة القوانين وتفسيرها. فهم كيفية تفاعل القانون مع مظاهر الحياة الاجتماعية والتطورات التكنولوجية يسهم في تطوير القانون بشكل أكثر فاعلية وعدالة. علاوة على ذلك، يمكن للقرارات القضائية السابقة أن تكون مرشدًا قيمًا للقضايا القانونية الحالية،

حيث توفر لنا الاتجاهات والمبادئ التي اتبعتها المحاكم في قضايا مماثلة سابقة. ومن خلال تحليل هذه القرارات، يمكننا استخدام الحكمة القانونية المكتسبة للمساهمة في تطوير القانون وتعزيز العدالة الاجتماعية. وبالتالي، يظهر أهمية تحليل الأفكار والرؤى القانونية السابقة في تعزيز فهمنا للقانون وتحديد الخطوات اللازمة لتحقيق التطور القانوني وتحقيق العدالة في المجتمع.

على سبيل المثال، في عام ١٩٥٤، أصدرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة قرارها في قضية "براون ضد لويسفيل لوسبورت سكول ديستريكت"، الذي كان يتعلق بفصل الطلاب في المدارس العامة بناءً على العرق. استندت المحكمة في هذا القرار إلى المبادئ الدستورية للمساواة والحقوق الفردية. وفي المجال الدولي، يمكن النظر إلى قرارات الجنائية الدولية مثل قضية "نورمبرج" بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أسهمت هذه القضية في وضع معايير للجرائم ضد الإنسانية وتعزيز مبادئ العدالة الدولية. [١]

١ العسقلين، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ج،١٣ ص.١٤٨

المطلب الخامس: النتائج والتوصيات.

المطلب الأول: تلخيص النتائج الرئيسية للبحث.

البحث يسلط الضوء على أهمية الاستئناف كآلية قانونية أساسية في نظام العدالة، حيث تمثل وسيلة حماية حقوق الأفراد وضمان تطبيق القانون بشكل صحيح. تبين النتائج أن الاستئناف يُعَد آلية قانونية رئيسية لإعادة النظر في القرارات القضائية السابقة، ويُعتبر فرصة لتصحيح أية أخطاء قانونية أو تحقيق العدالة في القضايا.

يُظهر البحث أن لوائح الاستئناف تلعب دوراً حيوياً في تنظيم الإجراءات القانونية المتعلقة بتقديم الاستئنافات، بما في ذلك تحديد الشروط والمتطلبات اللازمة لتقديم الاستئناف بشكل صحيح وقبوله، وكذلك تحديد الجهة المختصة بالنظر في الاستئنافات وإجراءات النظر فيها. تعمل هذه اللوائح على توجيه الأطراف وضمان نظام قضائي عادل وفعال.

بالإضافة إلى ذلك، يعزز البحث أهمية فهم مواد اللوائح المتعلقة بالاستئناف والالتزام بها لضمان نجاح عملية الاستئناف والمراجعة القضائية بشكل فعال. فهم دقيق لهذه المواد يساعد في تحديد الخطوات اللازمة لتقديم الاستئناف بنجاح والمراجعة القضائية الفعالة للقرارات السابقة، مما يسهم في تحقيق العدالة وضمان حماية حقوق الأفراد والمؤسسات.

ومن خلال التحليل الشامل إجراءات الاستئناف، يُبيّن البحث إن تقديم استئناف ناجح يتطلب مراعاة الخطوات والمتطلبات القانونية المنصوص عليها، بما في ذلك الوثائق المطلوبة والمدة الزمنية المحددة لتقديم الاستئناف والإجراءات اللازمة لتقديمه بشكل صحيح وفعال. يعد الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها خطوة أساسية لضمان نجاح الاستئناف وتحقيق العدالة في النظام القانوني[1].

---

(١) هاشم، محمد، محمود، إجراءات التقاضي والتنفيذ، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٦هـ، ص. ص. ٢٠٩,٢١٠

وأيضا البحث يسلط الضوء على أهمية عملية الاستئناف كأداة أساسية لتحقيق العدالة في النظام القانوني، حيث يتناول بشيء من التفصيل الخطوات والمتطلبات التي يجب اتباعها عند تقديم استئناف. يشير البحث إلى أنه ينبغي لوثيقة الاستئناف أن تتضمن شرحًا وافيًا للأسباب التي دفعت المتقدم لتقديمها، وذلك بتوثيق دقيق واستشهاد بالقوانين والحكايات القضائية المناسبة.

بعد ذلك، يجب على المتقدم تقديم الحجج والدلائل القانونية التي تدعم الأسباب المذكورة في وثيقة الاستئناف بشكل مقنع، وتحديد النتيجة المرجوة من الاستئناف بوضوح، سواء كانت إلغاء القرار السابق، أو إعادة المحاكمة، أو تعديل الحكم.

وتتنوع القضايا القانونية المتعلقة بالاستئناف بشكل واسع، حيث يمكن أن تشمل القضايا المدنية، الجنائية، وحقوق الأسرة. وفي كل قضية، يتعين على المتقدم إجراء تحليل دقيق للقضية وتحديد التحديات المحتملة والتي يتعين التعامل معها بشكل مناسب لضمان نجاح الاستئناف وتحقيق العدالة في النظام القانوني.

بشكل عام، فإن فهم عميق لعملية الاستئناف والالتزام بالإجراءات والمتطلبات القانونية يعتبر أمراً حيوياً للمتقدم لتحقيق نجاح الاستئناف وتحقيق العدالة في النظام القانوني.

واخيراً تتنوع القضايا المتعلقة بالاستئناف بما في ذلك القضايا المدنية، والجنائية، وحقوق الأسرة. في كل قضية، يتعين على المتقدم إجراء تحليل دقيق للقضية وتحديد التحديات المحتملة والتي يتعين التعامل معها بشكل مناسب لضمان نجاح الاستئناف وتحقيق العدالة.

على سبيل المثال، فيما يتعلق بالقضايا المدنية، يمكن أن تشمل التحديات تقدير الأضرار والتعويضات المناسبة، وتطبيق العقود وفقًا للقوانين المحلية والدولية، وتحديد

المسـؤولية القانونية. أما في القضـايا الجنائية، فيمكن أن تتضـمن التحديات تحديد الدليل القانوني وصحته، وتأثير الأدلة الجديدة أو التحقيقات الأخرى على مجريات القضية.[١]

وفيما يتعلق بقضايا حقوق الأسرة، تُظهر التحديات المحتملة تحديد حقوق الحضانة والعناية بالأطفال والتوزيع العادل للممتلكات بين الأزواج المطلقين. يمكن أن تواجه المحكمة تحديات في تقدير الظروف الأفضل لصالح الأطفال بعد الطلاق، وفي تقدير قيمة وتوزيع الأصول والممتلكات بشكل عادل ومتساوٍ بين الأزواج المطلقين.[٢]

المطلب الثاني: تقديم التوصيات للتحسينات المستقبلية أو المزيد من البحوث.

في ظل نظام العدالة، يعتبر الاستئناف واحدًا من أهم الآليات القانونية التي تسهم في ضمان تطبيق العدالة وتقديم الحماية لحقوق الأفراد. يُعتبر الاستئناف فرصة لإعادة النظر في القرارات القضائية السابقة، مما يتيح فرصة لتصحيح الأخطاء القانونية وضمان تحقيق العدالة. في هذا البحث، سنقوم بتحليل أهمية الاستئناف كآلية قانونية أساسية في النظام القانوني ونستكشف دور لوائح الاستئناف في تنظيم الإجراءات القانونية. سنقدم أمثلة واقعية توضح أهمية وفعالية هذه الآلية في حماية حقوق الأفراد.

في الحالات الجنائية، يمكن للمتهمين استخدام الاستئناف كوسيلة لإعادة النظر في الحكم الصادر ضدهم. على سبيل المثال، قد يقوم متهم بالطعن في حكم بالسجن بناءً على أدلة غير كافية أو إجراءات قانونية غير صحيحة. في هذه الحالة، يمكن للمتهم تقديم استئناف يستند إلى أدلة جديدة أو تحليل قانوني مختلف.

---

(١) المرصفاوي، حسن صادق، أصول الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص.٩٥١

(٢) عابدين، محمد احمد، طرق الطعن في الأحكام المدنية الجنائية، مرجع سابق، ص.٥٨

على الصعيد المدني، يمكن للأفراد والشركات استخدام الاستئناف لتصحيح أخطاء المحكمة السابقة. على سبيل المثال، إذا قامت محكمة بإصدار قرار بخصوص قضية مالية وتبين لاحقًا وجود أدلة جديدة تؤثر على القرار، فيمكن للطرف المتضرر تقديم استئناف وإعادة النظر في الحكم. لوائح الاستئناف تلعب دوراً حيوياً في تنظيم الإجراءات القانونية المتعلقة الاستئنافات. على سبيل المثال، في القضايا الجنائية، تحدد لوائح الاستئناف الشروط اللازمة لتقديم الاستئناف بشكل صحيح، مثل المهلة الزمنية لتقديم الاستئناف والوثائق المطلوبة.

في النطاق المدني، تحدد لوائح الاستئناف الإجراءات التي يجب اتخاذها لتقديم الا ستئناف بشكل صحيح، بما في ذلك الإجراءات القانونية والوثائق المطلوبة. على سبيل المثال، قد تتطلب بعض اللوائح تقديم تقرير قانوني مفصل يوضح أسباب الاستئناف والأدلة الداعمة له

فهم مواد اللوائح ضروري لنجاح عملية الا ستئناف والمراجعة القضائية بشكل فعال. على سبيل المثال، في قضايا العقود، يمكن للفهم الدقيق لمتطلبات الاستئناف المدني توجيه الأفراد في تقديم الاستئناف بشكل صحيح.

من خلال مثال آخر، في قضايا الإعانة الاجتماعية، قد تكون هناك متطلبات محددة لتقديم الاستئناف بشكل صحيح، مثل تقديم الوثائق الداعمة للطلب.

تقدم الأمثلة القانونية الواقعية تفاصيل حول كيفية تطبيق الاستئناف في الحالات القانونية المختلفة. على سبيل المثال، في حالة عدم الاتفاق فيما بين الزوجين بشأن حضانة الأطفال، يمكن لأحد الأطراف تقديم استئناف لإعادة النظر في القضية.

وفي سياق مختلف، في حالة تقديم طلب للحصول على تأشيرة إقامة ورفضه من قبل السلطات المختصة، يمكن للشخص المعني تقديم استئناف إعادة النظر في القرار، مع تقديم وثائق إضافية تدعم طلبه.

علاوة على ذلك، في قضايا العمالة والقانون العمالي، يمكن للعامل تقديم ا ستئناف إذا كان يعتقد أنه تعرض لظلم أو إجراء غير قانوني من قبل صـاحب العمل، ويكون لديه الحق في طلب مراجعة القرار من قبل الجهات المختصة.

بناءً على الأمثلة والتحليل المقدمة في هذا البحث، يتضـح أن الاسـتئناف ليس مجرد إجراء قانوني، بل هو آلية أسـاسـية تضـمن حماية حقوق الأفراد وتحقيق العدالة في النظام القانوني. تلعب لوائح الاستئناف دوراً حيوياً في توجيه الأطراف وضـمان سـير الإجراءات القانونية بشكل صحيح.

ينبغي على الأفراد والمؤسسات القانونية فهم متطلبات الاستئناف والالتزام بها لضمان نجاح عملية الاسـتئناف وتحقيق العدالة. ويجب أن يكون التحليل الشـامل لإجراءات الاستئناف جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية الدفاع القانوني أو الطعن في القرارات القضائية.

في الختام، فإن فهم دور الاسـتئناف ولوائحه يسـاعد على تعزيز الثقة في النظام القانوني وتحقيق العدالة بشكل فعال في المجتمع.

المطلب السادس: المراجع المستخدمة في هذا البحث.

١. الاسـتئناف في القانون السـعودي: دراسـة تطبيقية للدكتور عبدالله السـحيم – يتناول هذا الكتاب عملية الاستئناف في النظام القانوني السعودي من خلال دراسة تطبيقية وتحليل للأسس والمبادئ التي تحكمها.

٢. *"بحث أصـول الطعن بطريق الإسـتئناف للشـيخ شـاكر بن علي الشـهري عضـو هيئة التحقيق والإدعاء العام ويتحدث هذا البحث الشـامل عن كامل طرق الطعن بطريق الاستئناف لدى المحاكم السعودية.

٣. *الموقع الرسمي لوزارة العدل السعودية*: يوفر الموقع معلومات حول النظام القانوني في المملكة العربية السعودية والتشريعات السارية والإجراءات القانونية المتعلقة بالاستئناف والتقاضي.

https://www.moj.gov.sa/ar/search/pages/results.aspx?#k=%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A6%D9%86%D8%A7%D9%81%20path:http://moj.gov.sa/Lists/eservicesListNew/

العدل والقضاء والمحاكم في المملكة العربية السعودية:

https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/judiciary

النقض (كطريق طعن غير عادي)

إعداد الطالبات:

روان عبدالعزيز آل لحيان – هنا محمد قصاب

إشراف

الدكتورة/ إلهام صالح

كلية القانون – جامعة الأمير سلطان

السعودية / ٢٠٢٤-١٤٤٥

الملخص:

وجدت الباحثات أن الطعن بالنقض يستهدف مواجهة قرارات قضائية صادرة بصفة نهائية عن جهة قضائية معينة، حيث أن المشرع لم يرتض أن تكون القرارات الصادرة عن المحاكم أن يشوبها النقص دون أن تكون هناك وسيلة لمعالجتها، و بالمقابل وجدت الباحثات أن المشرع و ضع شروط و ضوابط لطريقة الطعن بالنقض حتى لا يتم إستخدامه في غير موضعه و يتعطل نتيجة لذلك المصالح العامة للناس ومسيرة السلك القضائي. في هذا البحث قد تناولت الباحثات عن النقض و أسبابه، و النطاق القانوني للنقض والآثار المترتبة عليه.

الكلمات المفتاحية: النقض، طعن غير عادي، الطعن في الأحكام، المحكمة العليا.

Abstract.

The researchers found that the cassation appeal aims to challenge judicial decisions issued definitively by a certain judicial authority, as the legislator did not accept that the decisions issued by the courts are flawed without having a way to fix them. On the other hand, the researchers found that the legislator set conditions and controls for the method of appeal for cassation so that it is not misused and disrupts the general interests of the people and the march of the judiciary.

In this research, researchers have dealt with cassation and its causes, as well as the legal scope of the veto and its implications.

Keywords: Cassation, Extraordinary Appeal, Supreme Court.

المقدمة:

تُعّد وظيفة القضاء من أهم وأصعب الوظائف في الدولة وبها يرتكز إستقرار المجتمعات ويتم إعطاء كُل ذي حق حقه، ولكن كون القضـــاء عمل بشـــري قد يعتريه الخطأ والنســـيان نتيجة النقص الطبيعي لدى كل إنســـان؛ الأمر الذي قد يترتب عليه ضـــياع الحقوق ومخالفة العدل الذي أمرت به الشـــريعة الإســـلامية ليكفل للناس حياة طيبة كريمة، يســـودها الحق والعدل والســـلام، فلربما يحكم القاضـــي بما يخالف العدل والحق، كان لا بد من إيجاد وسيلة لاسترجاع الحقوق إلى أصحابها، ونقض الحكم المخالف للحق ليتحقق العدل.

إن الطعن بالنقض هو أحد الطرق والو سائل التي و ضعها القانون في صالح المتقا ضين لتمكينهم من إعادة النظر في الأحكام والقرارات الصـــادرة ضـــدهم فالقصـــد منه هو منح

الضـــمانات الكافية للخصـــوم لحمايتهم عن طريق نقض الأحكام الغير صـــحيحة والتي خالفت القانون أو لم تطبقه بصورة سليمة.

مشكلة الدراسة:

- مشـــكلة البحث تتشـــكل في الســـؤال الآتي: ما هي طبيعة الأحكام التي يمكن الطعن عليها بطريقة النقض؟

ويتفرع منها الأسئلة التالية:

- من له الحق بالطعن؟
- ما هي الآثار المترتبة على هذا الطعن؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في كون التقاضـــي بحاجة إلى التمييز والدقة نظرًا لتنوع الإجراءات الشكلية الواجب الالتزام بها واتباعها، ومن أجل تحقيق سبل العدالة والإنصاف وحتى نضمن هذا الحق نشأت المحكمة العليا والذي يقتضي دورها في مراقبة تلك الأحكام وضـــمان تحقيق العدالة ومنع الظلم الذي يمكن أن يحصـــل للأفراد. بالإ ضافة إلى شيوع الاختلاط بين الطعن بالنقض و الطعن بالمعار ضة والا ستئناف والذي تُعتبر طرق طعن عادية وتأتي أولًا قبل النقض.

الدراسات السابقة:

بعد التتبع والبحث وجدنا دراســـة بعنوان النقض الاســـتثنائي(وظيفة محكمة النقض كمحكمة تنازع أحكام مدنية لمخالفة الحجية) للدكتور خيري عبدالفتاح الســـيد البتانوني وفيها تناولت مشـــكلة وهي تناقض أو تعارض أو تنافر الأحكام القضـــائية القطعية يخالف الحجية ، فمن وجهة نظر الدكتور أنه إذا كان الحكم القضائي عنوان الحقيقة والصحة، فأي

حقيقة وصحة هذه التي قد تتعدد بتعدد الأحكام المتناقضة أو المتعارضة أو المتنافرة، وأي منها سيقدم للتنفيذ الجبري؟ وبأي منطق يقبل هذا، وأي العدالتين نستند إليها في حياتنا؟ العدالة تأبى ذلك وتوجب حل المشكلة برفع التناقض أو التعارض أو التنافر بين الأحكام بآليات قانونية مثل النقض الاستثنائي، كما تحدثت الدراسة عن فلسفة وجود محكمة عليا على قمة الهرم القضائي، وعن فكرة الطعن بالنقض وطبيعته. **(البتاتوني، ٢٠١٩).** كما وجدنا دراسة أخرى بعنوان (الاختصاص القضائي لمحكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا) للدكتور سامي امام بديوي حيث يرى أن الحكم القضائي هو عنوان الحقيقة، ولا يجوز المجادلة فيه -إلا عن- طريق الطعن المقرر قانونًا، ويهدف الطعن بالنقض إلى ضمان احترام القوانين واللوائح بواسطة المحاكم، حيث يعد نظامًا سياسيًا يحقق مصلحة إجتماعية.

ذكرت الدراسة الاختصاص القضائي لمحكمة النقض وعرّف محكمة النقض بأنها محكمة قضائية عليا تمثل قمة النظام القضائي في كل من فرنسا ومصر، وتحتل هذه المحكمة مكانة رفيعة منذ إنشائها، بالنظر إلى ذاتية الوظيفة التي تقوم بها في النظام القضائي حيث تختص بمراقبة صحة تطبيق القانون وتفسيره، والعمل على توحيد قواعد التفسير القضائي للقانون، وذلك من خلال رقابتها لمحاكم الموضوع في تطبيقها لأحكامه الموضوعية والإجرائية وإن التزمت في الوقت ذاته بالوقائع الموضوعية. كما تحدثت الدراسة عن وظيفة محاكم النقض وأن الأصل العام في محكمة النقض أنها محكمة قانون، تختص بنظر الطعون بالنقض في الأحكام، وينحصر عملها في مراقبة مدى صحة تطبيق القانون عليها ومدى سلامة الإجراءات التي مارستها المحكمة، لا شأن لها بتحقيق وقائع الدعوى ومع ذلك خوّل المشرع محكمة النقض استثناء النظر في الموضوع إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحال إليها القضية. **(بديوي، ٢٠٢٠)**

المبحث الأول
(النقض وأسبابه)

المطلب الأول: التعريف للنقض:

يعنى نقض الحكم من المحكمة العليا أي نقض الحكم الصادر عن المحكمة في حال تحقق أي من اسباب النقض امام المحكمة العليا والواردة في المادة ١٩٣ من نظام المرافعات الشرعية التي ذكرت على سبيل الحصر. حيث يتم إعادة هذا الحكم بعد نقضه إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه من أجل أن تحكم به دائرة غير التي حكم به سابقًا.

كما أن الطعن بالنقض أمام هذه المحكمة يعتبر إحدى الطرق غير العادية للطعن، فالمحكمة العليا لا تعتبر محكمة فصل الخصومة حسب الأصل، وإنما جهة للشكوى ضد المحاكم التي أصدرت أحكامًا مطعون فيها. تكمن مسؤوليتها في محاكمة الحكم الصادر من حيث صحة تطبيق القواعد النظامية والشرعية وكل ما يتعلق بتأويلها وأيضا من حيث مراقبة إجراءات المحاكمة. (الدوسري، ٢٠٢٣).

الفرع الأول:

- أسباب النقض أمام المحكمة العليا:

الطعن أمام المحكمة العليا هو عبارة عن اعتراض على حكم صادر عن إحدى المحاكم من أجل إبطاله في حال كان هناك سببًا من اسباب النقض امام المحكمة العليا والموجبة لذلك حسب النظام. حيث أن الطعن بالنقض أمام هذه المحكمة يعتبر إحدى الطرق غير العادية للطعن.

فالمحكمة العليا لا تعتبر محكمة فصل الخصومة حسب الأصل، وإنما جهة للشكوى ضد المحاكم التي أصدرت أحكاماً مطعون فيها. مسؤوليتها هي محاكمة الحكم الصادر من حيث صحة تطبيق القواعد النظامية والشرعية وكل ما يتعلق بتأويلها وأيضا من حيث مراقبة إجراءات المحاكمة.

لكن المحكمة العليا لا تتدخل في تقدير الأدلة أو تصوير الوقائع، لكن هناك استثناء عن هذا الأصل وهو مباشرة المحكمة العليا عملها على اعتبارها محكمة موضوع في بعض القضايا مثل قضايا الحدود مثل القطع أو الرجم أو القتل أو القصاص في النفس أو في ما دونه.

وبالتالي فإن المحكمة الإدارية العليا تنظر في قضايا الحدود من حيث الوقائع و وفق القواعد المتبعة في المملكة. وبالتالي يكون هنا التقاضي على ثلاث درجات وليس على درجتين. (الدوسري، ٢٠٢٣).

الفرع الثاني:

هناك ٤ أسباب للنقض أمام المحكمة العليا وفق ما حدده نظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية. حيث تتعلق هذه الأسباب بعيوب يمكن الطعن بالاستناد عليها في أحكام محاكم الاستئناف. فما هي اسباب النقض امام المحكمة العليا؟

السبب الأول عند مخالفة الأحكام الشرعية وكل ما يصدر عن ولي الأمر من أنظمة لا تكون متعارضة معها.

السبب الثاني هو صدور حكم من محكمة لا تكون مشكلة تشكيلاً صحيحاً حسب ما أتى به النظام.

السبب الثالث هو صدور حكم من دائرة أو محكمة غير مختصة.

السبب الرابع هو الخطأ بتكييف الواقعة أو الخطأ في و صفها بحيث يتم و صفها و صف غير سليم.

وقد وردت هذه ا سباب النقض امام المحكمة العليا على سبيل الحصر في المادة ١٩٣ من نظام المرافعات الشـرعية، وبالتالي فلا يمكن الطعن بالنقض إلى بناء على أحد هذه الأسـباب الأربعة؛ لكن يسـتطيع مُقدم الطعن أن يبني طعنه على أكثر من سـبب من تلك الأسباب. (الدوسري، ٢٠٢٣).

المبحث الثاني
(النطاق القانوني للنقض وشروطه)

المطلب الأول:

(١) القاعدة في نطاق الطعن بالنقض:

القاعدة أن أن نطاق الطعن بالنقض يتحدد بالخصومة التي كانت مطروحة على محكمة الموضـوع، وذلك لأن وظيفة محكمة النقض النظر في الطعون التي ترفع إليها في الأسـباب التي بينها القانون في نص المادة ٣٥٨ من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وبهذا يتضـح لنا أن محكمة النقض عند قيامها بوظيفتها فإنها تحقق غرضًـا أسـاسـيًا وهو تقويم ما يقع في الأحكام من اختلاف في تطبيق القانون وتقرير وإرساء المبادئ والقواعد القانونية الصحيحة في المسـائل القانونية محل خلاف من خلال مخاصـمة الحكم النهائي الذي صـدر فيها ومنه نسـتنتج أن نطاق الطعن بالنقض لا يمكن أن يتسـع لغير الخصـوم. (كباسـي وسـريدي، ٢٠١٧، ص١٠)

(١) (كباسي وسريدي، ٢٠١٧. الطعن بالنقض في قانون الإجراءات المدنية والإدارية)

الفرع الأول:

- **أشخاص دعوى النقض:**

نصـــت المادة ٣٥٢ من قانون الإجراءات المدنية والإدارية لا يُقبل الطعن بالنقض إلا إذا قدم من أحد الخصوم أو ذوي الحقوق.

غير أنه إذا علم النائب العام لدى المحكمة العليا بصـــدور حكم أو قرار في آخر درجة من محكمة أو مجلس قضائي، وكان هذا الحكم أو قرارًا مخالفًا للقانون ولم يطعن فيه أحد من الخصـوم بالنقض في الأجل، فله أن يعرض الأمر بعريضـة بسـيطة على المحكمة العليا. (كباسي وسريدي، ٢٠١٧، ص٢٧).

الفرع الثاني:

- **أطراف دعوى الطعن بالنقض:**

يشـــترط في الطاعن أن يكون طرفًا في الدعوى التي صـــدر فيها الحكم أو القرار المراد الطعن فيه عن طريق النقض أمام المحكمة العليا سـواءً كان مدعى أو مدعى عليه، مسـتأنف أو مســتأنف عليه، مدخل أو متدخل في الخصـــام أو معترض أو ذوي حقوق إذا كانت الخصومة قابلة للإنتقال.

فإذا لم يكن طرفًا في الدعوى فلا يجوز له القيام بالطعن في أي حكم أو قرار حتى وإن كان الحكم أو القرار قد مسّ بحقه.

في هذه الحالة له أن يسلك الطرق المقررة قانونًا كاعتراض الغير الخارج عن الخصومة، وبهـذا يتضـــح لنـا أن الطعن بـالنقض لا يقبـل إلا إذا كـان الطـاعن طرفًـا في الخصـــومـة. كما يجوز للورثة وللخلف العام الطعن بالنقض في الحكم الذي كان فيه مورثهم طرفًا، وذلك لأن القانون نص صـــراحةً على إمكانية ذوي الحقوق المباشـــرة الطعن بالنقض في الحكم أو القرار الذي صدر ومورثهم طرفًا فيه، ففي هذه الحالة فالورثة لم يكونوا أطرافًا في

الحكم أو القرار المراد الطعن فيه ومع ذلك أجاز القانون الطعن فيه بأسمائهم، مع أنه كان يعمل بهذا الإجراء قبل صدور قانون الإجراءات المدنية والإدارية غير أنه تم التنصيص على هذا الحق صراحة. (كباسي وسريدي، ٢٠١٧، ص٢٧).

وأتفق مع ذلك المشرع السعودي في نظام المرافعات الشرعية والذي نصت فيه المادة الثمانون بعد المائة على أنه "يقف سريان مدة الاعتراض بموت المعترض، أو بفقد أهليته للتقا ضي، أو بزوال صفة من كان يبا شر الخصومة عنه. ويستمر الوقف حتى إبلاغ الحكم إلى الورثة أو من يمثلهم أو يزول العارض". (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ٢٠١٣).

أولًا: توفر شرط المصلحة .

" لا دعوى بدون مصلحة" هي قاعدة تقليدية تواتر العمل بها على الساحة القضائية في مختلف الأنظمة، أو كما يقال أن المصلحة هي أساس الدعوى وحيث تنتفي المصلحة فلا دعوى، إذ تنص المادة ١٣ من قانون الإجراءات المدنية والإدارية بأنه: " لا يجوز لأي شخص التقاضي، ما لم تكن له صفة وله مصلحة قائمة أو محتملة يقرها القانون".

ثانيًا: توفر شرط الصفة

تعرف الصفة في الدعوى القضائية بأنها سلطة أو ولاية الشخص في مباشرة الدعوى القضائية ولا يقتصر اشتراطها على المدعي فقط، بل تمتد إلى كل أطراف الخصومة.

ثالثًا: توفر شرط الأهلية

يشترط لصحة العمل الإجرائي أن يتحقق وجود الشخص من الناحية القانونية وأن يكون قادرًا على مباشرة الأعمال أمام القضاء، وبهذا فإن شرط الأهلية في التقاضي لا يقتصر على الطعن بالنقض بل هو شرط عام تخضع له الدعوى القضائية ولا يقتصر فيه على طرف

---

(١) (كباسي وسريدي، ٢٠١٧. الطعن بالنقض في قانون الإجراءات المدنية والإدارية). (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ٢٠١٣)

واحد دون الآخر، ومن المعلوم كذلك أن الأهلية تستوجب توافر عنصرين اثنين في المتقاضي، وهما أهلية الإنتفاع وأهلية التصرف.

١- أهلية الانتفاع

يجب أن يتمتع الطاعن بالوجود القانوني، وينطبق هذا الشرط على الشخص الطبيعي والشخص المعنوي في آن واحد. وعليه، فالطعن الذي يرفع بإسم شخص متوفى دون أن يكون من أحد الورثة أو من يمثلهم يكون غير مقبول، غير أن قرار المحكمة العليا الصادر بإسم شخص متوفى ودون علم المحكمة العليا يحدث آثاره القانونية.

٢- أهلية التصرف

يتمتع بأهلية التصرف حسب المادة ٤٠ من القانون المدني، الشخص بلغ سن الرشد، إذا كان يتمتع بكل قواه العقلية ولم يحجز عليه. (كباسي وسريدي، ٢٠١٧، ص٣٤).

المطلب الثاني:عدم قبول وسائل دفاع جديدة في خصومة النقض:

الأصل أنه لا تقبل أوجه جديدة للطعن بالنقض بإستثناء الأوجه القانونية المحضة أو تلك الناتجة عن الحكم أو القرار المطعون فيه وهذا ما نصت عليه المادة ٣٥٩ من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

وهذا ما قضت به المحكمة العليا حينما اعتبرت أنه يجوز إبداء وسيلة قانونية أو وسيلة مستوحاة من الحكم أو القرار المطعون فيه، إضافةً إلى الوسائل المتعلقة بالنظام العام. (كباسي وسريدي، ٢٠١٧، ص١١).

الفرع الأول:

١- الوسائل المستوحاة من الحكم أو القرار المطعون فيه:

هذه الوسائل لم يتمسك بها أمام الجهة القضائية التي أصدرت الحكم أو القرار المطعون فيه، بل ظهرت في هذا الأخير بعد إصداره، كما يمكن التمسك بها أمامها،

باعتبارها لم تظهر إلا في صـياغة هذا القرار أو هذا الحكم وهي مرتبطة أسـاسًـا بالخطأ المرتكب في بنائه وتحريره.

حيث ورد في قرار عن الوجه الأول المأخوذ من مخافة قاعدة جوهرية في الإجراءات: "حيث ينبغي على الحكم المطعون فيه أن الجلسة قد انعقدت دون حضور المساعدين مما يجعل الحكم مخالفًا لنص المادة ٠٨ من القانون ٠٤/ ٩٠ الصادر في ٩٠/ ٠٢/ ٠٦ ومن ثم معرض للنقض" فيتبين من هـذا القرار اعتمـاد الأطراف عنـد تـأسـيس طعنهم بـالنقض والمحكمة العليا عند نقض القرار المعروض عليها على أسباب مستخلصة من القرار نفسه. (كباسي وسريدي، ٢٠١٧،ص ١٢)

الفرع الثاني:

٢- الوسائل المتعلقة بالنظام العام:

يجوز كذلك التمسـك لأول مرة أمام المحكمة العليا بالأوجه أو الوسـائل التي تمس النظام العام والتي كان على القاضـي أن يقررها من تلقاء نفسـه، كالوجه المأخوذ من عدم الاختصـاص، أو من تجاوز السـلطة، ويجوز للمحكمة العليا من تلقاء نفسـها اثارة الوسـيلة من النظام العام، ولكن هذه الأخيرة لا تسـتعملها السـلطة إلا إذا تعلق الأمر بمسـاس خطير للفصـل بين السـلطات أو للنظام القضـائي، أو للأشـكال المقررة لصـحة الأحكام. ولا يمكن طبعًا تعداد كل الوسائل التي تعتبر من النظام العام، ويعتبر القضاء من النظام العام الأوجه المأخوذة من مبدأ الفصـل بين السـلطات ومن عدم الاختصـاص، ومن تجاوز السلطة، ومن انقضاء ميعاد الاستئناف، وتلك المتعلقة بتشكيل الجهات القضائية. (كباسي وسريدي، ٢٠١٧، ص١٢).

المطلب الثالث: نطاق الطعن من حيث الأحكام

أولًا:

١- تعريف الأحكام:

إن قانون الإجراءات المدنية والإدارية لم يعرف الأحكام القضائية الصادرة عن محاكم القضـــاء العادي واكتفى في المادة ٢٥٥ و ما يليها بالنص على كيفية صـــدور الأحكام والعبارات التي يجب أن يشـــملها الحكم، كما بين قانون الإجراءات المدنية والإدارية في المادة ٢٨٨ وما يليها أنواع الأحكام والأوامر الاستعجالية والأوامر على العرائض. (كباسي وسريدي، ٢٠١٧، ص١٤).

ثانيًا: الشروط العامة للحكم المقبول الطعن فيه بالنقض

-ثمة شروط متنوعة ينبغي توفرها وهي كالتالي:

١- أن يكون الحكم نهائيًا.

٢- أن يكون من الأحكام المنهية للخصومة.

٣- أن يكون حكمًا صادرًا عن آخر درجة.

١- **أن يكون الحكم نهائيًا:** أي يقبل فيه الطعن بالنقض وهو طريق غير عادي مادام هناك طريق عادي للطعن يحتمل معه إلغاء الحكم أو تبديله فلا يقبل حكم قابل للاســتئناف من أي من الخصوم أو أن يكون الحكم قابلًا للطعن بطريقة المعارضة.

٢- **أن يكون من الأحكام المنهية للخصــومة (الفاصــلة في الموضــوع)** الأحكام المنهية للخصـومة والفاصـلة في موضـوع الدعوى تقبل بطبيعتها الطعن بالنقض، إلا أن الحكم قد يكون منهيا للخصــومة رغم أنه لم يفصــل في الدعوى، فيترتب عليه منع السـير فيها ولا يمكن الرجوع إليهـا إلا إذا ألغي هـذا الحكم، ومن ذلـك الحكم بعـدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها، أو بعدم قبولها، أو بعدم قبول الاستئناف شكلًا، وتحديد ما إذا كان الحكم منهيا للخصومة من عدمه يرتبط بجوهره وليس بظاهره.

٣- أن يكون حكمًا صـــادرًا عن آخر درجة: ينبغي أن يكون الحكم صـــادرًا عن محكمة الجنايات الاستئنافية في جناية أو جنحة أو من جهة قضائية استئنافية، أما إذا كان صادرًا من جهة أدنى منها فينبغي أن يطعن فيه بالطرق العادية (الاســتئناف أو المعارضــة). (غوافريه وأولاد، ٢٠٢٢، ص١٧)

المبحث الثالث
(آثار الفصل في الطعن بالنقض)

المطلب الأول: الآثار المترتبة على هذا الطعن:

(١) يطرح مبدأ الأثر غير الموقف للطعن بالنقض في الأحكام المدنية إشكالية الآثار السلبية المترتبة عن احتمال عدم إمكانية إرجاع الحال إلى ما كان عليه في حالة نقض تلك الأحكام و احتمال المســاس بحقوق الغير ، لذلك فإن التفكير في إعادة النظر في حدود تطبيق هذا المبدأ يعد مســألة جديرة بالبحث ، حيث نحاول أن نبحث في مدى عدالة تغليب الأثر غير الموقف للطعن بالنقض على الأثر الموقف، وهل يجب إعادة النظر في تحديد نطاق تطبيق الأثر الموقف للطعن بالنقض عن طريق التوســع فيه. (زرقون، ٢٠١٨، ٤٣٨-٤٥٥)

الفرع الأول:

هل يمكن الطعن في قرار المحكمة العليا: إن مدة الطعن في المحكمة العليا هو ٣٠ يوم، لكن يستثنى من هذه المدة الحكم الذي يصدر بالمسائل المستعجلة فتكون مدة الطعن فيه ١٥ يوم.

---

(١) زرقون، ٢٠١٨. الطعن بالنقض في المواد المدنية بين الأثر غير موقوف والأثر الموقوف). (الدوسري، ٢٠٢٣. أسباب النقض أمام المحاكم العليا).

ويبدأ موعد هذه الاعتراض وفق ما يلي:

الاعتراض على الأحكام الحضورية من وقت تسليم الصورة عن صك الحكم للمحكوم عليه ويوقع على الضبط. أو من التاريخ الذي تم تحديده لتسلم صك الحكم ولم يحضر لاستلامه.

الاعتراض على الأحكام الغيابية أو الأحكام الصادرة تدقيقاً أمام المحكمة العليا، فتبدأ المدة من التاريخ الذي يتم فيه التبليغ للشخص المحكوم عليه أو تبليغ وكيله.

عندما يكون المحكوم عليه موقوف أو في السجن فيجب على الجهة المختصة إحضاره للمحكمة من أجل أن يتسلم صورة عن صك الحكم في فترة محددة لتسلمها، وكذلك إحضاره لتقديم الاعتراض ضمن المدة المحددة.

في حال مضت المدة (٣٠ يوم) ولم يقدم المعترض اعترا ضه خلالها، فيتم رفع الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف في القطع أو الرجم أو القتل أو القصاص إلى المحكمة العليا حتى لو لم يطلب ذلك أحد الخصوم. وذلك فور انتهاء المدة.

سريان مدة الاعتراض تقف عند موت المعترض أو زوال الصفة عمن يباشر الخصومة، أو فقده أهلية التقاضي. ويستمر هذا الوقف إلى أن يتم إبلاغ الحكم لورثته أو من يمثلهم أو زوال العارض.

في حال لم يتم الاعتراض بطلب النقض خلال مدة ٣٠ يوم المذكورة فإن حقه في نقض الحكم يسقط. (الدوسري، ٢٠٢٣).

الفرع الثاني: هل يمكن الطعن في قرار المحكمة العليا؟

إن حجية الأحكام التي تصدر عن المحكمة العليا تكتسب الدرجة القطعية حالتين هما:

في حال كانت الأحكام مما نص النظام على أن تستثنى من الاستئناف مثل الأحكام التي تصدر في الدعاوى اليسيرة، والحكم الذي حصل على قناعة من المحكوم عليه؛ وكذلك الحكم الذي فات فيه موعد الاعتراض عليه بغير الأحكام الجزائية.

الأحكام التي صدقتها محكمة الاستئناف باستثناء الأحكام التي يشترط القانون عرضها على المحكمة العليا، مثل الأحكام الصادرة بالقتل وعلى نحو ذلك. (الدوسري، ٢٠٢٣).

النتائج والتوصيات:

من وجهة نظر الباحثات الشخصية يجوز النقض بالطعن الغير العادي في القضايا التي تحتاج إلى رأي قضائي في المحكمة العليا أي القضايا المعقدة التي قد تحتاج لرأي منجز بحذق، لكن كثرة الطعن بالقضايا قد يؤدي إلى إشغال محاكم القضاء عن قضايا أولى للمحكمة العليا النظر فيها وتحليلها، حيث أننا نوافق رأي سامي امام بديوي من ناحية أن كثرة الطعن قد تؤدي إلي قلة احترام القانون والتقليل من مكانته ويحفز الناس على التهاون به.

المراجع والمصادر العلمية:

١- البتاتوني، خيري. (٢٠١٩). وظيفة محكمة النقض كمحكمة تنازع أحكام مدنية لمخالفة الحجية، وكيل كلية الحقوق جامعة أسوان.

٢- الدوسري، محمد. (٢٠٢٣). اسباب النقض امام المحاكم العليا. المملكة العربية السعودية، تم استرجاعه بتاريخ (٢٠٢٣-١-٣). على رابط: **https://law-md.com.sa/**اسباب-النقض-امام-المحكمة-العليا/

٣- بديوي، حسن. (٢٠٢٠). الإختصاص القضائي لمحكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا، كلية الحقوق بمصر.

٤- غوافرية هند، أولاد ضياف أماني. (٢٠٢٢). الطعن بالنقض في المادة الجزائية، (رسالة ماجستير)، جامعة قالمة، الجزائر.

٥- كباسي ندى، سريدي ليلى. (٢٠١٧). الطعن بالنقض في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، (رسالة ماجستير)، جامعة قالمة، الجزائر.

٦- نورالدين، زرقون. (٢٠١٨). الطعن بالنقض في المواد المدنية بين الأثر غير موقوف والأثر الموقوف. (مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية). المجلد ١١ (العدد٢). ٤٥٥-٤٣٨.

٧- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠١٣). نظام المرافعات الشرعية، تم الدخول على الموقع بتاريخ (٦/ ٠٤/ ٢٠٢٤).

التقاضي الرقمي مقابل التقاضي الحضوري

(مزاياه وانعكاساته على سير عملية التقاضي)

إعداد

ساره فهد العسكر

شهد تركي الحصيني

إشراف

د.إلهام جهاد صالح

كلية القانون – جامعة الأمير سلطان

السعودية / ٢٠٢٤-١٤٤٥

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة التحول إلى القضاء الإلكتروني وأثره على العملية القضائية والعدالة في النظام السعودي. يناقش البحث كيفية استخدام التقنيات الحديثة مثل الإنترنت وأدوات الاتصال الإلكتروني في تحسين إجراءات التقاضي وتعزيز الكفاءة والفعالية في المحاكم. يسلط الضوء على أهمية هذه التقنيات في توفير الوقت والجهد وتحقيق العدالة الفعالة، كما يتناول التحديات التي قد تواجه القضاء الإلكتروني مثل تفاوت الوصول إلى الإنترنت بين الأفراد والمناطق. يقارن البحث بين القضاء التقليدي والإلكتروني من حيث الكفاءة والعدالة، ويقدم توصيات لتطوير النظام القضائي الإلكتروني في السعودية.

الكلمات المفتاحية: القضاء الالكتروني، الوصول الى الانترنت، التقاضي، المحاكم، الفعالية، التحول الرقمي، الترافع.

Revolutionizing Justice: Digital vs. In-Person Litigation

Researchers: Sarah Al-Askar, Shahad Al-Hussaini

Students – Prince Sultan University

Riyadh, Saudi Arabia

221410960@psu.edu.sa 221511378@psu.edu.sa

Abstract.

This study investigates the shift to electronic judiciary and its effects on court processes and justice in the Saudi legal system. The research paper analyses how current technology, including the internet and electronic communication tools, could enhance litigation procedures while also increasing judicial efficiency and effectiveness. Its emphases the value of these technologies in saving time and effort while offering efficient justice. This research also considers the obstacles that digital judiciary may face, such as variations in internet access between persons and areas. The research compares traditional and electronic judiciaries in terms of efficiency and fairness, and it makes suggestions for how Saudi Arabia might improve its digital judicial system

Keywords : Digital Judiciary, Internet Access, Litigation, Courts, Effectiveness, Digital Transformation.

مقدمة:

يمثل التقاضـــي الرقمي آلية حديثة لحل النزاعات القانونية بين الأطراف. تقوم على اســتخدام التقنيات الحديثة للاتصـــال مثل الإنترنت، وأجهزة الحاســبات، والهواتف الذكية، لتســهيل عملية التقاضـــي وتبادل المعلومات القانونية بين القضــاة وأطراف الدعاوى والمتصــلين بها. بينما يُشــير التقاضــي الحضـوري إلى حضـور الأطراف والمحامين إلى المحاكم لحضـور الجلسـات القضائية، واستجواب الشهود وتقديم الحجج.

لقد أســهم التقاضــي الرقمي في تحقيق العديد من الانعكاســات الإيجابية لعمليات التقاضي، منها إراحة أطراف الدعوى، وإضفاء الكفاءة، والفعالية على الجلسـات، إلى جانب تحقق التبليغ الصـحيح لصـحائف الدعاوى، إلا أن هذا النوع من التقاضي يواجه بعض التحديات منها ما يتصل بمدى توافر القدرة على الوصـول إلى الإنترنت بكفاءة وسـرعة لدى كافة أطراف الدعاوى، ومدى توافر الأمان عبر الشبكات، إلى جانب عدم معايشة البيئة الواقعية، وذلك على العكس من التقاضـــي الحضـــوري ا لذي يمنح الفرصـــة لكا فة الأطراف للتعبير عن مواقفهم، ويمكن القضــاة من المعايشــة الواقعية للعمل القضــائي، إلا أنه ربما يضـــيف المزيد من الأعباء على أطراف الدعوى، ويبطئ عمليات التقاضـــي، وربما أدى إلى تخلف بعض الأطراف عن حضور الجلسات، وصدور الأحكام الغيابية.

وتبعـًا لتنامي الاعتماد على التقاضـي الرقمي تأتي هذه الدراسـة لعقد مقارنة بين نوعي التقـاضـــي الرقمي والحضـــوري، من خلال عرض وتحليـل مزايـا وعيوب كل نوع، وتأثير كل منهما على العدالة، والكفاءة القانونية. مع التركيز

على الجوانب الرئيسية التي تبرز أهمية الانتقال إلى التقاضي الرقمي، مع بيان كيفية تأثير تقنيات الاتصال الحديثة على النظام القضائي. إلى جانب تقديم الباحثين عدداً من التوصيات والمقترحات التي تريان أنها يمكنهما الإسهام في تطوير وتحسين عمليات التقاضي بما يتلاءم مع متطلبات العدالة، ويحقق الكفاءة القانونية.

الدراسات السابقة:

يتسم موضوع الدراسة بالجدة، والحداثة ولذا لم تقف الباحثتان إلا على دراستين تتقاطع مع دراستهما هما:

دراسة (الأحمدي، ٢٠٢٤) بعنوان: "التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة" وقد ركز الباحث فيها على شرح طبيعة إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة في المملكة، وانتهى إلى جملة من النتائج التي تؤكد التطورات التقنية التي شهدها العمل القضائي في المملكة. (١)

دراسة (القثامي، ٢٠٢١) بعنوان "التقاضي عن بعد دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي" وقد استهدفت الدراسة بيان دور التطورات التقنية في تطوير التقاضي والانتقال به إلى مرحلة التقاضي عن بعد، والتكييف الفقهي والقضائي للتقا ضي عن بعد، وبيان الآثار الإيجابية والسلبية للتقا ضي عن بعد، ودواعي الأخذ به، إلى جانب تقديم الدرا سة مقترحات للنظام السعودي ليعمل بموجبها على تشريع التقاضي عن بعد

(١) عادل بن علي الأحمدي، "التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد (٦٣)، ٢٠٢٤م.

وقد أفادت الباحثتان من الدرا ستين السابقتين اللتين وقفتا عليهما في تحديد أهدافه دراستهما، وبناء إطارها المنهجي، كما أفادتا مما ورد فيهما من أطر نظرية حول التقاضي الرقمي، والحضوري[1]

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

التعريف بمفهوم التقاضي الرقمي

تحليل المزايا والفوائد المترتبة عن هذا التطور التقني.

تحديد الانعكا سات القانونية والتقنية لكل نوع من أنواع التقا ضي على سير عملية التقاضي وعلى نظام العدالة القانونية بشكل عام.

منهجية الدراسة.

تعد هذه الدراسة إحدى الدراسات الكيفية التي تهدف لوصف الواقع كما هو، ويعود اعتماد الدراسة على المنهج الكيفي إلى محدودية الدراسات التي درست التقاضي الرقمي مقارنة بالتقاضي الحضوري؛ ولذا فإن الدراسة الكيفية ستمكن من توضيح العديد من الجوانب ذات العلاقة بهذا الموضوع، وتبعًا لتصميمها تقع الدراسة تحت نوع البحوث الكيفية الأساسية **Basic Research** التي تستهدف تطوير التراكم المعرفي حول المجال الذي تتم دراسته، ولتحقيق ذلك ستتم الدراسة بالاعتماد على الاستراتيجية الاستقرائية **Inductive** (عبد

(١) إيمان بنت محمد الله القثامي، "التقاضي عن بعد دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي". العدد (٨٤)، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة ام القرى، ٢٠٢١م.

اللطيف العوفي ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م) التي تقوم[١] على البحث بعمق في المعلومات المتاحة حول الجوانب المختلفة لموضوع الدراسة المتمثل في التقاضي الإليكتروني من حيث أهمية وانعكاساته الإيجابية على المجال القضائي.

تساؤلات الدراسة:

سعت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

ما المقصود بالتقاضي الحضوري؟

كيف نشأ التقاضي الرقمي؟

ما أبرز مميزات التقاضي الرقمي؟

ما أبرز عيوب التقاضي الرقمي؟

ما أبرز مميزات التقاضي الحضوري؟

ما أبرز عيوب التقاضي الحضوري؟

تقسيمات الدراسة:

قسمت الدراسة إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التقاضي الحضوري والرقمي.

المطلب الأول: مفهوم التقاضي الرقمي، نشأته وتطوره عالميًا وفي المملكة.

المطلب الثاني: مفهوم التقاضي الحضوري، ونبذة عن تاريخه.

---

(١) عبد اللطيف دبيان العوفي: البحوث النوعية في الدراسات الإعلامية: اتجاهات منهجية جديدة (الرياض: بدون ناشر، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م) ص ٣٤.

المبحث الثاني: الفرق بين التقاضي الحضوري والرقمي من حيث الايجابيات والسلبيات.

المطلب الأول: إيجابيات التقاضي الرقمي، ومخاطرة.

المطلب الثاني: إيجابيات التقاضي الحضوري، ومخاطرة.

النتائج والتوصيات.

المبحث الأول
مفهوم التقاضي الرقمي، ونشأته، وتطوره عالميًا وفي المملكة

التقاضي الرقمي أو كما يعرف بالتقاضي الإلكتروني، أو التقاضي عن بعد هو إجراء لحل النزاعات يتم من خلال منصة رقمية للمحكمة تسمح للأطراف، افتراضيًا، بحل نزاعاتهم بشكل مباشر وكامل عبر شبكة الإنترنت، بدءًا من تقديم الدعوى، حتى صدور الحكم. ولذا يعد التقاضي الرقمي أحد الآليات الحديثة التي تتيح لأطراف الدعوى مباشرة اجراءات التقاضي عن طريق استخدام التقنية الرقمية. وهو حل مثالي للتقاضي حول شتى انواع الدعاوى، لاسيما دعاوى القانون التجاري.

أما من حيث مفهوم التقاضي الرقمي، فيمكن وصفه بأنه "تنظيم تقني معلوماتي يتيح للمتداعين تسجيل دعواهم وتقديم ادلتهم وحضور جلسات المحاكمة تمهيدا للوصول إلى الحكم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الالكترونية والتي هي جزء من نظام معلوماتي يمكن القضاة من الاتصال بالمتداعين دون حضورهم الشخصي و مباشرة اجراءات التقاضي من خلال هذا النظام" (د. أشرف محمود، ٢٠٢٠)[١]

(١) أشرف جودة محمد محمود، "المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر". العدد (١٥)، مجلة الشريعة والقانون، ٢٠٢٠م.

وتعود نشأة التقاضي الرقمي إلى التطورات التي شهدتها تقنيات الحاسب والاتصالات، حيث لم يكن لنشأة أنظمة التقاضي بداية محددة ترتبط بحدث، او قضية، أو فترة تاريخية محددة، بل يمكن القول إنها جاءت نتيجة لتبني نظم القضاء والمحاكم للتقنيات الحديثة، وعملها على التطوير التدريجي. وعلى الرغم من ذلك يمكن القول أن بدايات استخدام التقنيات الرقمية في المحاكم تعود إلى أوائل العقد الثاني من القرن العشرين، حيث بدأت بعض المحاكم في استخدام الحاسبات والتقنية لتسهيل إدارة الملفات والبيانات القانونية (legg,m.2016،) (١)ومع تقدم التقنية في القرن الحادي والعشرين بدأت العديد من الدول في تطوير أنظمتها التقنية، من خلال توفير التجهيزات الرقمية اللازمة للعمل القضائي، مما أدى إلى تسريع عمليات التقاضي وتعزيز دور القضاء.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول ان المرحلة الحالية تمثل نقلة مهمة في سياق التحول للقضاء الرقمي، حيث يشهد العالم انتشارًا أكبر لهذا النوع من التقاضي، واعتمادًا أوسع على تقنيات العمل القضائي.

ومن حيث الريادة الدولية في تبني التقاضي الرقمي تعد الولايات المتحدة إحدى أهم الدول الرائدة في تبني التقنيات في النظام القضائي، حيث بدأت المحاكم الأمريكية في استخدام الحاسبات والإنترنت في عملياتها القضائية منذ مطلع العقد ١٩٩٠م، وإلى جانب الولايات المتحدة تتبوأ بريطانيا مكانة متقدمة في تطوير التقاضي الرقمي، حيث تبنت المملكة المتحدة نظماً إلكترونية لإدارة

(١) **1. Legg, M. (2016). The future of dispute resolution: online ADR and online courts. Forthcoming–Australasian Dispute Resolution Journal, UNSW Law Research Paper, (2016-71)**

المحاكم وتقديم الخدمات القضائية عبر الإنترنت. ومن جانب آخر فقد اعتمدت كندا على التقنيات الرقمية في نظامها القضائي، مما ساهم في تسريع عمليات التقاضي، وتحسين فعالية القضاء. وإلى جانب ادلو الثلاث السابق الإشارة إليها تعد أستراليا من الدول الرائدة في تبني التقنيات الرقمية في المحاكم والقضاء، مما أدى إلى تحسين وصول الجمهور إلى العدالة وتسهيل عمليات التقاضي. كذلك تبرز السويد كأحد الأمثلة المتميزة في تطبيق التقاضي الرقمي، حيث تبنت مملكة السويد نظاماً متقدماً لإدارة المحاكم والخدمات القضائية عبر الإنترنت بشكل شامل (**Susskind, R. 2019**.).[1]

أما معرفة المملكة العربية السعودية، بالتقاضي بتطور التقاضي الرقمي فتعود إلى عام ٢٠٠٥م، حيث أصدرت المملكة "نظام القضاء الإلكتروني" بهدف تحسين نظام القضاء وتبني التقنيات الرقمية في المحاكم والمؤسسات القضائية. تلا ذلك إطلاق منصة "محاكم" الإلكترونية عام ٢٠٠٧م، بهدف توفير العديد من الخدمات القضائية عبر الإنترنت للمواطنين والمقيمين في المملكة، مما يهم في تسهيل وصولهم إلى العدالة وتقديم طلباتهم واستفساراتهم بشكل أسرع وأسهل.

وفي عام ٢٠١٣م، أطلقت المملكة مشروع "القضاء الإلكتروني"، الذي يهدف إلى توفير الخدمات القضائية الشاملة عبر الإنترنت، بما في ذلك تقديم الشكاوى والاستئنافات ومتابعة حالة القضايا والمعاملات القضائية. وقد تم تفعيل المشروع عام ٢٠١٧م، عندما أطلق "نظام القضاء الإلكتروني" رسميًا،

(1) **Susskind, R. (2019). Online courts and the future of justice. Oxford University Press3.**

الـذي يوفر منصـــة متكـاملـة لإدارة المحـاكم وتقـديم الخـدمـات القضـــائيـة إليكترونيـاً.

ونتيجة للاســتجابة المثالية لحكومة المملكة مع جائحة كوفيد-١٩ التي شــهـدهـا العـالم عـام ٢٠٢٠م تم العمـل على تطوير الخـدمـات القضـــائيـة الإلكترونية، حيث تم تعزيز النظام القضائي الإلكتروني لضمان استمرارية العمل وتقديم الخدمات للمواطنين والمقيمين عن بعد بشكل آمن وفعال. وتعد وكالة وزارة العـدل للتحول الرقمي وتقنيـة المعلومـات، إحـدى أهم دلائـل عمـل الحكومة السـعودية على تعزيز البنية التحتية الرقمية والأمن السـيبراني، وتطوير الخدمات القضـائية الإلكترونية لتحسـين تجربة المواطنين والمقيمين وتسـهيل وصولهم إلى الخدمات بشكل أكثر سهولة وفعالية

ولقد امتد اهتمام وزارة العدل بتطوير الخدمات العدلية المقدمة للمواطنين والمقيمين في المملكة، وتعزيز قيم العدالة والشـــفافية ليشـــمل تأســـس مركز العمليات العدلية، الذي يعد أحد مبادرات وزارة العدل الممولة من برنامج التحول الوطني بهدف تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، ويسـعى المركز إلى تعزيز ثقة المواطنين والمقيمين في النظام القضائي السعودي، من خلال توفير خدمات قانونية متميزة وفعّالة. حيث يقوم بعدم مهام، منها:

الاهتمام بتقنية المعلومات والاتصالات: حيث يوفر المركز أحدث التقنيات لتيسـير وتسـريع العمليات القانونية، ويشـمل ذلك توظيف الحوسـبة السـحابية، ونظم إدارة الحالات والبيانات، لتحسين كفاءة العمل.

تحسـين الخدمات القانونية المقدمة للمواطنين والمقيمين، سـواء كان ذلك من خلال تقديم المشورة القانونية أو تقديم الوثائق القانونية أو متابعة القضايا.

زيادة الشـــفافية والمســـاءلة في العمل القانوني، من خلال توثيق العمليات والإجراءات بشكل دقيق وموثوق.

وأخيراً فإن مما يؤكد نجاح المملكة في عزيز البنية التقنية الحكومية، وتوفير الخـدمـات الإليكترونيـة للمواطنين والمقيمين بمـا في ذلـك خـدمـات القطـاع القضائي تصدر المملكة لمؤشر نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقّالة لعام ٢٠٢٣، التي أصـــدرتها الإســـكوا، حيث جاءت المملكة في المركز الأول على هـذا المؤشـــر، ممـا يعكس التزامهـا بتطوير الجـانـب الرقمي في جميع القطاعات، بما فيها المرافق العدلية.

المبحث الثاني

مفهوم التقاضي الحضوري ونبذة عن تاريخه في المملكة

التقاضي الحضوري او ما يسمى ايضا بالتقاضي التقليدي كما عرفه البعض بأنه إجراء قانوني حيث يتضـــمن تقديم الدعوى أمام المحكمة، معتمدا على النظام الورقي اليدوي ولذلك يتطلب الحضور الشخصي للأطراف والمحامين والشهود أمام القاضي، حيث تميز هذا النوع من التقاضي وجوب وجود أطراف الدعوى في القاعة لتبادل الحجج وعرض الأدلة بشـكل مباشـر، يعتبر هذا النوع من التقاضي من أقدم الأساليب والوسائل لحل المنازعات والنزاعات القانونية، (الطائي،٢٠٠٩). حيث انه يتم اسـتخدامه في العديد من الدول حول العالم، يمتلك التقاضـي الحضـوري تاريخـًا طويلاً في المملكة العربية السـعودية، حيث يعود إلى فترة نشـأتها في بدايات القرن العشـرين، حيث كان للقضـاء دور مهم في تطبيق العدالة وحفظ حقوق الأفراد. بدأت الجهود في هذا الصـــدد بعد توحيد

المملكة على يد الملك عبد العزيز آل سعود – رحمه الله – في البداية، تم إنشاء رئاسات قضاة في مناطق مختلفة مثل المنطقة الغربية في مكة المكرمة والمنطقة الشرقية في الدمام، حيث اعتمد هذا النظام القضائي على الشريعة الإسلامية في فصولها وأحكامها، وكانت تختص في القضايا المدنية، والجنائية والأحوال الشخصية والتجارية.

مع تقدم الزمن، توحدت الرئاسات القضائية تحت إدارة واحدة في الرياض في عام ١٩٦٠م، وفي عام ١٩٧٥م تأسس مجلس القضاء الأعلى لتشرف على العمل القضائي في المملكة. علاوة على ذلك قد تطورت هذه الهياكل مع مرور الزمن، حيث تم إنشاء محاكم الاستئناف ومحاكم الدرجة الأولى المتخصصة، وتحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالقضاء. يعكس تاريخ القضاء في المملكة التزامها بتحقيق العدالة وحفظ حقوق المواطنين والمقيمين، وتوفير بيئة قانونية تسهل إنجاز العمليات القضائية بشكل عادل وفعّال.[1]

المبحث الثالث

إيجابيات التقاضي الرقمي، ومخاطره.

تُعد التقنيات الرقمية محرّكًا رئيسيًا للتطور في مجال القانون والقضاء، ويمثل التقاضي الرقمي نهجًا مبتكرًا وحيويًا لتسهيل الوصول إلى العدالة وتيسير سير العمل القضائي. إذ يتيح عدة مزايا، منها إراحة أطراف الدعوى وزيادة مستويات

(١) نبذة مختصرة عن القضاء في المملكة، وزارة العدل، ناجز، ١٤٤٥.

(2) Mania, K. (2015). Online dispute resolution: The future of justice. International Comparative Jurisprudence, 1(1), 76-86.

الكفاءة والفعالية لعمل السـلك القضـائي، بما يهيئ له اسـتقبال الطلبات والدعاوى والبت فيها آليـًا، إضافة إلى التأكد من وصول صحائف الدعاوى إلى المدعى عليهم بسهولة.

إيجابيات التقاضي الرقمي:

تتمثل أهم الجوانب الإيجابية للتقاضي الرقمي في: **(Mania,2015)**[1]

اراحة أطراف الدعوى:

تُعد إراحة أطراف الدعوى واحدة من أبرز المزايا التي يتمتع بها التقاضـي الرقمي مقارنةً بالتقاضي الحضوري. يأتي هذا التميز نتيجة للفوائد المتعددة التي يوفرها التقاضـي الرقمي، حيث يُسـهِّل هذا النوع من التقاضـي على الأطراف تجاوز عدة تحديات، منها تكلفة، وصعوبة التنقل والسفر لحضور الجلسات، واستخدام المواصلات، حيث يتيح لهم الوصول إلى الخدمات عبر الإنترنت بدون الحاجة إلى الحضور الفعلي إلى المحاكم أو المراكز القضائية، حيث يتم عقد الجلسـات القضـائية عبر الفيديو المرئي الذي تتيحه شـبكة الإنترنت، مما يسمح للأطراف بالمشاركة في الجلسات بكل راحة من أي مكان يتواجدون فيه دون الحاجة إلى الحضـور الشـخصـي، مما أسـهم في التيسـير على الأطراف، وجعل التقاضي الرقمي من المرافعات عملية أكثر سهولة ومرونة.

من جانب آخر يتعلق بارحة أطراف الدعاوى يتجلى جانب من فوائد التقاضي الرقمي في تسهيل تقديم الوثائق والمراسلات، ومتابعة الدعاوى حيث يُمكن للأطراف تقديم ما لديهم من ادلة ومستندات عبر المنصات الإلكترونية

(١)

المختصة، ومتابعة سير الإجراءات دون الحاجة إلى الذهاب إلى المحكمة، مما يوفر الوقت والجهد المرتبطين بالتنقل ووسائل المواصلات.

وبناء على ذلك يمكن القول إن التحديات التي كانت تواجه المتقاضين في المرحلة السابقة قبل ظهور التقاضي الرقمي ربما كانت أدت إلى ثني العديد من الأشخاص عن إقامة الدعاوى أو متابعتها، حيث كان من الصعب على بعض الأفراد مباشرة إجراءات التقاضي شخصيًا. لكن مع التقدم التقني، أصبح من الأسهل على الجميع مباشرة المطالبة بحقوقهم بكل يسر وسهولة.

تعزيز الكفاءة والفعالية:

أسهم التقاضي الرقمي في تعزيز فعالية وكفاءة العمل القضائي، حيث أتاح هذا النهج الجديد في مجال القضاء تنفيذ العمليات القانونية بشكل أكثر سرعة وفعالية، مما يعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية، ولعل من اهم أوجه الكفاءة التي أضفاها التقاضي الرقمي تسهّيل التقنيات الرقمية العديد من العمليات القضائية، مثل تقديم الدعاوى والمرافعات، وتبادل المستندات والأدلة القانونية بشكل سريع وفعال. بما يتيح للقضاة وللمحامين والأطراف المعنية التفاعل المباشر مع القضايا دون تأخير أو دون الحاجة إلى أي من المعاملات الورقية التقليدية.

الحد من الأخطاء:

يسهم التقاضي الرقمي في تقليل احتمالية حدوث الأخطاء البشرية المرتبطة بالإدارة الورقية للملفات والمستندات، حيث يتيح هذا النهج استخدام تقنيات التشفير والأمان لحماية البيانات وضمان دقة القرارات القضائية.

رفع مستوى الشفافية:

يتيح التقاضي الرقمي المعلومات المتصلة بالقضايا بشكل أكبر للمعنين بها، ويمكن من تسجيل الإجراءات بطريقة قابلة للتدقيق، ولذا يسهم التقاضي الرقمي في تعزيز شفافية العمليات القضائية. حيث يمكن لجميع أطراف الدعاوى الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالقضية بسهولة أكبر، مما يزيد من الثقة في النظام القضائي.

التبليغ السليم لصحائف الدعاوى:

يُعد التبليغ السليم لصحائف الدعاوى من الجوانب الأساسية التي تحدد نجاح العملية القانونية، وهو محور رئيس لتنفيذ العدالة، لقد كانت عمليات التبليغ تتم في السابق بالطرق التقليدية التي تتطلب وصول الإخطار إلى عنوان المدعى عليه، ولذا فقد شهدت تلك العملية تحديات، منها عدم تسلم الشخص المناسب التبليغ، مما يؤدي إلى جهل المدعى عليه بالدعوى المقدمة ضده أو رفض ذويه لتسلم الإخطار، مما يؤثر سلبًا على سير العدالة. لقد أدت التطورات التقنية التي شهدتها المرافق العدلية أصبح بالإمكان الاستفادة من الوسائل الإلكترونية في عمليات التبليغ القضائي، مما يضمن سرعة وفاعلية إيصال الإخطارات إلى الأطراف المعنية، ويقلل من التأخير والاستجابة البطيئة التي قد تحدث في حالة التبليغ الورقي التقليدي. وسعيًا لاستيعاب التطورات التقنية في مجال التبليغ الإليكتروني فقد تضمن نظام المرافعات الشرعية السعودي النص على استخدام هذه الآلية لتبليغ أطراف الدعاوى، حيث تم تعديل العديد من المواد في النظام لضمان صحة وصول التبليغ للمدعى عليه، فعلى سبيل المثال،

تم تعديل المادة الحادية عشرة لتضمن تطبيق الو سائل الإلكترونية في التبليغات القضائية، حيث لم يعد مكان الإقامة شرطًا للتبليغ، فقد نص النظام على إجراء التبليغ في أي وقت من خلال الوسائل الإلكترونية، مع الحفاظ على الشروط الأساسية للتبليغ التقليدي لضمان تحقيق المساواة والعدالة للجميع، بما يراعي ظروف بعض المواطنين، والمقيمين الذين يعيشون في أجزاء من المملكة غير مغطاة بشبكة الإنترنت.

سلبيات التقاضي الرقمي

على الرغم من جميع محاسن التقاضي الرقمي، التي تم العرض لها فيما سبق فإنه لا يخلو من بعض السلبيات التي ربما تقلل من الاستفادة منه في الواقع، وتتمثل أهم السلبيات في مدى توفر أمن المعلومات، انطلاقًا من قيامه على الاتصال عبر شبكة الانترنت، إلى جانب ما يتعلق بالوصول الغير المتساوي لكافة أطراف الدعاوى، إذ ربما يواجه بعض الأفراد إشكالات في الوصول إلى شبكة الإنترنت، يضاف إلى ذلك دور الجلسات القضائية الافتراضية في التقليل من معايشة البيئة القانونية الحقيقية التي تجسدها المرافعات الحضورية. وتعرض الباحثتان فيما يلي لأهم سلبيات التقاضي الرقمي.

عدم معايشة أطراف الدعاوى للبيئة الواقعية للقضاء.

يتمتع السلك القضائي بالهيبة، سواء على المستوى الرسمي، أو المجتمعي، حيث يحظى النظام القضائي وأعضاؤه من القضاة والمحامين والمحكمين والموظفين القانونيين بالاحترام والتقدير، ويعد هذا الاحترام انعكاسًا لسعي السلك القضائي لتحقيق العدالة في المجتمع.

وعلى الرغم مما يحققه التقاضي الرقمي من إيجابيات إلا أن مما يؤخذ على هذه الالية احتمال تأثيرها السلبي في مكانة السلك القضائي لدى أطراف الدعاوى، حيث ربما يسهم التقاضي الرقمي في تقليل احترام بعض ضُعاف النفس -من أطراف الدعاوى- للهيبة التي يجب أن يتمتع بها القضاء، ولذا يرى أحد الباحثين ان التحول الرقمي في المجال القضائي في المملكة يمكن أن يؤدي إلى تقليل هيبة الجلسات القضائية في حال لم يتم توجيه الاهتمام الكافي لمعالجة هذه التحديات وضمان استخدام التقنيات الرقمية بشكل متوازن وفعّال.

من جانب آخر تتمثل أحد أهم سلبيات التقاضي الرقمي التي قد تقلل من هيبة القضاء في احتمالية حدوث أعطال تقنية أثناء سير عملية التقا ضي، ذلك أن جميع التقيات، التي يتم استخدامها في التقاضي الرقمي، الأجهزة، البرمجيات، شبكة الإنترنت.. قابله للعطل، إذ ربما تواجه التقنيات الرقمية مشاكل فنية مثل الانقطا عات في الإنتر نت أو الأعطال في البرمجيات، مما يؤدي إلى تأخيرات الجلسات القضائية، ويقلل من هيبتها.

ويتصل بالدور السلبي للتقاضي الرقمي فيما يتعلق بعدم معايشة أطراف الدعاوى للبيئة الواقعية للقضاء فقدان الاتصال الإنساني، حيث ربما تؤدي التقنيات الرقمية إلى فقدان الاتصال الإنساني في الجلسات القضائية، مما يقلل من جوهرية التفاعل والتواصل بين القضاة والمتقاضين ويقلل من شعور المتقاضين بالعدالة.

الاختراقات المعلوماتية والتعدي على الخصوصية

على الرغم من إيجابيات التقاضي الرقمي إلا أنه يمكن أن تترتب عليه بعض المخاطر التي قد تهدد الأمن الشخصي، مثل الاختراقات السيبرانية والبرمجيات الضارة، إلى جاب احتمالية تهديد أمن البيانات القانونية والمعلومات الشخصية للأفراد، وتعريض البيانات السرية والحساسة التي تتم مشاركتها أثناء عمليات التقاضي لخطر الانتشار، المقصود أو غير المقصود.

كما يمكن أن يؤدي تبادل المعلومات إليكترونياً إلى فقدان البيانات: سواء كانت وثائق أو ملفات رقمية، بسبب بعض المشاكل التقنية، مع صعوبة استعادة الملفات المفقودة أو إعادة بناء المعلومات الموجودة فيها، مما قد يتسبب في فقدان الأدلة القانونية وتأخير العمليات القضائية.

ويتصل بالمخاطر التقنية الاختراقات والتسريبات التي تتمثل في وصول غير المصرح لهم إلى البيانات القانونية، سواء عن طريق الهجمات السيبرانية، أو عن طريق الاستغلال غير القانوني لصلاحيات الوصول، وقد تنشأ هذه المخاطر نتيجة ضعف إجراءات حماية الشبكات، أو نقص التأمين السليم، ويرتبط ذلك بعدم وجود إجراءات أمان كافية لحماية الأنظمة القانونية الرقمية، مما قد يتيح للمتسللين فرصة الوصول إلى البيانات بسهولة فائقة.

وتنشأ المخاطر التقنية من ضعف المعرفة التقنية والقانونية، لدى بعض الأفراد، ونقص التوعية في هذا المجال، حيث يسهم نقص المعرفة والتوعية في عدم فهم أو إدراك أطراف الدعاوى للمخاطر الأمنية التي تترتب على استخدام التقاضي الرقمي، مما يعرضهم للخطر من الهجمات الإلكترونية.

الوصول غير العادل للخدمات الرقمية:

تعد احتمالية عدم قدرة كافة أطراف الدعاوى على الوصـول إلى العدالة والموارد القانونية الرقمية بشكل متساو إحدى أهم سلبيات التقاضي الرقمي، إذ يمكن ألا تتوفر لدى كافة المتقاضـين فرص التواصـل والمشـاركة بفعالية في عمليات التقاضـي، فربما يعاني البعض من انعدام أو ضـعف تغطية شـبكة الإنترنت في أماكن إقامتهم، كما قد يعاني البعض من ضـعف الموارد المالية، اللازمة لامتلاك أجهزة الحاسب، والهواتف الذكية، ودفع مقابل الاشتراكات في خدمات الإنترنت، كما يتصـل بعدم تسـاوي فرص الوصـول تفاوت مسـتوى التعليم والتدريب على التقنيات الرقمية بين الأطراف، مما قد يؤثر على قدرتهم على استخدام الأدوات والموارد القانونية الرقمية بشكل فعّال.

المبحث الرابع
إيجابيات التقاضي الحضوري، ومخاطره.

كما عرفنا التقاضـي الحضـوري سـابقًا بأنه هو الطريقة التي يتم من خلالها حضـور الأطراف المتنازعة أو ممثليهم إلى المحكمة وذلك لحل النزاع بشـكل مباشـر، كما تعتمد وسـيلة التقاضـي الحضـوري على الرؤية المباشـرة للأطراف المتنازعة وعلى الحوار الفعال بينهم للتوصـل إلى حلول قانونية مناسـبة ، ومن الجدير بالذكر أنه لكل وسـيلة مسـتخدمة في أي مجال يملك عدة جوانب إما قد تكون إيجابية أو سـلبية ، ومن المهم تسـليط الضـوء على مميزات وعيوب كل وسـيلة للتقييم والتحليل، وهذا ما سـوف يتم مناقشـته في هذا المبحث حيث انه للتقاضي الحضوري عدة مميزات ومنها:

توفر الفرص لكافة الأطراف للتعبير عن مواقفها:

تعد إتاحة الفرص لجميع أطراف الدعوى في تبيين موقفهم أمام القاضي واحدة من أهم المميزات التي توفرت بالتقاضي الحضوري ويفتقدها التقاضي الرقمي ، حيث انه تلك الفرص تتمثل في المساواة في الاستماع إلى الخصوم وعند إبداء الدفوع وعندما تكون لديهم رغبة للشكوى وبالاضافة الى أقوالهم ومطالبهم ، حيث انه بالحضور الشخصي أمام القاضي والتواصل المباشر والفعال مع جميع الأطراف يتيح تلك الفرص المتساوية للخصوم للتعبير عن رأيهم والاستماع إليهم، بعكس التقاضي الرقمي الذي قد يفوت احدى تلك الفرص على المتخاصمين وذلك بسبب مشاكل التقنية المتوقع حصولها مثل انقطاع الشبكة أثناء الجلسة أو بسبب خلل في التحكم، علاوة على ذلك من الممكن أن يكون بسبب الجهل بالتعامل مع الأجهزة الذكية.

ومن الجدير بالذكر أن لغة الجسد أو الإ شارات الغير لفظية قد تكون لها اثر كبير اثناء عملية التقاضي داخل قاعة المحكمة، حيث إن تفاعلات الأطراف والمحامين وردود فعلهم، وحركاتهم ولمحاتهم البدنية يمكن أن تكون مؤشراً على مشاعرهم وأفكارهم الحقيقية ، إن الإيماءات البدنية مثل ميل الجسم، النظرات، حركة اليدين والتعبيرات الوجهية قد تعكس حالة الشخص وثقته والأحاسيس التي يمر بها ، إضافة إلى ذلك فإن لغة الجسد تلعب دوراً هامًا في فهم شهادة الشاهد أو إدراك القاضي للوقائع فمن خلال الملاحظة والتركيز على لغة الجسد، يمكن للقاضي أو المحامي أن يحدد إذا ما كان يتم تقديم الحقيقة بشكل صادق أم لا، كما أن للغة الجسد أهمية كبرى لكونها تساعد في فهم مواقف الأطراف وقد تساهم في التأثير على قرارات المحكمة ، ومن المهم

أيضـاً توخي الحذر في فهم لغة الجسـد، حيث يجب الاعتماد على مجموعة من الدلائل وليس فقط على عنصـر واحد، كما يجب أن يأخذ القاضـي أو المحامي بعين الاعتبار السـياق والظروف الخاصـة التي يمر بها الأفراد أثناء التقاضـي قبل اتخاذ أي قرار أو استنتاج .

معايشة البيئة الواقعية للعمل القضائي:

تعتبر معايشـــة البيئة الواقعية للعمل القضـــائي أمرًا مهمًا لجميع العاملين في السـلك القضـائي سـواء كانوا من القضـاة او المحامين او المحكمين أو كل من يعمل بوظيفة قانونية لفهم وتجربة العوامل والظروف التي قد يواجهونها أثناء قيامهم بوظائفهم ، كما أن الحضـــور الشـــخصـــي الى المحاكم والجلســـات القضـــائية يعدّ أســـلوبـاً فعالاً للفهم والتعرف على كيفية عمل النظام القضـــائي واكتساب الخبرة والممارسة والاستفادة من التجارب ورؤية سير العمل بشكل مباشـــر، مما يمكنّ الفرد من تقوية الذات على مجابهة الجمهور وفهم أفضـــل التفاصيل والأساليب المستخدمة في هذا المجال ، حيث أن مع التطور والتحول الى التقاضـــي الرقمي قد وضـــحت نقاط ضـــعف في جانب الممارســـة المهنية واكتسـاب الخبرات وذلك لعدم معايشـة الفرد للبيئة المناسـبة والواقعية التي قد تساهم في صقل مهاراته المهنية.

ومن المهم تسـليط الضـوء نحو بعض تجارب العاملين بالسـلك القضـائي، كما ذكر أحد المحامين "كشـــخص خاض كلتا التجربتين، التقاضـــي عن بعد له مميزات عديدة جداً كما أن للتقاضي الحضوري مكاسبه ايضا ومن أهمها تقوية الذات على مجابهة الجمهور". بذلك، فإن معايشـــة البيئة الواقعية للعمل تعتبر

وسيلة مهمة للتعلم العملي والتفاعل مع النظام القضائي الحالي، كما يمكن أن تكون تحديًا للعاملين في السلك القضائي، لكنها في الوقت نفسه تمنحهم الفرصة لتطوير المهارات وتعزيز النزاهة والعدالة في نظام القضاء.

الحماية والأمان:

مع التقدم الهائل في التكنولوجيا واستخدام التقنيات الحديثة، شهدت عمليات التقاضي تحولاً نحو التقاضي الرقمي، مما جعل سير العملية القضائية أكثر سلاسة وكفاءة. ومع ذلك، ينطوي هذا التطور على تحديات ومخاطر متعددة فيما يتعلق بالحماية والأمان مقارنة بالتقاضي الحضوري الذي يتمتع بالاستقرار والأمان، حيث تشمل عدة نقاط وهي كالتالي:

ضمان حماية البيانات:

تحظى حماية البيانات بأهمية كبيرة في التقاضي حيث يتم التعامل مع مجموعات كبيرة من المعلومات الحساسة والبيانات الشخصية للأفراد والشركات، وفي ظل التطور التكنولوجي السريع وزيادة استخدام التقنيات الرقمية في نظام العدالة قد يصعب الحفاظ على هذه البيانات لوجودها بالنظام حيث أنه من المتوقع الوصول إليها في حال حدوث خلل أو أن يتم تسريب هذه البيانات في ظل مشكلة من مشاكل التقنية، لا شك أن التقاضي الحضوري قد ساهم في ضمان حماية المعلومات وذلك لكونه معتمداً على النظام الورقي.

انعدام فرص الاحتيال:

يعمل التقاضي الحضوري على تقليل فرص الاحتيال، حيث يكون جميع البيانات موجودة في سجلات مكتوبة، مما يجعل من الصعب التلاعب بها أو

التحايل عليها. ومع ذلك، فإن التقاضـي الرقمي يفتح باباً لإمكانيات جديدة للتلاعب الإلكتروني والاحتيال.

الحفاظ على خصوصية الأطراف

لا شـك أن لجوء الأطراف إلى التقاضـي الحضـوري قد يسـاهم في تقليل فرص تفشي المعلومات والبيانات الشـخصية مما يولد الشعور بالارتياح لكلا الأطراف لعلمهم وثقتهم بأن معلوماتهم في نظام قضـائي معتمداً على سـجلات ورقية.

بشـكل عام، تعتبر حماية وأمان البيانات في عمليات التقاضـي أمراً حيوياً لضـمان النزاهة والعدالة في العمل القضـائي ولحماية حقوق الأفراد والشـركات من أي تجاوزات أو انتهاكات.

ومن ناحية أخرى، على الرغم من جميع المميزات المذكورة سـابقًا، يُعتبر التقاضي الحضوري معرضًا لعدة عيوب، يُعد فقدان الأريحية لأطراف الدعوى واحدة من أبرز هذه العيوب، حيث يمكن أن يُصـبح التواجد الشـخصـي في المحكمة عبئًا ماليًا وزمنيًا على الأطراف. بالإضـافة إلى ذلك، يُعتبر بطء سـير عملية التقاضـي وكثرة صـدور الأحكام الغيابية عيبين آخرين يُعيقان العمل القضـائي، حيث يمكن أن تؤدي تلك العوامل إلى تأخير القضـايا وتعقيد الإجراءات القانونية. (قاروب،٢٠٢٠)[١]

(١) ماجد قاروب، سلبيات التقاضي أمام المحاكم ، **LinkedIn** ، **2020**.

فقدان الأريحية لأطراف الدعوى:

يعتبر فقدان أريحية أطراف الدعوى في التقاضي الحضوري أمرا مهما يؤثر على سير العمل القضائي والحقوق المتعلقة بالطرفين، حيث يتسبب بتأثير سلبي على سير الدعوى وقد يؤدي ذلك إلى تأجيل الجلسات وتعقيد القضية وتأخير الحكم النهائي، مما يؤثر على فعالية العدالة ومصداقية النظام القضائي، كما تتمثل في عدة مشاكل وهي كالاتي:

التكلفة المالية العالية:

تُعتبر التكاليف المالية في عمليات التقاضي من بين أهم التحديات التي تواجه أطراف الدعوى عندما يلجؤون إلى القضاء لحل النزاعات. يُشكل التقاضي الحضوري تكلفة مرتفعة بالمقارنة مع التقاضي الرقمي، حيث تشمل هذه التكاليف في التقاضي الحضوري مصاريف متعددة مثل تكاليف السفر والإقامة والمواصلات، بالإضافة إلى نفقات أخرى. ومن المؤكد أن التقاضي الرقمي قد ساهم في تخفيض هذه التكاليف إلى حد ما، نظرًا لعدم الحاجة إلى التواجد الشخصي في المحكمة، مما يُقلل من الحاجة إلى السفر والانتقالات بين الأماكن المختلفة، وهذا بدوره يُسهم في تقليل التكاليف المالية وزيادة الكفاءة في عمليات التقاضي.

الوقت والجهد:

بعد التحول إلى التقاضي الرقمي، شهدنا تغيرًا جذريًا في الوقت والجهد المطلوبين في عمليات التقاضي. في التقاضي الحضوري، كان هناك حاجة ملحة للاستعداد الجيد للدعوى، والحضور المتكرر إلى المحكمة، واستماع الحجج

والدلائل، مما يستلزم جهدًا كبيرًا ووقتًا طويلاً. كما يحتاج الأطراف المتنازعة إلى حضور الجلسات المحكمة بانتظام، مما يمكن أن يؤدي إلى تعطيل جدول أعمالهم اليومية وتكبد التكاليف الإضافية المرتبطة بالسفر والإقامة، ومقارنة مع التقاضي الرقمي، قد ساهم في تقليل الحاجة إلى هذا الوقت والجهد، حيث يُمكن للأطراف إعداد الوثائق وتقديمها إلكترونيًا بسرعة، دون الحاجة إلى التنقل المتكرر إلى المحكمة. كما يُمكن للأطراف حضور الجلسات بشكل أكثر ملاءمة، دون الحاجة إلى إجراءات سفر مكلفة ومضايقة. ومن هنا، يُمكن القول إن التقاضي الرقمي قد أدى إلى تحسين الكفاءة وتوفير الوقت والجهد للأطراف المتضررة، مما يقلل من تأخير حل النزاعات وتكلفة الإجراءات القانونية.

بطيء سير عملية التقاضي:

تبطؤ سير الإجراءات في جميع المجالات يُعتبر أمرًا مُزعجًا بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالتقاضي للمطالبة بحقوق معينة أو لإنهاء مسألة محددة. يُعد التقاضي الحضوري، بتباطؤ سير هذه الإجراءات، أحد العوامل المسببة للإزعاج، نظرًا لضرورة الحضور الشخصي لإنجاز المعاملات وتقديم الوكالات والوثائق اللازمة. وبالتالي، ينتج عن التقاضي الحضوري تأخر وتعطيل واضح في سير عملية التقاضي، مما يؤدي إلى تكاليف مالية إضافية وتأثيرات نفسية سلبية على الأطراف المتضررة، الذين قد يتعرضون لمشاعر الإجهاد والضغط النفسي نتيجة استمرارية المشكلة.

(١)بالإضافة إلى ذلك، أوضح تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشكل واضح بعض القضايا التي يواجها الأفراد في العملية القضائية والتي تمثل

مصـــدر شـــكاوى وتظلمات. فقد كشـــف التقرير عن تأثير التأخير في معالجة القضـايا الأسـرية، مثل الطلاق والحضـانة والنفقة والرؤية والزيارة، بشـكل كبير على النساء.)قاروب،٢٠٢٠)

يُلاحظ أن التحول إلى التقاضي الرقمي واعتماد الوسائل الرقمية الحديثة في هذا المجال قد سـاهم في تسـريع الإجراءات وتيسـير سـير عملية التقاضـي، مما حـال دون تـأثيرات البطء والتـأخير المـذكورة. حيـث يُمكن للأفراد تقـديم المطلوب منهم لاســتكمال الإجراءات في أي مكان يتواجدون فيه، مع إمكانية تجنب الحاجة للحضور الشخصي.

كثرة صدور الأحكام الغيابية:

الحكم الغيابي هو قرار قضائي يُصدر دون تواجد شخصي لإحدى الأطراف في الدعوى. يحدث ذلك عادةً عندما يجد الشـــخص المدعى عليه صـــعوبة في الحضـور إلى الجلسـة القضـائية، سـواء بسـبب عدم اسـتلامه لإخطار صـحيح بالجلسة، أو بسبب ظروفه الشخصية أو العملية التي تمنعه من الحضور. يصدر الحكم الغيابي في حالة عدم حضـور المدعى عليه للجلسـة، ويمكن لهذا القرار أن يكون له تأثيرات قانونية مهمة على الطرف المتغيب، إذ يمكن للمحكمة أن تصـــدر قرارات تخص مصـــلحة الطرف الآخر اســـتنادًا إلى الأدلة المقدمة دون الاستماع إلى ردود الطرف المتغيب.

ومن الجدير بالذكر، إن الأحكام الغيابية تُعَد جزءًا من النظام القانوني في العديد من البلدان، وتكون قرارات نهائية يمكن الاســـتئناف منها أو الطعن فيها،

(١) ماجد قاروب ، سلبيات التقاضي أمام المحاكم ، **LinkedIn ، 2020**.

وتخضع لشروط وإجراءات محددة قانونًا. ومع ذلك، تُعَتبر كثرة صدور هذه الأحكام ظاهرة سلبية تؤثر على عملية العدالة وتخفض من فعالية النظام القضائي، وذلك جزئيًا بسبب عدم التبليغ الصحيح للطرف المعني. في الماضي، كان التبليغ يتم عادةً عبر وسائل تقليدية مثل التبليغ الورقي، وهو ما كان يُفتح بابًا للعديد من المشاكل مثل عدم دقة معلومات مكان المدعى عليه أو امتناع التسليم، مما يزيد من احتمالية صدور الأحكام الغيابية. ومن الملاحظ أنه مع التحول إلى التقاضي الرقمي، تم استخدام الوسائل الإلكترونية لتسهيل وتسريع عملية التبليغ القضائي، مما أدى إلى تقليل حدوث الأحكام الغيابية وزيادة كفاءة وفعالية عملية التقاضي. هذه الوسائل ساعدت في تحقيق التبليغ الصحيح للأطراف المعنية دون المشاكل التي كانت ترافق التبليغ الورقي، مما ساهم في تحسين جودة العمل القضائي وزيادة فعاليته.

وعليه يمكن القول إنه بالنظر إلى التطورات التقنية السريعة وتأثيرها على جميع جوانب الحياة، فإن التقاضي الرقمي يعد لا مفر منه في عالم يتجه نحو التحول الرقمي. فهو يقدم مزايا واضحة من حيث إراحة أطراف الدعوى حيث يمكن للأطراف المشاركة في الدعاوى القضائية الوصول إلى النظام القضائي دون الحاجة إلى السفر أو التكاليف الزائدة. كما أن التقاضي الرقمي يتميز بالكفاءة والفعالية، و التأكد من التبليغ الصحيح لصحيفة الدعوى. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتقاضي الرقمي تقليل الأخطاء البشرية التي قد تحدث في التقاضي الحضوري مما يعزز الشفافية والموثوقية في العمل القضائي. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل التحديات والمخاطر المرتبطة بالتقاضي الرقمي، فقد يؤدي الاعتماد المفرط على التكنولوجيا إلى فقدان الاتصال الإنساني و عدم معايشة

البيئة الواقعية للقضاء وعدم القدرة على فهم الشعور والتعبير الشخصي، مما قد يؤثر سلبًا على جودة العدالة. علاوة على ذلك، تثير قضايا التقنية و الامان و ما تضمنته من قضايا الأمن السيبراني جزء لا يتجزأ من آثار اللجوء للتقاضي الرقمي. كما أن إشكالية عدم الوصول المتساوي لدى الطرفين تعد من أحد السلبيات للتقاضي الرقمي. من جهة أخرى، تتمتع عمليات التقاضي الحضورية بميزة هامة تتمثل في توفير فرص متساوية لجميع الأطراف للتعبير عن مواقفهم أمام القا ضي مبا شرة، مما يسمح بسماع مطالبهم و شكاويهم ودفوعهم بشكل مباشر وواضح ، لا شك أن معايشة البيئة الواقعية للعمل القضائي امراً جوهريًا لصقل المهارات المهنية واكتساب الخبرات ، إضافة إلى ذلك فقد تفوق التقاضي التقليدي بالحماية والأمان وذلك لخلوه من استعمال الوسائل الإلكترونية التي قد تساهم في الوقوع بإحدى مشاكل التقنية ، ومن الجدير بالذكر مع كثرة كل تلك الميزات إلا أنه لا يمكن تجاهل السلبيات الواضحة في التقاضي الحضوري التي تمثلت في فقدان الأريحية لأطراف الدعوى والتي ظهرت في عدة مشاكل أهمها التكلفة المالية العالية والوقت والجهد ، علاوة على ذلك بطئ سير عملية التقاضي الذي يعد إحدى أبرز العيوب في التقاضي الحضوري وتنتج عنه آثار سلبية تمثلت في زيادة تكاليف القضية والتأثير المباشر على الأطراف المعنية ، كما أن لكثرة صدور الأحكام الغيابية انعكاس سلبي على فاعلية النظام القضائي.

وختاماً فقد توصلت الباحثتان إلى النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

تزايد اعتماد المؤسسات العدلية في العالم على التقاضي الرقمي، بفضل انتشار التقنيات الرقمية، وتزايد الاعتماد عليها في أغلب الدول.

أثبتت التقنيات القضائية جدواها كآلية مناسبة للتقاضي خلال الأزمات، حيث اعتمدت العديد من الدول، ومنها المملكة على التقاضي الرقمي خلال جائحة كورونا.

وعي المشرع السعودي بما يتطلبه توظيف التقنيات الرقمية لخدمة المرافق العدلية، حيث تم العمل على تقنين استخدام تقنيات التقاضي عن بعد، ووضع الأطر الإجرائية اللازمة لاستخدامات هذه التقنيات.

التوصيات:

أهمية عمل الأجهزة الحكومية السيادية في المملكة على تشجيع استخدام التقنيات الرقمية الحديثة في العمل القضائي، وعلى رأسها التقاضي الرقمي، بما يسهل الإجراءات، ويقلل التكاليف، ويسرع سير الدعاوى، مع ضرورة عمل هذه الأجهزة على توفير الدعم المالي اللازم لتوفير تقنيات التقاضي الرقمي.

ضرورة عمل الأجهزة القضائية على اعتماد السيا سات التي تعزز المساواة في الوصول إلى العدالة الرقمية، مع أهمية سعي هذه الجهات لدى الجهات الحكومية والأهلية المعنية بتقنية الاتصالات في المجتمع السعودي لضمان وصول كافة المواطنين والمقيمين لشبكة الإنترنت بشكل عادل وكفء.

ضرورة العمل على تعزيز المعارف والمهارات التقنية لمنسوبي السلك القضائي من القضاة وأعوانهم، إلى جانب المحامين بما يمكنهم من الاستثمار الأمثل لإمكانات أنظمة التقاضي الرقمي.

أهمية تطوير القدرات التقنية للأفراد، لا سيما القدرة على استخدام تطبيقات الاتصال عن بعد بما يمكنهم -عند الحاجة- من التقاضي الرقمي.

أهمية إسهام الجهات الأهلية وغير الربحية العاملة في المجتمع السعودي في توفير متطلبات التقاضي الرقمي لذوي القدرات المحدودة، من المواطنين، والمقيمين، بما يشمل توفير الأجهزة، وتهيئة القدرة على الوصول إلى الإنترنت، إلى جانب تقديم التدريب والتوعية حول استخدام التقنيات الرقمية بشكل فعّال في العمليات القانونية.

المراجع والمصادر

الكتب والدراسات العربية

أشرف جودة محمد محمود، "المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر". العدد (١٥)، مجلة الشريعة والقانون،٢٠٢٠م.

إيمان بنت محمد الله القثامي، "التقاضي عن بعد دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي". العدد (٨٤)، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة ام القرى، ٢٠٢١م.

عادل بن علي الأحمدي، "التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد (٦٣)،٢٠٢٤م.

عبد اللطيف دبيان العوفي: البحوث النوعية في الدراسات الإعلامية: اتجاهات منهجية جديدة (الرياض: بدون ناشر، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م) ص ٣٤.

عبد الرزاق الطائي، " النظام القضائي في المملكة العربية السعودية"، العدد (٤٢)، مجلة الرافدين للحقوق، ٢٠٠٩م.

الكتب والدراسات الإنجليزية

1. **Legg, M. (2016). The future of dispute resolution: online ADR and online courts. Forthcoming–Australasian Dispute Resolution Journal, UNSW Law Research Paper, (2016-71)**
2. **Mania, K. (2015). Online dispute resolution: The future of justice. International Comparative Jurisprudence, 1(1), 76-86.**
3. **Susskind, R. (2019). Online courts and the future of justice. Oxford University Press.**

المواقع الإليكترونية

- **https://www.law.ox.ac.uk/sites/default/files/migrated/dr_pablo_cortes.pdf**
- **https://jlr.journals.ekb.eg/article_140255_959fedc8592744c2034aaee96cec4143.pdf**
- **https://drive.google.com/file/d/1KMT91kVxESQjcXj3g4yZ5fr0von81AEc/view**
- **https://dga.gov.sa/ar/news/Saudi-arabia-ranks-first-in-E-Government-services#:~:text=%D8%AD%D9%82%D9%82%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8**

%AF%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2,%25

- **https://twitter.com/4bdullah15/status/1422826044445413377?s=46&t=lxl72WOO0Hki4JkiHPbEeA**
- **https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/Pages/MOJHistory.aspx**
- **https://ae.linkedin.com/pulse/**سـلبيات-التقاضـي-أمام-المحاكم**-majed-garoub**

الفرق بين القضاء العادي و التحكيم

بشاير شاهر المطيري

221410756@psu.edu.sa

ديم جبر الجبر

221511302@psu.edu.sa

كلية القانون – جامعة الأمير سلطان

السعودية / ٢٠٢٤-١٤٤٥

الملخص:

تناولت هذه الدراسة البحثية الفرق بين القضاء العادي والتحكيم ويعتبر كل من القضاء العادي والتحكيم وسيلتين مهمتين لحل النزاعات. على الرغم من وجود اختلافات بينهما، إلا أن كلاهما يقدم مزايا وعيوب فريدة من نوعها. ومن خلال فهم هذه الاختلافات، يمكن للأفراد والشركات اختيار الطريقة الأنسب لحل صراعاتهم.

الكلمات المفتاحية: حل النزاعات- تشابه -التحكيم- اختلاف -القضاء- القانون- المحكمة- الإجراءات- التكاليف- مزايا - عيوب

The difference between ordinary judiciary and arbitration

Bashayer Shaher Al Mutairi

221410756@psu.edu.sa

Deem Jabr Al Jabr

221511302@psu.edu.sa

Prince sultan university

Riyadh, Saudi Arabia

Abstract:

In this research study examined the difference between ordinary judiciary and arbitration. Both ordinary judiciary and arbitration are considered two important means of resolving disputes.

Although there are differences between them, they both offer unique advantages and disadvantages.

By understanding these differences, individuals and companies can choose the most appropriate way to resolve their conflicts.

Keywords:Dispute resolution - similarities - arbitration - differences – judiciary –

law - court - procedures - costs - advantages – disadvantages.

أولاً: المقدمة:

هناك صـــراع أو نزاع دائم بين البشـــر مثل الاعتداءات والعنف والتي لا تخلوا الحياة منها، وهذه الصـــراعات والنزاعات هي مشـــكلة عانى المجتمع منها والتي تســـتمر عواقبها لفترة طويلة على المجتمع مما يجعلهم يطالبون بالعدالة وطريقه لحل هذا النزاع والذي هو عملية تهدف إلى وضـــع نهاية للخلاف أو الصـــراع بين المتنازعين، ســـواء كان ذلك على المستوى الشخصي أو القانوني أو السيا سي ويعد من العنا صر الأ سا سية في حياة الإنسان والمجتمع، حيث يســـهم في تجنب التصـــعيد والا ند فا عات العنيفة وفي تحقيق الســـلام الاجتماعي. يتم تحقيق حل النزاع عبر مجموعة من الوســـائل والأســـاليب، منها الصـــلح والوســـاطة والتوفيق والتســـوية الودية[1]، وكذلك اللجوء إلى القضـــاء العادي أو التحكيم، ويعمل النظام القضـــائي والهيئات التحكيمية على إيجاد حلول قانونية للنزاعات، بناءً على القوانين والأدلة المقدمة. تعد عملية حل النزاع ضـــرورية للحفاظ على العدالة والســـلام والاســـتقرار في المجتمع، وهي تســـهم في تحقيق التعايش الســـلمي والتعاون بين الأفراد والجهات المختلفة. لذلك في هذا البحث سنتطرق إلى الفرق بين و سيلتين من و سائل حل النزاع وهما القضـــاء العادي كونه نظام الســـائد في الدولة وهو صـــاحب الســـيادة في حل النزاعات والذي يستند على الأنظمة والقوانين بشكل كبير على خلاف التحكيم وهو عبارة عن القضـــاء الرديف لحل المنازعات بين الأشـــخاص، ويســـتمد اختصـــاصـــه من اتفاق التحكيم، الاتفاق الذي يجري بين الأطراف لإحالة النزاع الناشـــئ أو الذي قد ينشـــأ بينهم للمحكم أو الهيئات التحكيمية. وايضـــا ســـنتطرق لكل من الاختلاف بين تلك الطرق

(١) التحكيم وتمييز نظام التحكيم عن القضاء العادي وعن غيره من وسائل حل النزاعات، شركة تمثيل للمحاماة والاستشارات القانونية، ٢٠٢٣.

والمزايا والعيوب وكيف شرع القانون السعودي تلك الأنظمة. وايضا سوف يهدف هذا البحث لجعل لتميز القضاء العادي والتحكيم وإرشاد الخصوم لاختيار حسب ظروفهم الوسيلة المثلى لحل النزاع.

ثانياً: مشكلة البحث:

يمكن طرح مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

١. ما هي أوجه الاختلاف بين القضاء العادي والتحكيم؟

٢. ما هي أوجه التشابه بين القضاء العادي والتحكيم؟

٣. ما هي مزايا كل من القضاء العادي والتحكيم؟

٤. ما هي عيوب كل من القضاء العادي والتحكيم؟

ثالثاً: أهمية البحث:

البحث لها أهمية كبيرة في التعرف على القضاء العادي والتحكيم والتمييز بينهم كوسيلة لحل النزاعات، حيث سنركز على كيف يرى النظام السعودي كل من هذه الجهات وكيف استطاع أن يديرها ونص الأحكام التي تخدم أطراف النزاع كون كل منهما له طريقة معينة ومزايا لحل النزاع بين الخصوم، حيث أن القضاء العادي لديه سلطة وسيادة من الدولة ويستند على مجموعة من الأنظمة والقوانين في الدولة وتلك القوانين تكون اجبارية على كل من يخضع لها، بالتالي يكون من المهم معرفة ما قد يواجهه أطراف النزاع عند اختيار طريقة لحل النزاع. أما التحكيم فهو طريقة بديلة لحل النزاعات أو كما يطلق عليه قضاء ثانوي يستند على نظام منفرد عن نظام القضاء ويقوم على اختيار أطراف النزاع طرف ثالث محايد يقوم بتقديم قرار نهائي بشأن النزاع.

كما نرى البحث يلعب دورًا هاما في توجيه أطراف النزاع نحو اختيار الطريقة الأنسب لحل نزاعهم استنادًا إلى ظروف النزاع ونوعه وأيضا طلباتهم وأهدافهم، لذلك عندما يتعرف الخصوم على المزايا والعيوب لكل من القضاء العادي والتحكيم وآليات عمل كل منهما سيكون بإمكانهم اختيار الطريقة التي تتناسب مع نوع النزاع وتلبي احتياجاتهم بشكل فعال وملائم.

حيث أن هناك ظروف سيكون من الأفضل استخدام القضاء العادي كوسيلة لحل النزاع بدلا من التحكيم، ومثال عليها الخصومة التي تتطلب تطبيق القوانين المحلية، أو النزاعات العائلية كون القضاء له صلاحية في حل النزاعات المندرجة تحت نظام الأحوال الشخصية بناء على المادة التاسعة من نظام القضاء السعودي الذي نص على وجود محكمة أحوال شخصية(١) وبناء على المادة الثانية من نظام التحكيم الذي نص على كون أحكام النظام لا تسري على المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية.[٢] أما التحكيم قد يكون الخيار الأمثل للنزاعات العقارية كونها تحتاج لمتخصصين في هذا المجال لذا سيكون من الأفضل للخصوم الاستعانة بمحكم مختص في هذا المجال لأنه أن الهيئة القضائية لن تكون مختصة وتستعين بمختص يقوم بمساعدتهم.

بشكل عام، قد يساهم هذا البحث لتوعية الخصوم على أن القانون أتاح طرق متنوعة لحل النزاع وبشكل خاص توعية الأطراف بحقوقهم وواجباتهم في إطار كل من القضاء العادي والتحكيم، مما يعني أن الدراسة ليست مجرد وسيلة للتفرقة والتمييز بين القضاء العادي والتحكيم، بل أداة توجيهية تقوم بإرشاد الخصوم.

---

(١) نظام القضاء في المملكة العربية السعودية، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، السعودية، ٢٠٠٧، المادة ٩

(٢) نظام التحكيم في المملكة العربية السعودية، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، السعودية، ٢٠١٢، المادة ٢

رابعاً: الدراسات السابقة:

الدراســات التي تتناول الفرق بين القضــاء العادي والتحكيم لها أهمية خاصــة ومن أهمها:

دراسـة الباحث القانوني الأسـتاذ عبدالسـتار أحمد مجيد الجبوري، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والســياســية، العدد (٣٨) لعام (٢٠٢١) بعنوان: تمييز التحكيم التجاري عن القضاء وطبيعته القانونية، والتي تناولت الفرق بين القضاء العادي والتحكيم والعصور القديمة في التحكيم، وأن البشرية عرفته قبل القضاء العادي.[١]

وكذلك دراسة الأستاذ الدكتور ظاهر مجيد قادر وئاڤان محسن رشيد، لمجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والســياســية، العدد (١) لعام (٢٠٢٤) بعنوان: طبيعة العلاقة بين التحكيم والقضاء الوطني، والتي ناقشت الاختلاف والتشابه بين القضاء العادي والتحكيم والعلاقة بينهم، واستقلالية القضاء العادي عن التحكيم.[٢]

ودراســة الأســتاذ حســين أحمد الغشــامي، لمجلة العلوم الاقتصــادية والإدارية والقانونية، العدد (٢) لعام (٢٠٢٠) بعنوان: العلاقة بين التحكيم والقضــاء، التي تناولت العلا قة بين التحكيم والقضــاء من خلال تســليط الضــوء على الأثر القانوني لإجراءات القضــاء. وأن يقتصــر دور التحكيم على احتواء النزاع ووضــع حد لردود الفعل، كما أنه يخفف من العبء الكبير للقضايا التي تنظر فيها السلطة القضائية.[٣]

---

(١)عبد الســتار احمد مجيد الجبوري، تمييز التحكيم التجاري عن القضــاء وطبيعته القانونية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد٣٨، العراق، ٢٠٢١.

(٢) ظاهر مجيد قادر وئاڤان محسن رشيد، طبيعة العلاقة بين التحكيم والقضاء الوطني، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد١، لبنان، ٢٠٢٤.

(٣)حســين أحمد الغشــامي، العلا قة بين التحكيم والقضــاء، مجلة العلوم الاقتصــادية والإدارية والقانونية، العدد٢،اليمن، ٢٠٢٠.

المبحث الأول
أوجه الاختلاف والتشابه بين القضاء العادي والتحكيم

على الرغم من توجه القضـــاء العـادي والتحكيم نحو نفس الهـدف، وهو فصـــل المنازعات بحل عادل وملزم، إلا أن هناك اختلافات وتشـــابهات تميز كل منهما عن الآخر وتساعد الخصوم للتعرف على الطريقة الأمثل لهم، وسيتم توضيح هذا المبحث في مطلبين وهم:

المطلب الأول: أوجه الاختلاف بين القضاء العادي والتحكيم.

أولاً: صلاحية أطراف النزاع في اختيار القاضي أو المحكم

في القضـــاء العادي ليس هناك إمكانية في اختيار القاضـــي المســـؤول في حل النزاع، الأطراف يمتثلون أمام المحكمة دون معرفة القاضـي الذي سـيفصـل في النزاع بغض النظر عن خبرته في مســـألة النزاع التي تحتاج إلى الاســـتعانة في خبير لتقييمها. أما التحكيم يتيح لأطراف النزاع اختبار المحكم المسؤول في حل النزاع سـواء كان المحكم فرد عادي أو ذو خبرة خاصة وفقا لنوع النزاع.[1]

ثانيًا: اتباع القانون وبناء الأحكام.

في القضـــاء العادي القاضـــي يكون ملزم بفض النزاع والحكم فيه بناء على الانضـــمام والقوانين الخاصـــة في الدولة أما التحكيم فالمحكم له أتباع القانون المتفق عليه ســـواء كان قانون الدولة التي حدث فيها النزاع أم لا ويبني حكمه بناء عليها.[2]

---

(١) الفرق بين التقاضي العادي وقضاء التحكيم، **consortio law firm**، ٢٠١٩.

(٢) عائشة العريفي، الفرق بين القضاء والتحكيم، صحيفة درة الالكترونية، السعودية.

ثالثا: سرية الجلسات وعلانيتها.

القضـــاء العادي تكون جلســـاته علانيه ويجب ايضـــا ان تكون الاحكام الصـــادرة عن القضاء علانيه بخلاف القضايا التي فيها ما يمس الشرف والنسب وقضايا امن الدولة فتكون الجلســـات ســـريه بحضـــور هيئة المحكمة، كاتب القاضـــي، الخصـــوم، والمحامين، اما الاحكام يجب ان تنطق علانيه ولا اعتبر الحكم باطل. اما التحكيم فتكون جلســـاته ســـرية وبحضور الأطراف وممثليهم فقط ولا يجوز نشر حكم التحكيم إلا بموافقة الأطراف.(١)

رابعًا: قابلية الطعن في الأحكام.

إن أحكام المحكمة يمكن طعنها والاســـتئناف فيها، على عكس التحكيم لا يمكن الطعن أو الاســـتئناف في أحكامهم إلا في حالة وجود دعوى قانونية تتعلق ببطلان الحكم. كما نصـــت عليه المادة التاســـعة والأربعون من نظام التحكيم، لا تقبل أحكام التحكيم التي تصـــدر طبقا لأحكام هذا النظام الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن، عدا رفع دعوى بطلان حكم التحكيم وفقا للأحكام المبينة في هذا النظام.(٢)

خامسًا: طبيعة إجراءات القضاء العادي والتحكيم.

التقاضـــي العادي له طابع رســـمي ومنشـــأ من قبل الدولة وهو يشـــير إلى الإجراءات القانونية التي يتم اتخاذها أمام المحاكم بحيث يكون طلب الدعوى صـــحيح، أما التحكيم الذي يعد قضـاء ثانوي بجانب القضـاء الرسـمي يتم في أماكن خارج المحكمة على حسـب رغبة الأطراف كما نصت عليه المادة السابعة والعشرون من نظام التحكيم، لطرفي التحكيم الاتفاق على مكان التحكيم في المملكة أو خارجها، وعلى الرغم من كون قرارات التحكيم

---

(١) نظام التحكيم في المملكة العربية السعودية، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، السعودية، ٢٠١٢، المادة ٤٩.

نافذة قانونية إلا أنها ليست بنفس الطابع الرسمي الذي تتمتع به قرارات المحاكم الرسمية.[1]

سادسًا: الطريقة التي يتم بها حل النزاعات.

القضاء العادي حق مقرر لجميع أفراد المجتمع ويجبرون على المثول أمام المحكمة والالتزام بتنفيذ ما حكم به القاضي بمعنى آخر، الأفراد لا يمتلكون الخيار في اختيار المحكم أو الإجراءات التي تتبع في القضية بينما في التحكيم الخصوم هم الذين يختارون المحكمين ويلزمون أنفسهم بتنفيذ ما حكم به المحكمين بمعنى لهم حرية أكبر في اختيار إجراءات التحكيم وتحديد القواعد التي تحكم النزاع لكونهم يعتبرون جزء من عملية صنع الإجراءات بشكل عام.

سابعًا: شمولية المواضيع في القضاء العادي والتحكيم.

القضاء العادي يختص بالنظر بجميع القضايا التي تعرض عليه من قضايا عمالية إلى قضايا احوال شخصية والفصل فيها، بينما التحكيم لا يشمل جميع المواضيع بناء على المادة الثانية من نظام التحكيم الذي نص على كون أحكام النظام لا تسري على المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية.[2]

ثامنًا: إمكانية إيقاف إجراءات الخصومة وإعفاء القاضي او المحكم.

في التحكيم يجوز للأطراف المتنازعة أن يوقفوا التحكيم قبل الشروع فيه أو قبل صدور الحكم كما أن لهما أن يطلبوا إعفاء المحكم من المواصلة في القضية في حالة وجود مشكلة

2نظام التحكيم في المملكة العربية السعودية، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، السعودية، ٢٠١٢، المادة ٢٧ .

3علي النعيمي، التحكيم(٣)، أقلام.

٤نظام التحكيم في المملكة العربية السعودية، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، السعودية، ٢٠١٢، المادة الثانية.

ما، خلاف القضاء لا يمكن التوقف إلا بقرار من المحكمة بعد موافقة القاضي، ومن النادر جدًا أن يتم إعفاء القاضي عن متابعة القضية إلا في حالات استثنائية.

تاسعًا: إجراءات تصديق الأحكام.

في القضاء العادي حين قيام الدعوى وصدور الحكم لا يحتاج للاطراف لتصديقه أما في التحكيم إذا اتفق أطراف الخصومة على الاتجاه إلى التحكيم فيجب عليهم تقديم النزاع إلى طرف ثالث والتأكد من صدق السلطة المختصة للنظر في النزاع على اتفاقية التحكيم وقرار التحكيم ويجب عليهم تصديق الحكم لدى المحكمة المختصة.

عاشرًا: الاختصاص المكاني.

القضاء العادي ليس واسع جغرافيا لكونه يتقيد بالاختصاص المكاني الذي من شأنه جعل إجراءات التقاضي عسيرة على الأطراف، ولكن في المملكة العربية السعودية تقام المرافعات القضائية عن بعد لذلك لم تعد مسائل الاختصاص المكاني معضلة للخصوم اما التحكيم فهو أوسع في النطاق الجغرافي حيث يمكن للأطراف التحكيم بينهما، حتى لو كانوا مختلفين في المواقع الجغرافية.

الحادي عشر: اختلاف تعيين القاضي والمحكم في النظام القضائي ونظام التحكيم.

في القضاء العادي يجوز للقاضي تعيين غيره للنظر في الدعاوى المعروضة دون الحاجة إلى موافقة الأطراف، أما التحكيم لا يجوز أن يكلّف المحكم غيره في التحكيم إلا برضا الطرفين.

المطلب الثاني: أوجه التشابه بين القضاء العادي والتحكيم

أولاً: كلاهما يهدفان إلى حل النزاع بطريقة قانونية وعادلة.

كلا من القضاء العادي والتحكيم يسعيان إلى تحقيق العدالة وحل النزاعات بشكل قانوني ومنصف، وذلك من خلال الاستناد إلى القوانين والقواعد القانونية المعمول بها في البلد والمحافظة على حقوق الأطراف المتنازعين.

ثانياً: كلاهما يعتمد على البحث والتحليل القانوني للقضايا.

كلا من القضاء العادي والتحكيم يعتمدان على البحث والتحليل القانوني للقضايا. في القضاء العادي، يقوم القاضي بتحليل القضية بناءً على الحجج والأدلة المقدمة من الطرفين، ويستند إلى القوانين والقواعد القانونية المعمول بها في البلد لاتخاذ قراره. أما في التحكيم فيقوم المحكم بالبحث والتحليل القانوني للنزاع، ويتخذ قراره بناءً على القوانين والاتفاقيات التي تم الاتفاق عليها بين الأطراف، يجب أن يكون القرار النهائي للمحكم قائماً على القوانين والأدلة المقدمة ومستنداً إلى التحليل القانوني.

ثالثاً: كلاهما قد يتم تنفيذهما حضوري او إلكتروني.

في العمليات القضائية يتم عقد جلسات المحاكمة والاستماع إلى الأدلة والحجج وإصدار الأحكام بشكل حضوري أو إلكتروني حيث يلتقي القضاة والمحامون والأطراف المتنازعة في قاعة المحكمة، كما في التحكيم، فإنه يمكن أن يتم إجراء الجلسات التحكيمية بشكل حضوري أو إلكتروني عبر وسائل الاتصال عن بعد مثل الفيديو، خاصة في حالات عدم الإمكانية اللقاء في مكان واحد، في النهاية تعتمد طريقة اللقاء على ظروف الأطراف.

المبحث الثاني
المزايا والعيوب بين القضاء العادي والتحكيم.

يحتل القضاء العادي والتحكيم مكانة مهمة في نظام العدالة، حيث تعتبر كلاهما وسيلتين رئيسيتين لحل النزاعات وتسوية الخلافات بين الأطراف. وعلى الرغم من وجود مزايا وعيوب في كل منهما، يتعين على الأفراد والشركات اختيار النهج الأنسب لحالته الخاصة، وسيتم توضيح هذا المبحث في مطلبين وهم:

المطلب الأول: مزايا كل من القضاء العادي والتحكيم

أولاً: القضاء العادي

أ- إن القضـــاء مجاني عدا رســـوم الدعوى وأتعاب المحامي وتعتمد على عدة عوامل مثل قيمة الدعوى وعدد جلسات التحكيم وتكاليف الإجراءات. على عكس نظام التحكيم الذي يأخذ الأتعاب من جميع الأطراف أو فقط من الطرف الخاســر على حســـب الاتفاق.

ب- القضـــاء العادي إجراءاته تكون أكثر شـــفافية من التحكيم، حيث تكون جلســـات المحاكمة علنية ومفتوحة للجمهور ووسـائل الإعلام وعندما يصـدر القاضـي قرارًا في قضية، يتم نشره علنًا ويكون متاحًا للجمهور، ويمكن للأطراف الاستئناف أو مراجعة القرارات أمام محاكم أعلى، و هذا يز يد من مســتوى الشـــفافية والعدا لة في النظام القضائي.[1]

جـــ- يكون لدى أطراف النزاع حقوق قضائية محددة و ضمانات قانونية، منها حق التمثيل القانوني، وحق الحصـول على محاكمة عادلة، وحق المرافعة، وحق الاسـتئناف. وهذه بعض الحقوق القضائية الأساسية.

د- القضـاء له رقابة على التحكيم فإذا صـدرت قرارات التحكيم مخالفة للنظام العام يمكن الطعن بها أمام القضاء، فالقضاء له السلطة العليا على التحكيم.

ثانياً: التحكيم

أ- يمتاز التحكيم بأنه يحدد فترة زمنية محددة لإصـــدار الحكم عكس القضـــاء التي تكون إجراءاته طويله ولا تحدد فيه مدة زمنية لإصـــدار الحكم. على ســـبيل المثال، في حالة

(١)رامي الحامد، الفرق بين التجكيم والقضاء الرسمي بالسعودية، محاميين جده، السعودية، أسامة اتا.

التحكيم التجاري، قد يتفق الأطراف في العقد على تحديد مدة زمنية معينة يتم إصـدار الحكم فيها وهذا يساعد في تسريع إجراءات حل النزاع.

ب- التحكيم أسـرع وأكثر فعالية في حل النزاعات من القضـاء العادي مما يوفر الوقت والجهد. مثال على ذلك إذا كان النزاع تجاري بين شـركتين، فإن التحكيم سـوف يحل النزاع بسرعة تساعد الأطراف من الخسائر المالية والخسارة في الوقت.

جـ- يمكن لأطراف النزاع اختيار المحكم الذي يتمتع بالخبرة في مجال النزاع عكس القضاء العادي لا يمكنك اختيار القاضي. كما أن يكون هناك نزاع بين عدة شركات في مجال معين، يتمتع الخصـوم بميزة اختيار محكم ذو خبرة في هذا المجال لحل النزاع بشكل أكثر كفاءة.

د- أنه قضـاء خاص مصـدره الاتفاق لأنه ينشـأ من حرية الأطراف ومن ثم تكون مهمة المحكم أشبه مهمة القاضي. على سبيل المثال، يترضى الأطراف في اختيار التحكيم ويكون الاتفاق بناء على عقد والمحكم سيصدر الحكم بناءً على الأدلة والشهادات مع مراعاة القانون والعدالة، مما يوفر للأطراف حلاً ملائمًا ومنصفًا لنزاعهم.

المطلب الثاني: عيوب كل من القضاء العادي والتحكيم

أولاً: القضاء العادي

أ- قد تكون إجراءات التقاضـي طويلة قبل إصـدار الحكم النهائي حسـب نوع القضـية والقوانين المحلية، وقد تتطلب القضايا المدنية عدة جلسات وتحضير، ووثائق وخبراء وشهود.

ب- قد تكون في بعض الحالات التكاليف مرتفعة، يمكن أن تكون تكاليف تقديم دعوى قضـائية واسـتئناف وتوظيف محامين باهظة الثمن كما ذكر في المادة الثالثة من نظام

التكاليف القضائية " تفرض تكاليف قضائية على الدعوى بمبلغ لا يزيد على ما نسبته (٥٪) من قيمة المطالبة، وبحد أعلى مبلغ مليون ريال".(١)

جـ- صعوبة تأجيل الجلسات دون سبب يقتضي لذلك ولو قبل القاضي السبب لا تؤجل مرة أخرى لنفس السبب. ويكون التأجيل في الجلسات القضائية مسألة تتوقف على تقدير القاضي وظروف كل قضية على حدة. في النهاية يهدف النظام القضائي إلى ضمان أن تكون الجلسات القضائية منظمة وفعالة، وأن يتم التعامل مع التأجيلات بحكمة وعدالة.

ثانياً: التحكيم

أ- لا تتوفر في التحكيم رقابة كافية تتابع وتراقب أحكام المحكمين كما في القضاء. وعلى الرغم من وجود مجموعة من القواعد والإجراءات التي يجب اتباعها في التحكيم، إلا أنه قد يحدث أحياناً سلوك لا يلتزم بالمعايير المهنية والقواعد.

ب- عدم الموضوعية في بعض المحكمين وعدم كفاءته ودرايته اللازمة. فعلى الرغم من أن معظم المحكمين يعملون بنزاهة ومهنية، إلا أنه يمكن أن يحدث بعض التحيز في بعض الحالات.

جـ- قد يتعرض العمل بنظام التحكيم لانتقادات بسبب نقص الشفافية والتوازن ببعض الحالات، مما يمكن أن يؤدي إلى إثارة شكوك بشأن نزاهة العملية التحكيمية. ويُمكن أن تؤثر نقص الشفافية والتوازن على مصداقية القرارات النهائية وقبول الأطراف بها.

---

(١) نظام التكاليف القضائية في المملكة العربية السعودية، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، السعودية، ٢٠٢١، المادة الثالثة.

النتائج والتوصيات (الرأي الشخصي للباحث)

بناء على ما تم ذكره في البحثين السابقين، يمكن الوصول إلي عدة نتائج وتوصيات:

النتائج:

في هذا البحث تبين أن القضاء العادي والتحكيم يُعدان وسيلتين مهمتين لحل النزاعات وتسوية الخلافات بين الأطراف. ووضحنا الاختلاف والتشابه لكل من تلك الوسيلتين، حيث يتميز القضاء العادي بمزايا ليست في التحكيم و العكس صحيح. مثال على ذلك وجود سيادة قانونية للقضاء ليست في التحكيم وأيضا مجانية التقاضي التي تيسر الإجراءات للخصوم. كذلك التحكيم الذي بفعاليته وسرعته في حل النزاعات وإمكانية اختيار المحكم. إضافة على ذلك تم تحديد مزايا كل منهما عيوبها، التي من شأنها توضيح الطريقة المثلى لحل النزاع بين المتخاصمين بناء على ظروفهم. وتم تحديد الأبحاث السابقة التي تدعم الموضوع المطروح.

التوصيات:

ينبغي على الأفراد والشركات أيضًا أن يأخذوا في الاعتبار جميع جوانب النزاع عند اختيار الطريقة المناسبة لحل النزاع. يجب إجراء دراسة دقيقة للنزاع والظروف المحيطة به للتأكد من اتخاذ القرار الصحيح. أيضًا يجيب على الخصوم التشاور مع محامٍ متخصص في القضايا القانونية لكل من الوسيلتان للحصول على النصيحة اللازمة قبل الشروع في عملية التحكيم أو التقاضي. ولتوضيح أهمية اختيار الطريقة الأمثل للخصوم لنفترض أن الخصوم زوجان يخوضان نزاع بشأن النفقة فهنا ينصح أن يتجها ة للقضاء العادي لكون التحكيم يفتقر للاختصاص الموضوعي الذي يحكم بمسائل الأحوال الشخصية. وايضا إذا كان الخصوم شخص معنوي (شركة) سيكون من الأنسب اختيار التحكيم لوجود عامل السرية والسرعة في حل النزاع الذي يفضله اصحاب الشركات.

أيضـــا، يُعتبر تعزيز الوعي بأهمية تواجد حلول بديلة للنزاعات وتوجيه الأطراف لجل اختيار المنهج المناسب جزءًا أساسيًا من تعزيز النظام القانوني وتعزيز العدالة في المجتمع. من خلال التوعية في أنواع وسائل حل النزاعات يمكن تجنب تعقيد القضايا وتسريع عملية حل النزاعات بطريقة فعالة وموضـــوعية. وفي النهاية، يجب أن يكون الهدف النهائي هو تحقيق العدالة وإحقاق الحق في المجتمع وضـمان اسـتقرار وسـلامة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

قائمة المراجع

- **Atta, O. (n.d.).** الفرق بين التحكيم والقضـــاء الرســـمي بالســـعودية **. Retrieved from** المحامي رامي الحامد **: https://jeddah-lawyer.com**
- التحكيم وتمييز نظام التحكيم عن القضـــاء العادي وعن غيره من وســـائل حل النزاع . (٢٠٢٣،مارس ١ **Retrieved from .**(شركة تمثيل للمحاماة والاستشارات القانونية **: http://rclc.sa/arbitration/**
- العريفي،ع **.(n.d.)** .الفرق بين القضـــاء والتحكيم **Retrieved from .** صـــحيفة درة الالكترونية/**https://dora.sa/articles/289285 :**
- الفرق بين التقـاضـــي العـادي والتحكيم. (٢٠١٩، مـايو ١٥ **Retrieved from .(Consortio Law Firm:**

https://www.consortiolawfirm.com/ar

- النعيمي، ع **.(n.d.)** .التحكيم مزاياه وعيوبه **Retrieved from .** اقلام **: https://almerja.com/aklam/indexv.php?id=28662**

- نافان رشـيدأ ظ. ق. (٢٠٢٣، يولو ٢٩). طبيعة العلاقة بين التحكيم والقضـاء الوطني دراسـة تحليلية مقارنة **Retrieved from** .مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية و السياسية**ar=lang?html.182423_article/iq.edu.uoanbar.aujfps://https :**
- نظام التحكيم . (٢٠١٢، يونيو ٨ **Retrieved from** .(هيئة الخبراء بمجلس الوزراء **:**
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/5535039e-13da-43f6-8f53-a9a700f26485/1
- نظام القضـاء. (٢٠٠٧أ اكتوبر ٥ **Retrieved from** .(هيئة الخبراء بمجلس الوزراء **:**
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/ea1765a3-dec3-41a0-a32f-a9a700f26d58/1

THE FUTURE OF FOOD WASTE

SARAH BILAL AL SAAD

RENA AMER HOSEH

HELLAH AHMED ALJULAIL

SUPERVISED BY:

DR. ELHAM JIHAD SALEH

Al Fursan International Schools

Riyadh-Saudi Arabia

Abstract:

Food waste is a huge worldwide issue that depletes resources while worsening poverty and environmental problems. Food makers and merchants must take action, leveraging technology and new solutions, to achieve effective reduction. Cultural customs, particularly in Arab nations, have a key role in food waste, emphasizing the importance of focused measures and adherence to Islamic teachings about resource conservation. Reducing food waste can improve food security, economic efficiency, and environmental sustainability.

CHAPTER ONE

INTRODUCTION:

Food waste is a developing problem that has gained attention in recent years. Unfortunately, nothing is being directly implemented to combat food waste or loss globally. The good news is that decreasing food waste is quite possible. Research shows that food manufacturers and retailers are particularly positioned to lead worldwide initiatives to minimize food waste since they are at the heart of the food value chain. We cannot support food systems that are ineffective. Therefore, we must prioritize the implementation of strategies aimed at lowering food waste.

To make the most of the food we produce, both global and local action is needed. Implementing this radical transition will depend on the introduction of technology and creative solutions, such as e-commerce platforms for marketing and portable mobile food processing apps.

However, food waste is not simply a sustainability issue, it's an environmental issue as much as a social or humanitarian one. For not only do we squander food, but we also waste the water and energy required to cultivate, harvest, transport, and package it.

The very first significant action taken against food waste was by the United Nations when they formed the Food and Agriculture

Organization (FAO) in 1945. The FAO was established with the primary goal of defeating hunger and improving nutrition and food security worldwide.

RESEARCH PROBLEM:

The issue of food waste looms large on a global scale, with approximately a quarter of all food produced each year going to waste worldwide. Studies in recent years have shown the increase of food waste throughout the globe as well as the major impact it has. Essentially, the world is grappling with an excessive amount of food waste, which strains resources and exacerbates hunger and environmental degradation.

What effect does food waste have on the world?

1. **When food is wasted the resources used to produce, package, and transport the food are also squandered. This includes water, energy, labor, and capital, all of which are lost when food is discarded.**
2. **Food waste usually ends up in landfills which aids in producing large amounts of a greenhouse gas called methane which is an extremely hazardous air pollutant.**

3. **Climate change and food waste are intertwined. The production and disposal of wasted food generate greenhouse gas emissions, which drive climate change.**

THE IMPORTANCE OF THE RESEARCH:

"Food loss happens at the production stage mainly due to insufficient skills, natural calamities, lack of proper infrastructure, and poor practices. Food loss happens even before the food reaches the consumer."

According to an Environmental Protection Agency (EPA) estimate, food waste in the United States is responsible for 170 million metric tons of carbon dioxide equivalent (million MTCO2e) of greenhouse gas emissions annually (excluding emissions from landfills). This amount is similar to the CO2 emissions from 42 coal-fired power plants. The methane emissions from decomposing food in landfills are not included in this calculation. According to an EPA study, between 22 and 24 percent of garbage in landfills is food waste.

The benefits of reducing food waste are discussed in the EPA report as well, including those for agricultural land, fresh water, fertilizer, and energy. Reducing food waste also increases food security, fosters productivity and economic efficiency, encourages resource and energy

conservation, and addresses climate change, all of which may lessen the impact of climate change on the environment.

RESEARCH OBJECTIVES :

1. Spreading awareness about the effects of food waste.

2. Reducing food waste in an efficient and sustainable way

3. Finding the best sustainable solutions.

Key Words:

Food waste, Reduction, Recycling, Conservation, Greenhouse Gases Emissions, Environmental Impact, Landfill Management, Technological Solutions, Creative Approaches, Waste Management.

CHAPTER TWO

SUSTAINABILITY:

The sustainability of our food systems is threatened by food loss and waste. All the resources required to create the food—land, water, energy, labor, and capital—go to waste when food is lost or squandered. The majority of people are unaware of how frequently they waste food and the detrimental effects it can have on climate change, the environment, and food security. The globe as a whole may gain from reducing food loss

and waste in the present and the future. The best strategy to lessen food waste's environmental impact is to prevent it. By ceasing production of food that goes uneaten, we can conserve land, water, and energy resources.

Arab Countries and Islamic Teachings:

The amount of food wasted at social gatherings and events, particularly in Saudi Arabia during the holy month of Ramadan and Eid, has increased anywhere from 30-60%. This rise in food waste is alarming as the quantity discarded can be sufficient to feed 600 hungry people at a time. In the holy city of Makkah in 2019, the food waste accumulated during these significant periods was enough to feed millions of people going hungry worldwide. Given that Makkah is a revered holy city, it is expected that the people there would be more mindful and caring about such issues. This trend highlights a critical issue that calls for immediate attention and action to reduce waste and redistribute excess food to those in need. Efforts to address this problem could have a substantial impact on alleviating global hunger and promoting sustainability.

While there may not be a specific law that outright prohibits food waste, the growing awareness and actions being taken indicate a strong movement towards addressing this critical issue, but since the Arab

world is mostly Muslim and Islam explicitly discourages food waste. The teachings of Islam emphasize moderation, gratitude, and the responsible use of resources, including food. Several verses in the Quran and sayings of the Prophet Muhammad (pbuh) highlight the importance of avoiding wastefulness. For example:

سورة الأعراف: يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ

In Surah Al-A'raf (7:31), it states

“O children of Adam, take your adornment at every masjid, and eat and drink, but be not excessive. Indeed, He likes not those who commit excess."

These teachings underline the Islamic perspective that food is a divine blessing and should be used responsibly and ethically. Wastefulness is seen as contrary to the values of stewardship and gratitude that are central to the faith.

ARAB WORLD:

Food waste is a critical issue across the Arab world, influenced by cultural practices, economic factors, and environmental concerns. Here's

an overview of the situation in various Arab countries and the efforts being made to address it:

General Trends and Challenges:

1. **Cultural Practices: Generosity and hospitality are deeply ingrained in Arab culture, often leading to the preparation of large quantities of food during social gatherings and events. While these practices aim to honor guests, they frequently result in significant food waste.**
2. **Economic Impact: The economic cost of food waste in the Arab world is substantial, considering the resources invested in the production, transportation, and disposal of food. Many Arab countries are net importers of food, so waste contributes to economic inefficiencies and resource depletion.**
3. **Environmental Concerns: Food waste exacerbates environmental issues by contributing to greenhouse gas emissions from decomposing organic matter in landfills. It also strains waste management systems and depletes water and energy resources used in food production.**

Specific Situations and Initiatives:

Saudi Arabia (KSA)

- **Initiatives: KSA does not have a specific law explicitly prohibiting food waste. However, the country has been taking steps to address the issue through various initiatives and policies. The Saudi government and several organizations are increasingly focusing on reducing food waste, especially given the cultural and religious significance of minimizing waste. Additionally, initiatives like the "Save It" campaign, launched by the Saudi Food Bank (Etaam), aim to educate the public about the importance of food conservation and the redistribution of surplus food to those in need.**

United Arab Emirates (UAE)

- **Initiatives: The UAE has implemented initiatives like the "UAE Food Bank," which collects surplus food from hotels, supermarkets, and restaurants to distribute to those in need. The government has also set ambitious targets to halve food waste by 2030.**

Jordan

- Challenges: Jordan faces challenges with food waste due to cultural practices and a lack of effective waste management infrastructure.

- Initiatives: The "Food for Life" project by the Jordanian Food Bank is one example of efforts to address food waste by collecting and redistributing excess food to underprivileged communities.

Egypt

- Challenges: Egypt faces significant food waste issues, particularly with perishable goods. Post-harvest losses due to inadequate storage and transportation infrastructure are a major concern.

- Initiatives: Organizations like the Egyptian Food Bank work to reduce food waste by collecting and redistributing surplus food. Additionally, there are educational campaigns to raise awareness about the importance of minimizing food waste.

Previous studies:

English studies:

The study discussed an EPA report titled 'From Farm to Kitchen: The Environmental Impacts of U.S. Food Waste,' which aimed to inform the public about the U.S. environmental footprint and the benefits of reducing food waste and loss. It primarily focuses on the five input points

of the U.S. cradle-to-consumer food supply chain, including the use of agricultural land, water, pesticides, fertilizers, and energy use, plus the environmental impact of greenhouse gases.

The report also addresses the quantification of methane emissions from landfills filled with food waste, which can affect the Earth's temperature and climate. Solid household waste landfills are the third-largest source of methane emissions in the U.S., with methane resulting from the decay of organic waste over time in conditions without oxygen.

To understand the impact of landfill waste, the EPA produced another report titled 'Quantifying Methane Emissions from Landfilled Food Waste.' The analysis from the report provides an estimate of methane emissions in the atmosphere from decaying food waste from 1990 to 2020. The yearly methane emissions from landfilled food waste had never been calculated and reported before.

Actions to reduce the quantity of wasted food being disposed of in landfills and, consequently, the methane released can be guided by the findings of the analysis

For a number of reasons, the EPA promotes food waste recycling. Food waste may be recycled to recover essential nutrients and energy while lowering methane emissions from landfills. Concerns exist, meanwhile, regarding the concentrations of plastic and persistent

chemical pollutants in food waste streams, such as per- and polyfluoroalkyl substances (PFAS). Food waste streams are made up of food and other materials (such biodegradable food packaging) that are gathered, both knowingly and unknowingly, for anaerobic digestion or composting.

The report 'Farm to Kitchen: The Environmental Impacts of U.S. Food Waste' mentions that the environmental effects of food waste in the United States are significant. Without accounting for waste management effects such as methane emissions from landfills, what resources are wasted on food in the United States each year? The effects include: an area of agricultural land equivalent to California and New York; greenhouse gas emissions from over 42 coal-fired power plants; enough water and energy to supply over 50 million homes; and the amount of fertilizer used in the United States to grow all plant-based foods for U.S. consumption.

Recommendations:

Our study reached a set of recommendations;

1. **Many Arab countries are not yet taking significant steps to combat food waste, but there is a growing awareness of the issue's**

importance. The Egyptian Parliament, for example, "is preparing to discuss a draft law aimed at reducing food waste by establishing a mechanism for handling surplus food and imposing fines on violators of up to half a million pounds, which is approximately $27,000. The draft law, presented by Member of Parliament, Amira Saber, requires all providers of food services, such as hotels, restaurants, and retail outlets, to enter into agreements with specialized entities—such as food banks—to organize the optimal reuse of surplus food."

2. **We encourage other Arab nations to follow Egypt's example by implementing similar measures. These could include launching public awareness campaigns, improving food storage and transportation infrastructure, and supporting community-based programs that redistribute surplus food to those in need. By taking proactive steps, we can collectively address the critical issue of food waste, enhance food security, and contribute to a more sustainable future for the entire region.**
3. **We designed an app and a website called "Share The Feast" under our hypothetical company. These platforms help connect any café, restaurant, or establishment contributing to food waste in Saudi Arabia. We allow individuals and businesses to send out alerts when their food supply is close to expiring or ready to be discarded. Upon**

receiving these alerts, we dispatch trucks or cars, depending on the volume of the food, to collect it and bring it to one of our warehouses. If the food is still salvageable, it will be carefully packed and shipped to those in need. Otherwise, it will be converted into organic fertilizers and bio-diesel. Additionally, if a business owner requests that the food be moved to another one of their locations, we will inspect it and deliver it safely and efficiently.

Conclusion:

Food waste is a pressing issue that poses significant challenges to environmental sustainability, economic efficiency, and social equity. Despite the growing awareness of its detrimental impacts, effective measures to combat food waste are not yet widespread, especially in the Arab world. However, there is hope and potential for significant improvement.

As highlighted throughout this research, reducing food waste requires a multifaceted approach involving technological innovation, legislative action, and cultural change. The example set by Egypt, which is moving towards stringent parliamentary regulations to manage food surplus and penalize waste, serves as an inspiring model for other Arab

countries. By adopting similar measures, countries can enhance food security, conserve resources, and mitigate environmental damage.

Our innovative app, "Share The Feast", demonstrates how technology can play a crucial role in addressing food waste. By connecting food service providers with organizations that can redistribute surplus food, the app offers a practical solution to ensure that excess food reaches those in need rather than ending up in landfills. This not only helps in reducing waste but also supports humanitarian efforts to feed the hungry. Efforts to reduce food waste are essential and must be pursued with urgency. Public awareness campaigns, improved food storage and transportation infrastructure, and community-based redistribution programs are key strategies that can make a substantial difference. Additionally, leveraging Islamic teachings that discourage wastefulness can drive cultural shifts towards more mindful consumption and resource management.

In conclusion, while challenges remain, the path forward is clear. By combining policy initiatives, technological solutions, and cultural education, we can significantly reduce food waste and build a more sustainable and equitable food system. It is a collective responsibility that requires concentrated efforts from governments, businesses, and

individuals alike to create a future where food is valued and used efficiently.

Resources:

English resources:

- **Fight climate change by preventing food waste | Stories | WWF**
- **World Food Day: The fight against food waste | Al Jazeera**
- **The Environmental Impact of Food Waste**
- **Reducing food loss: What grocery retailers and manufacturers can do**
- **Feeding America; Food Waste & Hunger**
- **Food Waste and its Links to Greenhouse Gases and Climate Change | USDA**
- **Food Loss and Waste Reduction | United Nations**
- **Food Waste Research | US EPA**
- **From Farm to Kitchen: The Environmental Impacts of U.S. Food Waste | US EPA**

Arabic resources:

- مصر تتجه للحد من هدر الطعام بتشريعات برلمانية صارمة
- خطر الإســراف والتبذير، وقول الله تعالى: (وكلوا واشــربوا ولا تســرفوا إنه لا يحب المسرفين) **(alukah.net)**